جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والإقتصاد
قسم الإقتصاد

الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة

رسالة تقدمت بها الطالبة

إيثار عبود كاظم الفتلي

إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء كجزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك الشمري

1430 هـ 2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَ إذا توَلىَّ سَعَى فِي الأرضِ لِيُفسِدَ فيَها وَيُهلِكَ الحَرثَ والنَسلَ واللهُ لا يُحبُ الفسَادَ "

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة :- الاية (205)

الإهداء

إلى وطني الحبيب العراق

..... أرض الأنبياء

إلى مدينتي كربلاء

.....يامن سالت عليها أطهر الدماء

إلى والدي

..... الذي علمني الطموح والكبرياء

إلى والدتي

..... منبع الحنان والوفاء

إلى أخوتي وأخواتي

..... الذين أشعلوا في دربي الضياء

إلى كل من دعمني

.....في هذا العطاء

الباحثة

الشكر والتقدير

بعد الحمد والشكر لله ولنبيه المصطفى (ص) وآل بيته الأطهار أتوجه بفائق الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف الأستاذ الفاضل الدكتور هاشم مرزوك ألشمري على جهوده وتوجيهاته القيمة التي أسفر عنها إظهار الرسالة بالمستوى الذي هي عليه الآن ,واتوجه بالشكر الجزيل الى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة , كما وأتوجه بالشكر الجزيل والإعتزاز والإمتنان للأستاذ الدكتور كاظم البطاط لرعايته الكريمة بملاحظاته وما زودني به من مصادر علمية كان لها الأثر الكبير في مصداقية المعلومات الواردة في الرسالة , كما وأقدم الشكر والإمتنان إلى الدكتور عياد محمد علي باش لما قدمه لي من مصادر علمية كان لها بصمة واضحة في إعداد هذه الرسالة فضلاً عن مراجعته وتصويبه للفصل المتعلق بالأطار المفاهيمي للفساد . فضلاً عن ذلك أدين بالشكر الجزيل للدكتور محسن الراجحي لتفضله في ترجمة ملخص البحث ,كما وأقدم فائق الشكر والتقدير والإمتنان إلى كل أساتذتي في قسم الإقتصاد. ويقتضي الواجب مني شكر الزميلات و الزملاء في قسمي الإقتصاد والإدارة وكل من أمدني بالمصادر العلمية التي أغنت الرسالة بالمعلومات.

الباحثة

المستخلص

يعد الفساد الإداري والمالي من المواضيع المهمة ،لما له من جذور تاريخية إنتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة , وشاع في كل النظم السياسية الديمقراطية والدكتاتورية ، الرأسمالية والإشتراكية . والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الإقتصادي والإجتماعي ويعوق التنمية الإقتصادية ويقوض الشرعية السياسية , مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي . كما ويسفر عنه إنتهاك لحقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي . ويمثل بالسلوك غير القانوني للمسؤول كأستغلال الصلاحيات والنفوذ والإبتزاز وإستغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية وغيرها .

ويقف وراء الفساد الإداري والمالي العديد من الأسباب التي قد تكون سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية , وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء في ظل إنتشار هائل وسريع للتقانة وترويج واسع للعولمة وتنوع آليات وأدوات الجريمة المنظمة . فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية , ونشر التخلف الذي إنعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الأنشطة الحياتية للمواطنين التي تصل إلى حد تقويض النظام السياسي عبر إفراغه من مقومات إستقراره , مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والإزدهار وإعاقة التحولات الديمقراطية .

إتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة وتطويقها وعلاجها لاسيما في الدول النامية كهدف أساسي لابد من تحقيقه . ويعد العراق من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة النزاهة ، فبات الفساد فيه اليوم وباءاً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة ، لاسيما مؤسسات الدولة ودوائرها ، فقد ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياساتها باتخاذ الفساد مديات خطيرة فضلاً عن ميراث العراق من الفساد بسبب طبيعة الانظمة السابقة و سياساتها المعتمدة آنذاك واليوم ضغوطات نادي باريس والثالوث الرأسمالي العولمي (منظمة التجارة العالمية(WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي(WB)).

كما كان للفساد الإداري والمالي التأثير الكبير في الأوساط النيجيرية (الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية) جعلت هذه الدولة الأفريقية الغنية بالثروات الطبيعية من أفقر دول العالم ، إذ تغلغل فيها الفساد فحرم الفقراء من وسائل العيش الضرورية وترك تأثيراته السلبية على إستغلال الموارد النيجيرية وصحة أبناء هذه الدولة وتعليمهم , مما ساهم بالتالي في تراجع تنميتهم الإقتصادية . أما في دولة متقدمة تقنياً

كسنغافورة فقد شهدت فرصاً ضئيلة في الفساد الإداري والمالي ،إذ ساهمت تجربتها في مكافحة الفساد في جعلها بمصاف الدول المتقدمة ، فخلف ذلك نمواً سريعاً وتنمية مستمرة جعلتها من الدولة التي يشار لها .

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والتقدير	ج
4	قائمة المحتويات	د-و
5	قائمة الجداول	ز
6	قائمة الاشكال والرسوم البيانية	ح
7	قائمة الملاحق	ح
8	المقدمة	3-1
9	الفصل الأول : الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري والمالي	39-4
10	تمهيد	5
11	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد	19-6
12	أولاً: مفهوم الفساد	10-6
13	ثانياً: مفهوم الفساد الإداري	13-10
14	ثالثاً: مفهوم الفساد المالي	18-13
15	المبحث الثاني : مسببات وأنواع ومظاهر الفساد الإداري والمالي	32-19
16	اولاً: مسببات الفساد الإداري والمالي	23-19
17	ثانياً: أنواع الفساد الإداري والمالي	27-23
18	ثالثاً: مظاهر الفساد الإداري والمالي	32-27
19	المبحث الثالث : المراحل التاريخية للفساد الإداري والمالي	39-33
20	اولاً: المنظور التاريخي للفساد الإداري والمالي	35-33
21	ثانياً: الفساد الإداري والمالي في المنظور الاسلامي	39-35
22	الفصل الثاني : تأثير وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الإقتصادية الدولية	83-40
23	تمهيد	41
24	المبحث الأول : التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد الإداري والمالي في التنمية	62-42
25	أولاً: التنمية ومستلزماتها	47-42

ت	الموضوع	الصفحة
26	ثانياً: تأثيرات الفساد الإداري والمالي في التنمية	60-47
27	ثالثاً: تكاليف الفساد الإداري والمالي	62-61
28	المبحث الثاني : الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الإقتصادية الدولية	83-63
29	أولاً: الفساد الإداري والمالي في ظل البيروقراطية	66-63
30	ثانياً: الفساد الإداري والمالي في ظل السلطة والثروة	70-66
31	ثالثاً: الفساد الإداري والمالي في ظل ثقافة العولمة والجريمة المنظمة	83-70
32	الفصل الثالث : تحليل واقع الفساد الإداري والمالي في بلدان مختارة	136-84
33	تمهيد	85
34	المبحث الأول : واقع الفساد الإداري والمالي في العراق	110-86
35	أولاً: حجم الظاهرة	101-86
36	ثانياً: اسباب الظاهرة	102-101
37	ثالثاً: تأثيرات الظاهرة	106-103
38	رابعاً: علاج الظاهرة	110-106
39	المبحث الثاني : واقع الفساد الإداري والمالي في نيجيريا	122-111
40	أولاً: حجم الظاهرة	115-111
41	ثانياً: اسباب الظاهرة	116-115
42	ثالثاً: تاثيرات الظاهرة	118-116
43	رابعاً: معالجة الظاهرة	122-118
44	المبحث الثالث: واقع الفساد الإداري والمالي في سنغافورة	136-123
45	أولاً: حجم الظاهرة	126-123
46	ثانياً : أسباب انخفاض الظاهرة	129-126
47	ثالثاً :تأثيرات انخفاض الظاهرة	133-129
48	رابعاً: معالجة الظاهرة	136-133
49	الاستنتاجات والتوصيات	139-137
50	الاستنتاجات	138
51	التوصيات	139
52	المصادر	152-140

53	أولاً:المصادر العربية	150-141
54	ثانياً:المصادر الانكليزية	152-151
55	الملاحق	166-153
56	الخلاصة Abstract	A

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	أنواع الرشوة	31
2	الشركات التي امتنعت عن الدخول في مشروع استثمار جذاب بسبب سمعة البلد بالنسبة للفساد بالقطاع	49
3	مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الإقتصادات المتقدمة	60
4	ترتيب القدرة التنافسية لعشر دول في العالم لعام 2001	62
5	الإنتقادات الموجهة للنموذج الفيبري المثالي	64
6	اعتماد الدول على الموارد ودرجة فسادها	69
7	تطور الإنفاق العسكري وإيرادات النفط والناتج المحلي الأجمالي في العراق خلال المدة (1980-1989)	88
8	هيكل المصارف العراقية لغاية 2003/12/31	96
9	قضايا الفساد الإداري والمالي في بعض الوزارات العراقية لغاية 31 /12/ 2005	99
10	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي للعامين 1990-2000	103
11	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1965-2006)	124
12	معايير التقيد لدى الشركات من بين اكبر عشر دول في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للعامين 1999 و 2002	125
13	معايير التقيد بين الشركات من دول مختارة لا تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية	126
14	بعض مؤشرات قطاع التعليم (سنوات مختارة)	127
15	تطور متوسط الدخول الحقيقية الشهرية للعمال للمدة (1978-1993)	128
16	العمالة في القطاعات الإنتاجية (1990-2006)	129
17	تطور تركيبة فروع الصناعات عالية التقنية للمدة (1991-1995)	130
18	تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة FDI الداخلة والخارجة للمدة(1982-1999)	132
19	معدلات البطالة والتضخم للمدة (1996 -2006)	132

قائمة الاشكال والرسوم البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	آليات الفساد المالي	16
2	التداخل والتشابك بين حلقات الفساد	25
3	الفساد والنمو في 97 دولة	50
4	الفساد والتنمية في 97 دولة	51
5	الفارق في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة	56
6	الأعمدة العراقية لمكافحة الفساد الإداري والمالي	108
7	الإطار الشمولي لمفهوم الإدارة الالكترونية المحلية	135

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	مؤشر مدركات الفساد لعام 2003	158-154
2	عدد ومواقف الفساد الاداري والمالي في الوزارات العراقية لغاية2005/12/31	161-159
3	قاعدة بيانات أداء الأعمال	162
1/4	وضع الدول العربية في مؤشر المخاطر القطرية 2005	163
2/4	مكونات دليل مؤشرات المخاطر القطرية	166-164

المقدمة

يعد الفساد الإداري والمالي من المواضيع المهمة ،لما له من جذور تاريخية إنتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة , وشاع في كل النظم السياسية الديمقراطية والدكتاتورية ، الرأسمالية والإشتراكية . والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الإقتصادي والإجتماعي ويعوق التنمية الإقتصادية ويقوض الشرعية السياسية , مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي . كما ويسفر عنه إنتهاك لحقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي . ويمثل بالسلوك غير القانوني للمسؤول كأستغلال الصلاحيات والنفوذ والإبتزاز وإستغلال الأموال العامة في خدمة المصالح الشخصية وغيرها .

ويقف وراء الفساد الإداري والمالي العديد من الأسباب التي قد تكون سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية , وقد تكون داخلية أو خارجية مما يترك تأثيرات عميقة في البنية الإقتصادية والإجتماعية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء في ظل إنتشار هائل وسريع للتقانة وترويج واسع للعولمة وتنوع آليات وأدوات الجريمة المنظمة . فأصبح الفساد الإداري والمالي العدو الأكبر للخطط والبرامج التنموية , ونشر التخلف الذي إنعكس بشكل كبير على كل مفاصل الحياة وعموم الأنشطة الحياتية للمواطنين التي تصل إلى حد تقويض النظام السياسي عبر إفراغه من مقومات إستقراره , مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والإزدهار وإعاقة التحولات الديمقراطية .

إتفقت تقارير الخبراء والمتخصصين على ضرورة مكافحة هذه الظاهرة وتطويقها وعلاجها لاسيما في الدول النامية كهدف أساسي لابد من تحقيقه . ويعد العراق من الدول التي لم تظفر بصفحة بيضاء ناصعة النزاهة ، فبات الفساد فيه اليوم وباءاً مستشرياً ينخر في جوانب المجتمع كافة ، لاسيما مؤسسات الدولة ودوائرها ، فقد ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياساتها باتخاذ الفساد مديات خطيرة فضلاً عن ميراث العراق من الفساد بسبب طبيعة الانظمة السابقة و سياساتها المعتمدة آنذاك واليوم ضغوطات نادي باريس والثالوث الرأسمالي العولمي (منظمة التجارة العالمية(WTO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي(WB)).

كما كان للفساد الإداري والمالي التأثير الكبير في الأوساط النيجيرية (الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية) جعلت هذه الدولة الأفريقية الغنية بالثروات الطبيعية من أفقر دول العالم ، إذ تغلغل فيها الفساد فحرم الفقراء من وسائل العيش الضرورية وترك تأثيراته السلبية على إستغلال الموارد النيجيرية وصحة أبناء هذه الدولة وتعليمهم , مما ساهم بالتالي في تراجع تنميتهم الإقتصادية . أما في دولة متقدمة تقنياً كسنغافورة فقد شهدت فرصاً ضئيلة في الفساد الإداري والمالي ،إذ ساهمت تجربتها في مكافحة الفساد في جعلها بمصاف الدول المتقدمة ، فخلف ذلك نمواً سريعاً وتنمية مستمرة جعلتها من الدولة التي يشار لها .

1- أهمية البحث :-

تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في الآونة الأخيرة ظواهر تلفت الانتباه كالعولمة والمعرفة والمعلوماتية ...الخ , إلا إن من أبرز هذه الظواهر وأشدها وطأة هي ظاهرة الفساد الإداري والمالي . فالأخيرة أخذت بالانتشار السريع و الواسع النطاق ,متعدية بذلك نطاق القطرية ومتجهه نحو العالمية , مستفيدة من كل الظواهر الدائرة حولها ,فباتت تنخر في جسد المجتمعات ,لذا كان الكشف عن انواع الفساد ومظاهره ومسبباته وتأثيراته وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية محدد رئيسي لأي جهد صادق وتخطيط علمي وجاد لإصلاح المجتمعات لاسيما الأكثر تأثراً به . ومن هنا تأتي الأهمية .

2- هدف البحث : -

يتجلى هدف البحث في دراسة ما يحدثه الفساد الإداري والمالي من آثار اقتصادية اجتماعية في بلدان العينة .

3- مشكلة البحث : -

أصبح الفساد الإداري والمالي اليوم ظاهرة عالمية تعدت حدود القومية ، وأخذت ممارساته مظاهر متعددة ومستشرية باتت تنخر في البنية الإقتصادية والإجتماعية وتقوض العملية التنموية للدول لاسيما الدول النامية وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية , مستفيدة بذلك من مظاهر العولمة والمعلوماتية ومحتجة أحياناً بالديمقراطية .

4- فرضية البحث :-

يشهد الفساد الإداري والمالي إنتشاراً في الدول لاسيما النامية مخلفا بذلك آثار وتكاليف اقتصادية واجتماعية وسياسية باهظة .

5- أسلوب البحث :-

تم إتباع الأسلوب الاستقرائي.

6- عينة البحث :-

تم اختيار عينة مؤلفة من ثلاثة دول وهي :

(العراق , نيجيريا , سنغافورة). و يرجع سبب اختيار هذه الدول إلى التشابه الكبير بين كل من (العراق ونيجيريا) في الكثير من المميزات كالموارد الطبيعية , والتعقيدات العرقية, والدينية, والسياسية

وطبيعة الحكم القائم فيها حاليا , فضلا عن المشاكل والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها كلا الدولتين , والأهم من هذا كله هو الانتشار الواسع للفساد الإداري والمالي فيهما , على نقيض الدولة الثالثة التي تناولتها هذه الدراسة والمتمثلة بسنغافورة .

7- هيكلية البحث :-

لغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد تضمن البحث□□ة فصول . فضلاً عن المقدمة والإستنتاجات والتوصيات وعلى الوجه الآتي :

الفصل الأول : تناول الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري والمالي ، وتضمن□□ة مباحث تطرق المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للفساد . في حين تناول المبحث الثاني مسببات وأنواع ومظاهر الفساد الإداري والمالي ، فيما إختص المبحث الثالث بالمراحل التاريخية للفساد الإداري والمالي .

أما *الفصل الثاني* : فقد تناول تأيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الإقتصادية الدولية . وتضمن مبحثين ، الأول إختص بالتأيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد الإداري والمالي في التنمية ، فيما تناول الثاني الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الإقتصادية الدولية .

أما *الفصل الثالث* : فقد إهتم بتحليل واقع الفساد الإداري والمالي في بلدان مختارة وجاء على□□ة مباحث. المبحث الأول تناول واقع الفساد الإداري والمالي في العراق. وتعرض الثاني لواقع الفساد الإداري والمالي في نيجيريا . فيما خصص الثالث لواقع الفساد الإداري والمالي في سنغافورة .

□م أختتم البحث بالإستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري والمالي

المبحث الأول :- الإطار المفاهيمي للفساد

المبحث الثاني :- مسببات وأنواع ومظاهر الفساد الإداري والمالي

المبحث الثالث :- المراحل التاريخية للفساد الإداري والمالي

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الفساد الإداري والمالي

المبحث الأول :- الإطار المفاهيمي للفساد

المبحث الثاني :- مسببات وأنواع ومظاهر الفساد الإداري والمالي

المبحث الثالث:- التطور التاريخي للفساد الإداري والمالي

تمهيد

إن الفساد الإداري والمالي ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر فتختفي ، و إنما هي ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة .

لقد عانت المجتمعات من جراء هذه الظاهرة وإنعكاساتها السلبية على الإقتصاد والمجتمع . فالفساد إذا ما إنتشر في مجتمع ما أدى إلى عرقلة نموه الإقتصادي الإجتماعي وبالتالي يفقد حاضره ويجني على مستقبله . فالفساد الإداري والمالي ليس حكراً على نظام دون آخر فهو موجود في كل النظم السياسية , وإن عملياته وممارساته هي تصرفات غير □رعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء إستغلال للصلاحيات والنفوذ والسلطات المخولة له في إستخدام الأموال العامة فتوجه الى غير الأوجه المعدة لها، وتذهب لأغراض ومنافع □خصية بشكل مناف للقوانين و الأعراف والقيم الأخلاقية و الإنسانية والدينية والثقافية ، فقد تكون هذه الممارسات الفاسدة عن طريق الر□وة ، الإبتزاز ، المحسوبية و المنسوبية , والاحتيال والنصب وغيرها .

وإن أخطر ما ينجم عن هذه الممارسات هو ذلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع فضلاً عن سيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والمجتمعات تسوغ الفساد وتجد له الذرائع لإستمراره وإتساع نطاقه في الحياة . مما يترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي الحياتية ، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والدينية .

والفساد الإداري والمالي من المواضيع المتشعبة ذات الأبعاد الواسعة التي أخذت تستشري في مختلف المجتمعات لتدق ناقوس الخطر العالمي على إختلاف أسبابها وأنواعها , وبات التصدي لها حاجة عالمية ملحة والبحث في أسبابها وإتساعها وإنتشارها أمر في غاية الأهمية .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير □رعية لها أبعاد و توصيفات متعددة بتعدد أنواعها ومظاهرها وأدواتها التي تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن .

وقد تنوعت مفاهيمها وتغيرت تبعاً للتغيرات التي□هدها العالم في السنوات القليلة الماضية ، مما جعل من مفاهيمها محط جدل ونقاش من قبل الباحثين ، سعياً وراء تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد ، كونها أحد الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء .

ولأجل الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة يتناول هذا المبحث إستعراضاً لبعض ما طرح بشأن مفهوم الفساد .

أولا : مفهوم الفساد

1- الفساد لغة :-

جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب .[1] ويقال أفسد الشيء أي أساء إستعماله. ويُفسد بالضم (فساداً) فهو فاسد ولا نقل أنفسد والمفسدة ضد المصلحة[2] المستنبطة لمفهوم أن هناك فساداً وخللاً يتطلب علاجه والتخلص من عيوبه وإعوجاجه .[3] وفيما يمثل الفساد جانب الشر يمثل الإصلاح جانب الخير.[4]

كما أنه قد يعني خيانة الأمانة والبعد عن الإستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض على الخطأ بإستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي وصحيح .[5] أو (أخذ المال ظلماً) أو (التلف والعطب) أو (الجدب والقحط) أو (القتل وإغتصاب المال) .[6]

2- الفساد إ□طلا□اً :-

1 يوسف خليفة اليوسف ، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، 2004 ، ص577.

2 جاسم محمد الذهبي ، التطوير الإداري مداخيل ونظريات – عمليات واستراتيجيات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, جامعة بغداد ، بغداد،2001،ص242.

3 همام حمودي ،(مصطلحات قرآنية (الإصلاح ، التغيير)) ،مجلة حوار الفكر ، العدد(3) ، □باط ،2007،ص13.

4عياد محمد علي باش ،(التكلفة الإقتصادية والإجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية) ، دليل الموظف النزيه نحو توعية□املة لمكافحة الفساد الإداري ، ط2 ، مركز عشتار للتدريب الصحفي , بابل , 2007،ص42.

5 جواد ر□مى ، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط و□مال إفريقيا ؟ , مركز المشروعات الدولية الخاصة ، و□نطن ،2004،ص1.

6 عماد الشيخ داود ، الشفافية ومراقبة الفساد ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1 ، مصدر سابق , ص136.

تتعدد تعاريف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من قبل البنك الدولي الذي عرف الفساد على انه سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة .[1]

وتحت هذا التعريف تندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى كالعمولات ، الرﷺاوى ، التهرب الضريبي و الكمركي والغش الكمركي ، إفشاء أسرار العقود والصفقات وذلك عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة تقديم الرﷺاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج حدود القوانين المرعية، كما ويحدث الفساد عن طريق إستغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرﷺوة وذلك من خلال الوساطة و المحسوبية في الوظائف العامة أو سرقة أموال الدولة بشكل مبﷺر .[2]

ويعرف الفساد في موسوعة العلوم الإجتماعية بأنه إستخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة ، وهذا يشمل جميع أنواع الرﷺاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين ويستبعدها بين القطاع الخاص.[3] بعبارة أخرى يتناول العلاقة بين الفساد والقطاع العام مستبعداً العلاقة بين الفساد والقطاع الخاص وهو بذلك يتفق مع مقولة (جاري بيكر)* ((إننا إذا ألغينا الدولة ، فقد ألغينا الفساد)) .[4]

ويشير فيتو تانزي إلى أن الفساد هو "تعمد مخالفة مبدأ التحفظ (الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف) بهدف الحصول على مزايﷺخصية أو مزايا لذوي الصلة ".[5]وهذا التعريف لم لم يركز على الفساد في القطاع العام دون سواه ، فظاهرة الفساد بقدر ما لها مساس بمؤسسات الدولة حيث يرتكبها خدام الدولة والموظفون العامون، فإنها ترتبط بالدرجة نفسها بالتأثير الإقتصادي الذي تمارسه مؤسسات القطاع الخاص المستفيدة من إنسياب الموارد من القطاعات بل هي الجهة المعنية بتحقيق أكبر منفعة ممكنة من النشاطات الخفية .[6]

---

1 World Bank, world development report , Oxford university press , Washington D.C., 1997 , p. 102.

2 منير الحمش ، الإقتصاد السياسي الفساد -الإصلاح - التنمية ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ،2006، ص14 .

3 محمد كريم عبد الله ، (الفساد الإقتصادي الأسباب والمعالجات)، مجلة الملتقى، السنة (1) ، العدد(4) ، 2006، ص93.

*حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1992.

4 Boris Begovic, Corruption :Concepts , Types , Causes , and conese quences , Center for International Private Enter prise , Washington , D.C , 2005 , p.2.

5 بوريس بيجو فيتش ، أراء في الفساد .. الأسباب والنتائج ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، وﷺنطن ،2004،ص23.

،2004،ص23.

6 عبد الكريم كامل أبو هات ،(ظاهرة الفساد الإقتصادي "وجهة نظر") ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (8) ، العدد (1)، 2006 ،ص1.

كما إن هذا التعريف يتضمن ثلاثة عناصر أساسية :-[1]

1- مبدأ التحفظ : يتطلب هذا المبدأ ألا يكون للعلاقات الشخصية أو غيرها أي دور في إتخاذ قرار اقتصادي يتعلق بمصالح عدة أطراف . فالعنصر الأساسي لنجاح إقتصاد السوق هو المعاملة المتساوية لكافة الأطراف الإقتصادية ، وعكسها أي التحيز إلى جانب أحد الأطراف المرتبطة بالقرار الإقتصادي يعد إختراقاً ومخالفة صريحة لمبدأ التحفظ بل ويعد □رطاً ضرورياً لسيادة الفساد فعند غياب التحيز يغيب الفساد .

2- التعمد : أي أن يكون هناك انتهاك مقصود لمبدأ التحفظ .

3- الفائدة: أي أن يحقق هذا الانتهاك مصلحة أو فائدة للفرد المخالف للمبدأ أو لمحاسيبه.

ويمكن أن يتوازى زمنياً كل من التعمد والفائدة أو قد يكون في أوقات متتابعة . فقد يكون الشخص الذي قام بالانتهاك قد قدم تنازلاً مع علمه بأنه سيحصل على مقابل للمخالفة في وقت لاحق أو يتوقع بالمقابل الحصول على خدمة في يوم ما ، فهناك بعض الممارسات الفاسدة التي يتفق على مقابل لها بشكل ضمني دون تصريح بذلك ويكون عندها الطرف الآخر على دراية بأنه عليه تسديد الإلتزام في يوم من الأيام .

ويتورط القطاع الخاص في معظم حالات الفساد المنطوية على سوء إستخدام المال أو التماس خدمات للكسب الخاص ، أو سوء إستغلال السلطة أو النفوذ مقابل مال أو خدمة أو إخلال بالمصلحة العامة للحصول على إمتيازات□خصية خاصة .[2]

وهناك من يرى أن الفساد أزمة أخلاقية يعرف على أنه سلوك لا أخلاقي للموظف العام[3].

وهذا التعريف ينظر للفساد من منظار ضيق فهو يتناول الفساد من جانب واحد وإن كان هذا الجانب مهماً وأساسياً, إلا إنه يهمل الجوانب الأخرى المادية والإقتصادية والإنسانية . فالفساد موجود منذ النشأة الأولى للمجتمعات سواء كان بشكل منظم أو غير منظم ، فالشخص الفاسد يبحث دائما عن المال لكونه يمثل المادة الأساسية في حياة البشر وبالتالي يفضل البعض كسب الأموال والثروات بطرق غير مشروعة ، أما من الجانب الإقتصادي فإن الفاسد يسعى إلى تعويض ما يعانيه من نقص مادي بطرق غير مشروعة. فالفساد بشكل عام يقصد به إستخدام وضع غير □رعي لتحقيق كسب غير □رعي .[4] وغالباً ما يتسم بالسرية .[5]

---

1 بوريس بيجو فيتش ، مصدر سابق ، ص24 .

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم ، نيويورك ،13 تشرين الثاني، 1998، ص9 .

3 ناصر عبيد الناصر ، ظاهرة الفساد ، دار المدى ، دمشق ،2002،ص68.

4 أحمد باهض تقي ،هدى زوير الدعمي ، أثر الفساد على التنمية الإقتصادية والإجتماعية: بالتركيز على العراق، بحث غير منشور مقدم إلى كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء ،2005، ص4 .

2 David O.Beim and Charles W.Calomiris , Emerging Financial Markets , McGraw- Hill Higher Education , Courier –Westford, Inc ,New York, 2001,p.155.

وقد تطور مفهوم الفساد ، فبينما كان مفهوم الر□وة التقليدي والمتمثل في كونه مال نقدي غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين هدفه تسهيل أمر ما أو جلب منفعة غير مشروعة أو إستغلال نفوذ لإحقاق باطل ... الخ ، لم يعد هذا المعنى الآن هو المعبر الحقيقي عن الفساد وإنتشاره ، فمع الترويج للعولمة وإنفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حركة الأموال حدث تطور مماثل في مفهوم الفساد فالر□وة وإرسال الهدايا أصبحت من مخلفات الماضي وإن كانت موجودة ,إلا أن المتداول اليوم ضمن ثقافة الفساد على نحو إحترافي يدخل في باب العولمة والتسهيلات والنسب المئوية .. الخ . وهذه الألفاظ في المفهوم المعاصر مصطلحات تجارية ، مهنية ومحترمة !! تستخدم لتسهيل أعمال الشركات الكبرى ، وتدخل في عالم الأعمال تحت عنوان (الضرائب غير القانونية) والتي أصبحت سمة الإقتصاد الحر والعاملون في مجالها يطالبون بها علناً لقاء تأديتهم لخدمات وتسهيلات معينة والتي تشمل في بعض الأحيان دفع تكاليف رحلات ترفيهية ومنح دراسية وإقامة حفلات تكريمية ومآدب ومكافآت ...الخ[1] . ويتخذ الفساد عدة أنماط أهمها :-[2]

1- **الفساد السياسي :** ويشمل فساد الزعماء ، فساد التشريع والتنفيذ ، والقضاء ، وفساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويل ، ويشير إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي(المؤسسة السياسية) في الدولة [3] ، وهذا ما يؤكده صموئيل هنتغتون الذي يرى أن الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة ، رابطاً بذلك التنمية السياسية بالفساد.[4]

2- **الفساد الاجتماعي :** ويشمل:-

أ- فضائح كبار مسؤولي الدولة الأخلاقية.

ب- بروز □بكات تجارة الرقيق الأبيض .

ج- إستغلال الأطفال في الأعمال اللا أخلاقية وتجارة الأطفال .

3- الفساد الإداري : ويتعلق بمظاهر الفساد والإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفية في منظومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظومة القيم الفردية، ويشمل الر□وة والمحاباة والمحسوبية والاحتيال .

4- الفساد المالي : ويتمثل بمجمل الإنحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية . ويشمل صفقات السلاح إنتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي و كمركي والتسيب المالي وهدرالمال العام.. الخ .

---

1 منير الحمش ، مصدر سابق ،ص16.

2 عماد الشيخ داود ، مصدر سابق ،ص138.

3 نادر فرجاني ، (الحكم الصالح : رفعة العرب ،في صلاح الحكم في البلدان العربية) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (256) ، حزيران ، 2000،ص5.

4 منتديات متن الساحل ، الفساد والإصلاح ،ص3 ، على موقع الانترنيت: http://almaten Info
تاريخ الدخول 29 \1 \2008 .

وسيتم التركيز لاحقاً على النمطين الأخيرين من الفساد. وعموما يتصف الفساد في الحياة العملية (مهما كان المستوى الذي يشغله مرتكبه) بمجموعة من الصفات وهي كالاتي :-[1]

أ- يشمل أكثر من□خص.

ب- يتم بسرية .

ج- يتضمن عنصر التزام وفائدة متبادلة.

د- يموه مرتكبوه عن أنشطتهم .

هـ- مرتكبوه مؤثرون في قراراتهم .

و- يتضمن خداع وخيانة .

ومما تقدم يمكننا أن نعرف الفساد على انه :-

انحراف عن القيم والأخلاقيات التي تحكم السلوك الإنساني، يقوم به أفراد من ذوي المصالح النفعية بشكل غير□رعي وغير قانوني غايته التربح وتعظيم الرفاهية الذاتية .

ثانياً :- مفهوم الفساد الإداري

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري على إنه (إساءة إستعمال السلطة لأغراض خاصة) [2] . وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الادارية .

كما إنه (النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلا إلى حرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أم لا، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم) [3].

ويعرف بأنه إخلال بالمصالح والواجبات العامة [4] .

ويعرف بأنه تصرف الموظف العام الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق مكاسب خاصة ويشمل ذلك الر□وة والإبتزاز وهما ينطويان بالضرورة على مشاركة طرفين في الأقل، كما يشمل أيضا أنواع أخرى من إرتكاب الأعمال المحظورة الذي يستطيع المسؤول العمومي القيام بها بمفرده ومن بينها الإحتيال والإختلاس ، على أن يترافق ذلك السلوك مع ضعف المساءلة الحقيقة وضعف□فافية أعمال الدولة من

1 إلهام عطا حطحوط الموسوي ، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة القانونية مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبة والمالية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص109.

2 Transparency International,Berlin,2004, http://WWW. Transparency.org .

3عياد محمد علي باش ، (الفساد الحكومي في الدول النامية ... أسبابه وأثاره الإقتصادية والإجتماعية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (5) العدد(3) ،2002،ص203.

4 سوزان روزأ كرمان، الفساد والحكم، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي ، ط1 ، دار الأهلية، عمان ، 2003 ، ص 15 .

حيث الإفصاح عنها ومنح صلاحيات كبرى للموظفين العموميين ، مضافاً إليها إنخفاض الكثير من دخولهم بما لا يتناسب وضمان حياة وعيش كريم لهم مما يؤدي إلى إستخدامهم للصلاحيات (بسلوك غير أخلاقي) يجعلهم يستغلون تلك الصلاحيات لتحقيق المنافع الشخصية التي تفسر على أنها فساد إداري.[1]

ويشير التقرير السنوي لهيئة النيابة في مصر عام 2003 إلى أن قضايا الفساد التي تم ضبطها داخل الحكومة خلال ثلاث سنوات بلغت (200) ألف قضية منها (73) ألف قضية عام 2002 أي بواقع قضية فساد كل دقيقة ونصف ، حيث بلغت قضايا الجرائم الجنائية للعاملين بالحكومة لعام 2001 (10050) قضية منها (264) قضية رشوة و (1180) قضية تزوير وإستعمال محررات مزورة . [2] علماً أن مصر من الدول التي جاءت في الترتيب الأدنى لمؤشر مدركات الفساد عام 2003 حيث بلغت درجتها حسب هذا المؤشر (3.3) وجاء تسلسلها (72) من أصل (133) دولة. [3]

وتشير أدبيات الفكر الإداري إلى إن هناك ثلاثة مناهج فكرية رئيسية تتناول الفساد الإداري وكالاتي :- [4]

1- المنهج القديم (القيمي) Moral Method :-

ومن أنصار هذا المنهج دوبل (Dobel) وكايدن (Caiden) ويعرف الأول الفساد الإداري على أنه ((القصور القيمي عند الأفراد الذين يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة)) . أما الثاني فيعرفه على أنه ((فقدان السلطة القيمية وبالتالي إضعاف فاعلية الأجهزة الحكومية)).

وبشكل عام يؤكد أنصار هذا المنهج على أن الفساد الإداري هو نتيجة لإنحراف قيمي يتخذ شكل سلوكيات منحرفة عن النظام العام ، تستهدف أبعاده عن هدفه الحقيقي لتحقيق أهداف ومصالح شخصية. وقد واجه هذا المنهج العديد من الإنتقادات أهمها إن مفهوم القيم مفهوم نسبي غير ثابت يصعب التحقق منه بالإضافة إلى إن حدود النظام القيمي غير واضحة وقد يتم الإنحراف عنه .

2- منهج المعدلين (العمليين) Revisionist or Functionalists Method:-

ظهر هذا المنهج في ستينات القرن العشرين على أنقاض المنهج القديم ، من أنصاره (Gerald E. Caiden) و (Naomi J. Caiden) فهما مرة يعرفان الفساد على أنه ((السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لإعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الإجتماعية أو إرتكاب مخالفات ضد القوانين

1 منتديات متن الساحل ، مصدر سابق ، ص7.

2 هبه سعيد ، (خبراء يجيبون على هذا السؤال من صنع الفساد في مصر ؟) ،مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953)، 12 يونيو، 2006، ص30 .

3 منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد 2003 ،ص9، على موقع الانترنيت:
http://WWW.Transparency .org/cpi/index.html#cpi

4جاسم محمد الذهبي، التطوير الإداري مداخيل ونظريات – عمليات وإستراتيجيات ،مصدر سابق ، ص ص243- 246.

لإعتبارات□خصية)) . ومرة أخرى يعرفانه على أنه ((الحالة التي يدفع فيها الموظف نتيجة لمحفزات مادية أو غير مادية ، غير قانونية للقيام بعمل صالح مقدم المحفزات وبالتالي إلحاق الضرر بالمصلحة العامة)) . وينظر أنصار هذا المنهج للفساد نظرة إيجابية، فهم يؤكدون على أن الفساد هو حالة مرحلية تدمر نفسها بنفسها ، فهو يظهر في مرحلة النضوج الأولى للمجتمع ، ويزول عند إكتمال حالة النضوج والتطور.[1]

وقد تعرض هذا المنهج لعدة انتقادات أهمها :-[2]

أ- لم يكن القصور والنواقص في قواعد عمل الأجهزة الإدارية هو السبب الوحيد في□يوع الفساد الإداري بل إن الجوانب القيمية وحالات الفساد النظمي هي أيضاً من مسببات□يوع هذه الظاهرة .

ب- إن ظهور الفساد لا يرتبط فقط بالحوافز غير المشروعة المقدمة من قبل أطراف أخرى بل قد يرتبط أيضا بالاندفاعات الشخصية عند الموظفين أنفسهم ولمصالحهم الذاتية .

ج- إن الفساد لا يظهر فقط في الدول النامية وإنما قد يظهر أيضا في الدول المتقدمة وإن كان لربما بنسبة أقل .

3- المنهج المعا□ر ((منهج اللامعدلين)) أو ((ما بعد الوظيفيين)):- (Non- Revisionist or Post Functionalists Method):- ومن تسمياته أيضا (منهج ما بعد المعدلين)[3] . وقد ظهر هذا المنهج في سبعينات القرن العشرين ويمثل عودة إلى المنهج القديم (المنهج القيمي) بإعتبار الفساد الإداري ظاهرة سلبية . إن أنصار هذا المنهج يضعون ستراتيجية متعددة الإتجاهات للتعامل مع خطر الفساد قائمة على أساس تنمية الوعي المجتمعي العام من خلال خلق جو مفعم بما يعرف بعدالة المجتمع .

كما ويذهب هذا المنهج في تصوره إلى أبعد من تصور المعدلين ، فالفساد الإداري حسب منهج ما بعد المعدلين ظاهرة لا تقتصر فقط على الممارسات الفردية وإنما تأخذ طابعاً تنظيمياً يعمل على تكريس النفس والإستمرار وليس التفاني الذاتي مع حركة تقدم المجتمع.

ويمكن تصنيف تعاريف الفساد الإداري إلى ثلاثة مجاميع :-[4]

المجموعة الأولى :- تعتمد في تعريف ظاهرة الفساد الإداري على الإدارة العامة كمركز له ، ويعد الفساد من خلاله إنحرافاً عن الواجبات الإدارية والقانونية الثابتة للحصول على فوائد□خصية ومكاسب آنية .

---

1 عياد محمد علي باش ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الضريبي الأول ، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب ، الجزء الثالث ، العراق ،2001 ،ص 46.

2 جاسم محمد الذهبي ، التطوير الإداري مداخيل ونظريات – عمليات وإستراتيجيات ،مصدر سابق ، ص245.

3عياد محمد علي باش ،الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ، مصدر سابق ، ص46 .

4 ، المصدر نفسه ، ص45 .

المجموعة الثانية :- تعتمد في تعريف الفساد الإداري السوق كمركز له ، ويعتبر الفساد وحدة عليا وهي نوع خاص من التجارة يقوم رجال الأعمال من خلالها بتقديم المكاسب المالية وفقا لمبدأ العرض والطلب (آلية السوق) .

المجموعة الثالثة :- تعتمد في تعريف الفساد الإداري الاهتمامات الإدارية كمركزاً له ، ويعد الفساد نوعاً من التضليل الإداري والذي من خلاله تقدم وتفضل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

إن تعدد مفاهيم الفساد الإداري لا يعني أن مضامينه ومعانيه وأبعاده ما زالت غامضة ويختلف عليها ، وبالتالي تخلق فكرة إن أمر محاربته والتصدي له ليس سهلا بل ليس ممكنا ولكن على العكس فإن التعميق الأكاديمي والتنظير المنهجي بالإضافة للتفريق بين الفساد النابع من طبائع الأ□ياء أو إستعدادات البشر وبين الإفساد الذي ما هو إلا نتيجة للضغوط والمتغيرات البيئية, سيمكن الأنظمة السياسية والهيئات القضائية والمتخصصون والمهتمين ببرامج الإصلاح من تبني الإستراتيجيات الوقائية الشاملة والمانعة كبديل للجهود القضائية والأمنية العلاجية المهتمة بأساليب كشف الفساد .

وعليه يمكننا أن نقول إن الفساد الإداري هو سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح □خصية على حساب المصلحة العامة . وهو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى أبعد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص.

ثالثا :- مفهوم الفساد المالي

يقصد بالفساد المالي ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح .[1]

ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها :-[2]

1- إختلاس المال العام والعدوان عليه ، كتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة .

2- المتاجرة من خلال الوظيفة ،كأن يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجاناً للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة قانونياً (الغصب) وذلك لأخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها .

3- التزييف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان ، وقد يتم من خلال التسوق عبر □بكة الانترنيت ... الخ.

أما فيما يخص أعمال السمسرة فتتضمن عمليات التلاعب في سوق الصرف مثل تجارة العملة وسوق المال الخاصة بالأسهم والسندات وبعض الأعمال التي تصدر عن □ركات السمسرة كقيامها بإصدار أسهم بدون أن يكون لها أصول وكذلك المضاربة غير المشروعة التي تستهدف التأثير على أسعار الأسهم أو إطلاق الشائعات والتعاملات الخفية وإستخدام معلومات سرية لإتمام صفقات أدت إلى تحقيق أرباح

1عياد محمدعلي باش ، (الفساد الحكومي في الدول النامية ... أسبابه وآثاره الإقتصادية والإجتماعية)، مصدر سابق ، ص203 .

2 محمود عبد العظيم ،(الفساد في بر مصر) ، مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953)،12 يونيو،2006،ص24.

طائلة حيث تورط كل من (يو□ياكي موراكالي) والمليونير (تاكانومي هوري) بتهمة خرق القانون واستخدام معلومات سرية للتلاعب ببورصة الأوراق المالية .[1] وفي منتصف عام 2001 تم الحكم بالسجن على وزير سابق في الحكومة العمانية مدة ست سنوات مع غرامة بسبب تلاعبه بأسعار الأسهم في سوق مسقط للأوراق المالية ومخالفته لقوانين أسواق المال . وفي العام نفسه إعتقلت أجهزة الأمن في البحرين خمسة من رجال الأعمال الأجانب بتهمة غسيل الأموال وسوء إستغلال القوانين التي تنظم استثمار الأموال في أسواق الأموال البحرينية .[2]

أما تجارة السلاح فتعد من الصفقات التي يترافق معها كم كبير من الفساد المالي والتي تدار من خلال مافيات منظمة عبر صفقات وهمية أو مشبوهة ,ومن الجديد بهذا الصدد بروز ظاهرة (تجارة الحروب) التي تظهر العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسسات الإعلامية و□ركات المقاولات في الولايات المتحدة.[3] وبتفاعل الفساد مع المال ينتج ما يسميه الإقتصاديون بـ (الفساد الإقتصادي) الذي جاء الإهتمام به متأخراً،إذ تم تناوله جنباً إلى جنب مع موضوع التنمية بشكل عام والفقر بشكل خاص .[4] إذ يشير تقرير لمنظمة الشفافية الدولية إلى أنها تشخص الدول النامية هي الأكثر إصابة بمرض الفساد الاقتصادي أو أ□كال الفساد الأخرى نتيجة لسياسات الدول الكبرى و□ركاتها .[5] ومن الجدير بالذكر ان□ركات صناعة وتسويق الأسلحة بغية تحقيق أعلى نسب من الأرباح لا تتوانى عن دفع الر□اوى والعمولات لكبار الموظفين في البلدان التي تجهزها ، أو حتى لرؤوس النظم السياسية التي تتجنس بجنسيتها إذا تطلب الأمر . فشركة (نورثروب) الأمريكية قامت في عام 1971 بدفع عمولة مقدارها (2.3) مليون دولار لجنرال في سلاح الطيران البرازيلي لحث دولته على طلب □راء طائرات حديثة من الشركة المذكورة . في فترة قرار سابق لرئيس الإدارة الأمريكية (طبق في منتصف الستينات من القرن الماضي) يحظر تصدير الأسلحة إلى دول أميركا اللاتينية مما أفسح المجال للشركات الأوروبية بالدخول إلى ميدان تسليحها ، مما جعل الشركات الأمريكية تخسر تلك الأسواق ، وقد تعهدت تلك الشركة للجنرال المذكور بأنها ستعمل على تغيير قرار الرئيس الأمريكي في ذلك ، وفعلاً قامت الشركة بدفع مبلغ (75) ألف دولار كتمويل لحملة الرئيس الأسبق (ريتشارد نيكسون) الذي بدوره أصدر قراره في 5/حزيران /1973

1 نزيرة الأفندي، (الشفافية تصادر الفساد وتدعم الإصلاح)، مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد(1953)،12 يونيو، 2006 ، ص62.

2 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي :الأسباب والنتائج، وطرق العلاج) ،مجلة العلوم الإجتماعية ، مجلد (30) العدد (2)،2002 ، ص264 .

3 منير الحمش ، مصدر سابق ، ص32 .

4 بشير مصيطفي ، (الفساد الإقتصادي : مدخل في المفهوم والتجليات) ،مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، السنة (13)،العددان (36)و(37) ، 2006، ص120.

5 منتديات متن الساحل ، مصدر سابق ، ص11.

بالسماح بإتمام الصفقة ، التي أظهرت الأوساط المهتمة فيما بعد أن ذلك المال ذهب لتغطية نفقات الدفاع عن المتهمين في فضيحة (ووتر غيت) ، الأنموذج الذي يعطي الدليل الواضح على الفساد المتأصل في هذه الصفقات.[1] ونجد هذه الحالة أيضا في العمليات الاستشارية المقدمة من قبل هيئات المعونة الأجنبية إلى مكاتب إستشارية في الوطن العربي ، والتي تهدف إلى تكوين طبقة أو نخبة معولمة ترتبط مصالحها بالترويج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية المتمثلة بالخصخصة وتحرير التجارة ودمج الإقتصاد العربي بالإقتصاد العالمي و بكة المعاملات المالية الدولية . وظهر هذا النمط من الفساد في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.[2]

وفيما يلي يمكن عرض أهم أ كال الفساد المالي في الوطن العربي :-[3]

1- تخصيص الأراضي :- وذلك من خلال قرارات إدارية عليا ، تأخذ كل العطايا لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات .

2- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة : إذ تشير بعض التقديرات إلى إن أكثر من (30%)منها لا تدخل خزينة الدولة بل تذهب الى جيوب مسؤولين أو رجال أعمال كبار .

3- قروض المجاملة الممنوحة من المصارف بدون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ .

4- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح .

5- العمولات والاتاوات التي يتم الحصول عليها من خلال المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة (ريع المنصب) .

ويمكن توضيح الترابط والتقاطع بين آليات الفساد المالي بالشكل (1)

1 منتديات متن الساحل ، مصدر سابق ، ص12.

2 عياد محمد علي باش، (الفساد الحكومي في الدول النامية... أسبابه وآثاره الإقتصادية والإجتماعية)، مصدر سابق ، ص206.

3 محمود عبد الفضيل ،مفهوم الفساد ومعاييره ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص82.

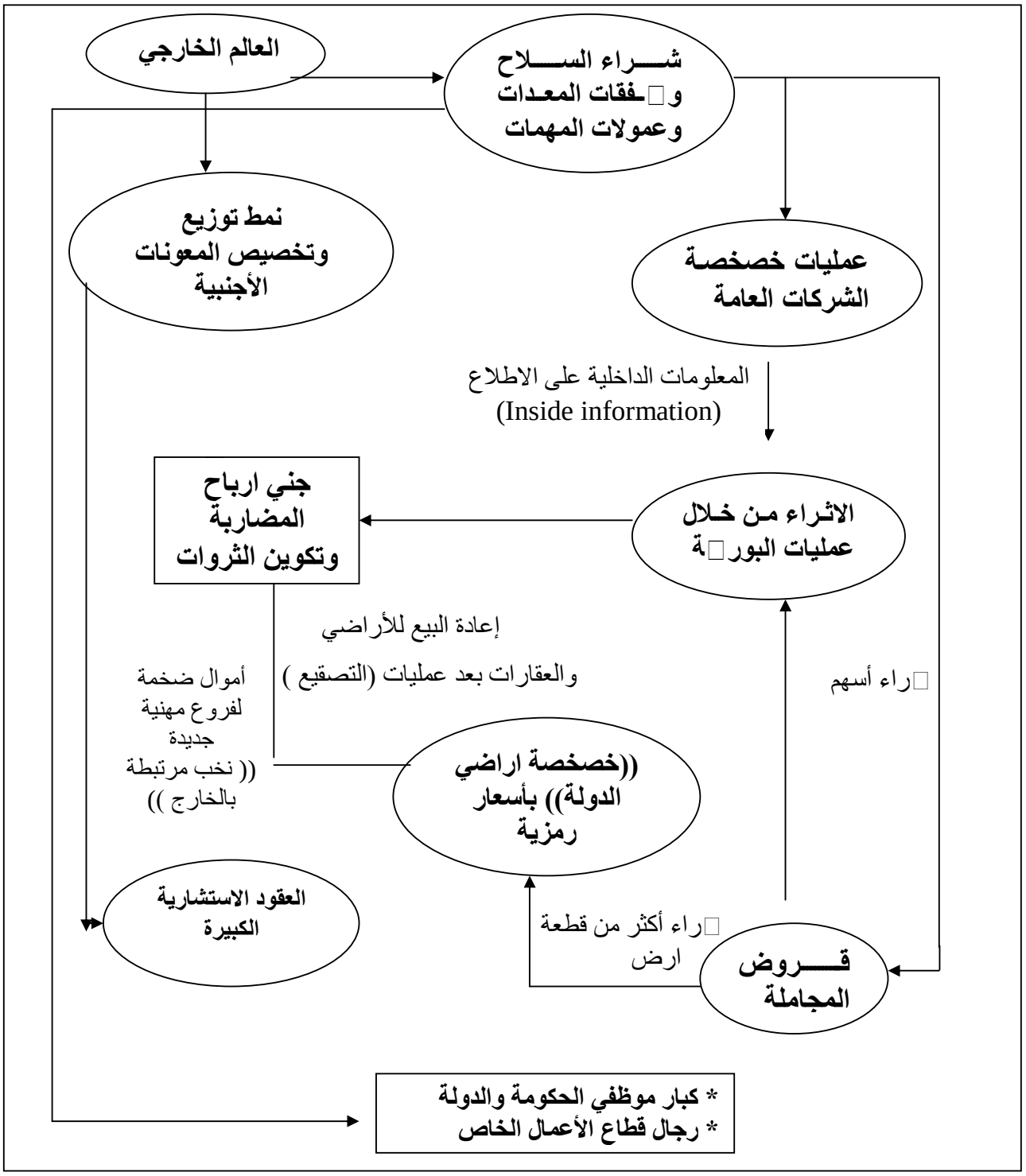

شكل (1)

آليـات الفسـاد المالي

المصدر: محمودعبد الفضيل،مفهوم الفسادومعاييره,نشرفي كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ،2004، ص82.

ويعرف كذلك على أنه إستغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة ضد المصلحة العامة ومناقضاً لأهداف المنظمة العامة وكذلك الإستخفاف بقيم العمل وأهدافه .[1] فهو تصرفات غير □رعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء استغلال الأموال العامة والسيطرة عليها وإستعمالها لغير الأوجه المعدة لها وإستخدامها للمنفعة الشخصية ، حتى أنه أخذ أبعاد واسعة وكبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الإقتصاد الحر المعولم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد وينتشر على مدى واسع، ويحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها:-[2]

أ- وجود حافز دافع لإرتكاب الفساد المالي مثل ضخامة الر□وة .

ب- وجود فرصة لإرتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية والمساءلة أو عدم فعالية مثل هذه الضوابط أو قدرة الإدارة على إبطالها.

ج- وضع مبررات قد تبدو منطقية لإرتكاب الفساد المالي .

وتشكل هذه الدوافع الأركان الرئيسية لمثلث الفساد المالي الذي يتخذ عدة وجوه أبرزها الر□وة والتهرب الضريبي والتهرب الكمركي ...الخ. وقد قدم تقرير منظمة الشفافية الدولية تفاصيل حول الأموال التي يعتقد أن القادة السياسيين سلبوها خلال العقدين الماضيين كالآتي :-[3]

رئيس الحكومة / الدولة / المبلغ المختلس (بشكل تقريبي)

(أ) محمد سوهارتو / اندونيسيا 1967- 1998/ 15-35 مليار دولار

(ب) فرديناند ماركوس / الفلبين 1972- 1986/ 5- 10 مليار دولار

(ج) موبوتو /زائير 1965-1997/5 مليار دولار

(د) ساني اباتشا /نيجيريا 1993-1998/2-5 مليار دولار

إن الفساد مفهوم نسبي ، وهو إقتصادي عندما يكون موضوعه سلوك المتغيرات الإقتصادية إذ يتسبب من الوجهة النظرية بانحراف في سلوك المتغير الإقتصادي عندما يضعه خارج سياق القانون الموضوعي أو أنه لا يخضع في حركته للقانون المحدد فيترك آثاره السلبية على المتغيرات الأخرى ، وما عدا ذلك سينصرف الفساد في جملة معانيه إلى الوصف الإداري والقانوني وهو وصف يجد إرتباطاً قوياً له بعلم الإقتصاد, إلا انه لا يقوم على أصول نظرية محددة . وفي الدراسات الإقتصادية بالدولة يعد كل نشاط يحقق

1 إيمان صالح حسن عبد الفتاح ،التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلى الإدارة الالكترونية، بحث مقدم في ندوة بعنوان تحديث وتطوير الإدارة باستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 14-18مايو ، 2006، ص69.

2 هدى صقر، (الحوكمة تحاصر الفساد) ،الإقتصادي ، مصر ، العدد(1953)،12 يونيو ،2006،ص29.

3 http://WWW. Transparency.org.

للقائم به ريعاً* خارج ما يسمح به القانون هو فساد سواء أكان هذا الفساد مارسه□خص داخل هيئة حكومية أم خارجها ، فيبدأ قانون تزايد الغلة بالعمل ، إذ يتزايد الريع كلما قلت مستويات إحترام القوانين وآليات عمل الإقتصاد، أو كلما إنخفضت درجات الإنضباط العام ، مما يؤدي إلى تدني مستويات المخاطرة الناجمة عن النشاط الفاسد.[1]

كما إن ممارسات الفساد المالي تتحرك من خلال أطر □بكية لها تكاليف إقتصادية وإجتماعية وسياسية باهظة وتتخذ أبعاداً واسعة وفي ذلك خسارة كبيرة للمال والجهد والزمن وضياع فرص التقدم والإزدهار والبقاء ضمن دائرة الفقر والتخلف إلى آماد بعيدة قد تصل إلى عقود أو قرون من الزمن .

يعد المفسدون الفساد الإداري تجارة مربحة ,فهم يبيعون الذمة و□رف المهنة مقابل تحقيق المصالح والأهداف الخاصة غير المشروعة وهذا كله على حساب المصالح العامة المشروعة . وقد كان للإدارة السياسية اليد الطولى في إستشرائه .

ومن خلال ما تقدم نرى إن الفساد المالي هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الأخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة . وهو ليس حكراً على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها أيضاً.

* يقصد بالريع : الفائض من الدخل الذي هو أكثر من التكلفة المنفقة لأجل الحصول عليه في الظروف الطبيعية . وفي حالة الفساد يأتي الريع من الممارسات غير المشروعة□أن الر□وة والعمولة وتضخيم الفواتير .

1 عبد الكريم كامل أبو هات ، مصدر سابق ،ص2.

المبحث الثاني

مسببات وأنواع ومظاهر الفساد الإداري والمالي

إن الفساد الإداري والمالي واحداً من أهم أنماط الفساد التي تعاني منهما المجتمعات قاطبة وبدرجات متفاوته نظراً لإختلاف نظمها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، فضلاً عن تباين هذه المجتمعات في تحليل أسباب ظهوره وأنواعه ومظاهره. وهذه هي متضمنات هذا المبحث .

أولاً :- مسببات الفساد الإداري والمالي

هناك جملة من الأسباب المتنوعة التي تؤدي إلى□يوع الفساد الإداري والمالي في المجتمع وكالاتي :-

1- العوامل الإقتصادية :-

تعد من العوامل الرئيسية المفسرة للفساد وتتمثل بالاتي :-

أ- إتساع الدور الإقتصادي للدولة : ان اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي, يعد أحد العوامل الرئيسية لظهور الفساد، لأن الأفراد يميلون بطبيعتهم إلى منح الر□وة للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة الروتينية ، وهناك من المسؤولين من يخفق في رفض تلك الر□اوى . ويظهر التدخل في عدة أ□كال منها :-[1]

(1) السياسات الحمائية :- عند قيام الدولة بحماية صناعاتها المحلية فأنها بذلك تسمح برعاية الفساد لأن القيود التي تفرض على الإستيرادات تجعل من تراخيص الاستيراد عملاً مربحاً بدرجة كبيرة، لذا يهتم أصحاب المشروعات الخاصة بر□وة المسؤولين الحكوميين من أجل الفوز بهذه الرخصة . كما إن حماية الصناعات المحلية يخلق مراكز □به إحتكارية للصناعات الوطنية البديلة للإستيرادات فيصبح من مصلحة المنتجين المحليين إفساد المسؤولين الحكوميين والسياسيين المعنيين بالأمر من أجل الإستمرار في عملية الحماية للتخلص من أو تقليل المنافسة الخارجية .

(2) الإعانات الحكومية : يعتبر منح الإعانات الحكومية مصدراً مهماً للبحث عن الريع ، إذ تشير الدراسات إلى أن الفساد يجد له موطئ قدم بل قد يترعرع في ظل السياسات المالية التي لا تصمم بشكل جيد للصناعات المستهدفة بالإعانات ، فكلما كانت الإعانات كبيرة إزداد مؤ□ر الفساد في المجتمع .

(3) التحكم في الأسعار : يعد من المصادر المهمة أيضا في البحث عن الريع, فإن إنخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية، من □أنه أن يخلق حوافز للإفراد و المجتمعات لر□وة المسؤولين وذلك للحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها،وهذا ما ينطبق أيضاً على كل من أسعار الصرف المتعددة وحصص الصرف الأجنبي ،

1 المرسي السيد حجازي ، (التكاليف الإجتماعية للفساد)، مجلة المستقبل العربي ، بيروت, السنة (23)، العدد (266) ، نيسان/أبريل،2001 ،ص21.

فعندما يكون هناك أكثر من سعر صرف للعملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الإستيرادات مثلاً، أو لكيفية إستخدام الصرف الأجنبي سيؤدي ذلك إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى ، وقد تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي، مما يجعل السلطات النقدية تعمل على الحد من استخدامه ، وفي الحالتين سيحاول الأفراد والجماعات ر□وة المسؤولين للحصول إمّا على السعر الأدنى أو على حصة اكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام . وعليه فإن وضع بعض القيود أو التنظيمات على إستغلال الموارد الإقتصادية في المجتمع في أيدي المسؤولين الحكوميين يمنحهم قوة إحتكارية في إعطاء الرخص والتصاريح وحقوق الإنتاج أو التسويق ... الخ، مما يمكن المسؤولين من ممارسة أ□كال الفساد المختلفة وبشتى صوره للحصول على المكاسب الخاصة .

ب - الفقر والأجر المتدني :- يعد الفقر وتدني معدلات الأجور من الأسباب التي تؤدي إلى □يوع الفساد في المجتمع وخاصة عندما تكون الدخول (الرواتب) تشكل عصب حياة الموظف العام .[1] فكلما كانت الكفاية في الدخول متوافرة كان أداء الموظف أكفأ وأدق، وبوفرتها تحقق مستوى يكفي لضمان حياة كريمة لذلك الموظف ولمن يعيلهم أيضا.

ولكن إرتفاع تكاليف المعيشة بشكل يفوق ما يتقاضاه من راتب قد يقود إلى نشوء الفساد بهدف زيادة تلك الدخول لتحقيق مستوى معيشي معتدل ، وغالباً ما يكون العامل الأساسي لفساد الموظف العام ووقوعه في براثن هذا الوباء هو حاجته الماسة للنقود وفاقة حاله فهو دافعه في أغلب الأحيان إلى إرتكاب العمل الفاسد ، رغبة في إ□باع حاجاته التي لا يقدر على أدائها بسبب إرتفاع تكاليف المعيشة والتضخم الذي يقود إلى ضعف القوة الشرائية لمدخوله مما لا يكفي لسد حاجاته وبالتالي قيامه ببعض الممارسات اللامشروعة لتعويض أجره المتدني . هكذا هي البداية دائماً التي تقود إلى الإثراء الفاحش فيما بعد نتيجة إستمرار ضعف الدخول وإتجاه الموظف إلى الآليات الفاسدة التي تجعله في النهاية لا يعير أهمية إلى قيمة المدخول الإسمي نتيجة لتعويضه بأموال الفساد. كما أن الخلل في مستوى الرواتب بين القيادات العليا والعاملين على المستوى التنفيذي قد يكون سبباً وراء □يوع الفساد حيث يشعر صغار العاملين في الميدان بعدم العدالة فهم يتحملون العبء الأكبر في العمل و لا يحصلون على ما يستحقونه من رواتب ومزايا مالية مما يدفعهم للقيام بوظائفهم بفتور □ديد أو ضعف الولاء أو إلى الفساد .[2]

ويعود كلا الأمرين بالسلب على المجتمع بأكمله . ويرتبط ذلك بضعف الرقابة والمحاسبة الداخلية في العديد من الدوائر الحكومية ، وهو ما يمنح صغار العاملين على المستوى التنفيذي صلاحيات واسعة وسلطات تقديرية .

1 أحمد باهض تقي ، هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ،ص6.

2 احمد عبد الباقي علي ، دور الرقابة الخارجية في الحد من حالات الفساد الإداري، أطروحة دبلوم عالي في مراقبة الحسابات مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ،1997، ص91.

وأعتقد أن هذا العامل من أكثر العوامل التي تفسر لنا□يوع الفساد في المجتمعات النامية منها والمتقدمة أيضا وفي كلا القطاعين العام والخاص . فالمسألة عبارة عن حالة مرضية جذورها نفسية يعاني منها الموظف في القطاعين العام والخاص وبسببها يحاول الموظف تعويض النقص المالي الحاصل في الماضي وتجنبه مستقبلاً فتتحول بذلك الر□وة من مجرد إنقاذ حياته وعياله من وضع معيشي صعب (فقر مدقع) إلى طموح بتكوين ثروة تكفيه إلى الأبد ، فتصبح عنده ألوان الفساد واحدة تصب كلها في خدمة هذا الطموح .

وهناك من يرى بأن انخفاض مستويات الأجور في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص يؤدي إلى تقاضي الموظف الر□وة لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص، خصوصاً عند ضعف القوانين الرادعة لمثل هذه الممارسات، ويرى أصحاب هذا الرأي إن علاج الفساد يكمن في رفع مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص . وقد تعرض هذا الرأي إلى العديد من الانتقادات أهمها :-[1]

1- إن بعض المسؤولين العموميين فاسدون سيكولوجياً أو أخلاقياً فلا يتعلق الفساد في هذه الحالة بمستوى الأجر، وقد تكون الر□وة كبيرة أحياناً فلا يستطيع المسؤول رفضها .

2- المسؤولون غير متساوين في إستجابتهم لحافز الر□وة لأن الجشع يختلف من□خص لآخر .

3- يجب أن تكون الزيادة في الأجور مرتفعة جداً لكي تعمل على تخفيض الفساد إلى حده الأدنى ومن ثمّ ستكون عملية محاربة الفساد مكلفة جداً . ولكن ما نراه أنه حتى في ظل مستويات الأجور العالية فان بعض الأفراد مازالوا فاسدين .

2- العوامل السياسية : وتتمثل بالاتي :-[2]

أ- غياب القدوة السياسية : أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظراً لانغماسهم أو بعض منهم بقضايا الفساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون .

ب- تفشي البيروقراطية الحكومية .

ج- المغالاة في مركزية الإدارة الحكومية.

د- ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

3- العوامل الإجتماعية والثقافية : وتتمثل بالاتي :-[3]

أ- نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع : - كلما كانت الروابط الإجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبيلة قوية كلما إزداد الفساد لتفضيل المسؤولين الحكوميين الأقارب والأصدقاء وإعطائهم

1 المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ،ص22 .
2 ناصر عبيد الناصر ، مصدر سابق ،ص67.
3 المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ،ص24 .

الوظائف المهمة التي يحققون من خلالها المكاسب الخاصة غير المشروعة . وكلما إزداد وعي أفراد المجتمع كلما إنخفض الفساد لمساهمة أفراد المجتمع في محاربته .

ب- تعقد القوانين الضريبية و□عوبة فهمها :- وفي هذه الحالة تقبل تلك القوانين أكثر من تفسير مما يعطي لمفتشي الضرائب قوة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية وتحديد تلك الضرائب وهذا يفسر تزاحم العديد من الأفراد للعمل في مجال الكمارك والضرائب على الرغم من إنخفاض الأجور فيهما .

ج- إنخفاض عدد الأفراد الذين يطولهم القانون بتهمة الفساد على الرغم من تفشي هذه الظاهرة :- هناك فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها بالقانون والجزاءات والعقوبات الفعالة . وإذا ما إتخذت هذه الجزاءات والعقوبات فأنها تتسم بالبطء والإرهاق ، وغالباً ما تمنع العوائق القانونية والسياسية و الإدارية التطبيق والتعجيل في العقوبة .يقوض الفساد النظم القضائية في العالم ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة ، وأحياناً حتى الحق في المحاكمة على الإطلاق ، وفقاً لتقرير الفساد العالمي لعام 2007 : الفساد في النظام القضائي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية " إن المساواة أمام القانون هي دعامة المجتمعات الديمقراطية . عندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أوالانتهازية السياسية ، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنون العاديون " هذا ما قالته (هو جيت لابيل) رئيسة منظمة الشفافية الدولية . إن فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح بينما يفلت المذنب من العقاب. ويستخلص هذا التقرير إلى أن السلطة القضائية الفاسدة تضعف قدرة المجتمع الدولي على ملاحقة الجريمة، وتمنع الوصول إلى العدالة، وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقوض النمو الإقتصادي عن طريق إتلاف الثقة في الإستثمار وتعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر . [1]

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة من أهمها :-[2]

1- إنفتاح الدول بعضها على البعض الآخر وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها .
2- زيادة عدد الدول التي انتهجت الديمقراطية مما يعني زيادة في درجة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بكيفية استغلالها لموارد المجتمع .
3- توسع دور الدولة بفرض الضرائب أو القوانين أو زيادة الإنفاق مما زاد في مستويات الفساد .
4- إنتهاء الحرب الباردة فلم يعد هناك حاجة للكثير من الدول الصناعية إلى غض النظر عن الفساد المنتشر في الدول الحليفة لها سابقاً .
5- إنخفاض حجم الهبات المقدمة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتزايد القروض بدلاً منها مما يتطلب التأكد من مصداقية ونزاهة وقدرة حكومات الدول المقترضة على تسديد هذه القروض مستقبلاً .

1 http://WWW.Transparency . org.

2 يوسف خليفة اليوسف ،(الفساد الإداري والمالي : الأسباب، والنتائج ،وطرق العلاج) ،مصدر سابق ،ص258.

وهناك العديد من المتغيرات التي ساهمت في استشراء هذه الظاهرة في العقود الاخيرة منها :-[1]

1- ثورة الإتصالات والتقانة.

2- الخصخصة .

3- تحرير التجارة وحرية انتقال الأشخاص والأموال والسلع عبر الحدود.

4- كثرة التشريعات القانونية للمتغيرات السريعة الحاصلة على صعيد العالم وعدم قدرة القوانين الداخلية على مواكبتها .

ثانياً : أنواع الفساد الإداري والمالي

تختلف أنواع الفساد الإداري والمالي تبعاً للزاوية التي ينظر له منها ، فهناك من يرى بأن أنواع الفساد تختلف طبقاً للحيثيات المرتبطة بها وكالاتي :-

1- أنواع الفساد من حيث الحجم :-

أ- الفساد الصغير (الأفقي) Minor Corruption:-

وهو الفساد الذي يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية ، ويمارس من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، ويظهر بين الموظفين في القطاعات المختلفة ، وأساسه الحاجة الإقتصادية (المادية) ، إذ يقوم الموظفون بأخذ الرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين وتكون أسعارها متساوية على الجميع تقريباً وتدفع كمقابل للخدمة.[2] مثل الرشوة التي يشارك فيها مسؤولون في دائرة الهجرة وموظفو الكمارك ورجال الشرطة والتي عادة ما تكون بسبب التعجيل بإنهاء إجراءات روتينية[3] ، فضلاً عن موظفي بعض الإدارات الحكومية كالضرائب والتسجيل العقاري والبلديات وغيرها . كما يحدث عندما يقوم موظف بقبول إبتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، أوتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية ، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة أموال الدولة مباشرة (الإختلاس) أو بتعيين الأقارب (الواسطة والمحسوبية) [4] .

ب- الفساد الكبير (العمودي) Gross Corruption : -

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين و المسؤولين كرؤوساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم، وأساس هذا النوع من الفساد الجشع، أما هدفه فيتمثل بتحقيق المصالح المادية أو الإجتماعية الكبيرة وليس مجرد رشوة صغيرة، وبكلمات أخرى يشمل أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم الأرباح والمكاسب

1 عماد الشيخ داود ، مصدر سابق ،ص138.

2 منير الحمش ، مصدر سابق ،ص23.

3 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق تكلفته الإقتصادية والإجتماعية ، نشر في كتاب الإقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، الجزء الأول ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ،2005،ص219.

4 محمود عبد الفضيل، (مفهوم الفساد ومعاييره)،مجلة المستقبل العربي ،بيروت, السنة (27) ،العدد(309)، نوفمبر ، 2004 ،ص35.

التي يحققها (الر□ي) في كل حالة على حدة ، فكلما كان هذا الحجم كبير سواء بتحقيق العائد أو بتخفيض النفقات أو التكاليف كلما كان حجم الريع الفاسد كبير والذين يحققون مكاسب أعلى نتيجة الحصول على منافع فاسدة سيدفعون أكثر مقابل ذلك . وكلما كانت الوظيفة ذات حساسية خاصة أو كبيرة ارتفع حجم الريع الفاسد . كما انه يرتفع أيضا عندما تكون الدولة تمر بحالات قلقة مما يعمل على رفع سعر خدمة المسؤول لشعوره بأن الزمن يسابقه وقد تكون فترة نهاية الخدمة قربت .[1]

ويرى (هنتغتون) إن المتنفذين السياسيين هم أكثر فساداً من كبار الموظفين، وموظفي الدواوين الأعلى مركزاً وظيفياً أكثر فساداً من الآخرين ، وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة متعارضاً مع الاستقرار السياسي .[2]

ويتمثل هذا النوع بالر□وة الكبرى التي يشارك فيها المسؤولين الكبار وترتبط غالباً بالتأثير على صانعي ومتخذي القرارات . وإذ ما تفشت الر□وة الكبرى ضاع الأمل في محاصرة الر□وة الصغرى. ويمثل هذا النوع أخطر أنواع الفساد الإداري والمالي ,لانه أعم وأ□مل ويكلف الدولة مبالغ ضخمة حيث يرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى المتعدية الجنسية، ويمكن أن يحدث الفساد الكبير على المستويين السياسي والبيروقراطي مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلاً عن الثاني أو يكون هناك تشابك وتداخل بين الإثنين ، إذ يرتبط الفساد السياسي بتفاصيل قوانين الانتخابات وتمويل الحملات الانتخابية ، وعدم الأخذ بالتشريعات التي تضمن عدم حدوث تضارب المصالح المالية لدى النواب وكبار الموظفين ، وحتى لا تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للثراء الشخصي المتصاعد وذلك من خلال تداخل الدوائر المبين بالشكل (2). الذي يبين التداخل بين حائزي الوظائف الإدارية العليا (الإدارية والسياسية) وبين عضوية مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال , والأنشطة التجارية والمالية الأخرى (سواء بشكل مبا□ر أو من خلال درجات القرابة أو صلات المصاهرة) .

1 منير الحمش ، مصدر سابق ،ص23.

2 صاحب الربيعي، (ظاهرة تفشي الر□وة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية)، مجلة الحوار المتمدن ، العدد (974) ،2 تشرين الاول, 2004, ص2.

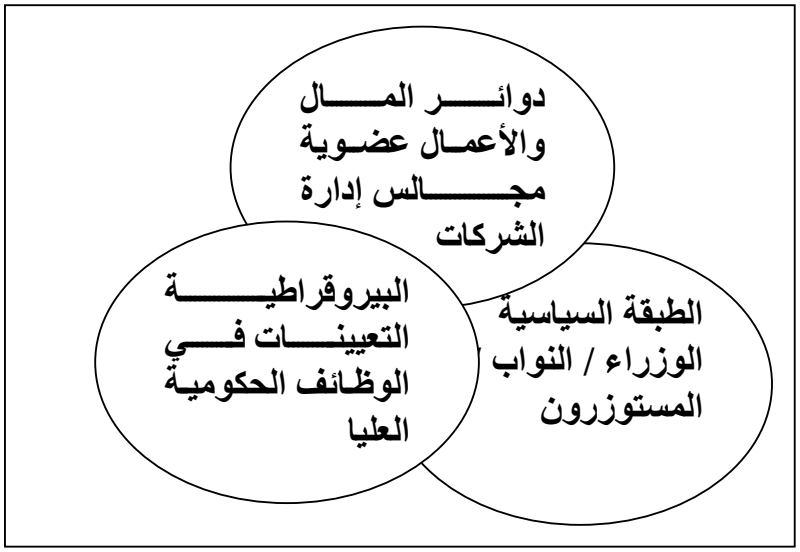

شكل (2)

التداخل والتشابك بين□لقات الفساد

المصدر : عياد محمد علي باش ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الضريبي الأول، وزارة المالية ،الهيئة العامة للضرائب ، الجزء الثالث ،2001،ص45.

2- أنواع الفساد من□يث الانتشار :-

أ- الفساد المحلي : يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد . ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع، ممن لا يرتبطون في مخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، وعلى الرغم من أن الفساد ظاهرة عالمية منتشرة بشكل واسع إلا إن ذلك لا يخفف من □دة خصوصيتها وكثافتها في بعض المجتمعات ومنها العراق الذي يعد في الوقت الحاضر ، من الدول الرائدة في مجال إنتشار الفساد حيث تصدر مع كل من هاييتي وميانمار وغينيا قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم حسب معطيات مسح أجرته منظمة الشفافية الدولية .[1]

ب- الفساد الدولي :- وهو الفساد الذي يأخذ أبعاداً واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام يعرف بالإقتصاد الحر . وقد تترابط الشركات المحلية والدولية والقيادة السياسية فتأخذ □كل منافع ذاتية متبادلة يصعب التفريق بينهما . وفي هذا النوع تكمن الخطورة العظمى على المدى الواسع .

وقد يأخذ أ□كالاً مختلفة . فقد يكون في صورة ر□اوى ومدفوعات غير مشروعة في إطار التجارة والمساعدات الأجنبية وتدفقات الإستثمار بين الدول، أو في صورة مزايا تفضيلية في فرص التجارة أو

1 تقرير منظمة الشفافية الدولية، ويكيبيديا،الموسوعة الحرة،2007،على موقع الانترنيت :- http://ar.wikipedia.org تاريخ الدخول 10مارس\2007 .

التحيز لصالح اقتراحات إستثمارية معينة أو استبعاد بعض العملات من نطاق المعاملات الدولية بالخداع وقد يظهر في صور أكثر خطورة على المجتمعات مثل الإتجار بالمخدرات والإنسان والسلاح وتبييض (غسيل) الأموال ... الخ .[1]

3- الفساد من□يث نوع القطاع :-

يقسم الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد الى قسمين هما :-[2]

أ- فساد القطاع العام :- لقد وجد قطاع الدولة لكي يبقى، وإن بقائه مرهون بأدائه وفاعليته ، وتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها أصلاً لخدمة المجتمع وأفراده ، ولكن الشكوى كانت وما زالت من الفساد و الهدر الغالب على مؤسسات الدولة حتى إن من هم في السلطة يعانون من هذه الظاهرة وهذا ما يظهر واضحاً في خطبهم وتصريحاتهم الداعية للإصلاح و محاربة الفساد. إذ يبدو أن القطاع العام يعد مرتعاً خصباً للإنحرافات الإدارية والسرقات المالية ، لان الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة . فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف العام لصالح الخاص وتحويل المواقع إلى (دكاكين) يجلب أصحابها المنافع ويستغلون المواقع من أجل أهداف لا علاقة لها بأن تربح المنشآت والشركات العامة أو تخسر ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحيانا . ولابد من الإ□ارة إلى أن نفقات قطاع الدولة أكبر من نفقات القطاع الخاص، لأن مؤسسات الدولة تدفع إلتزاماتها المالية القانونية تجاه المجتمع (كالخدمات العامة، تأمينات اجتماعية ، تأمين الأمن الداخلي والخارجي للمجتمع ... الخ) بكاملها ، بينما القطاع الخاص متحرر من كل هذه الالتزامات ويتهرب على الأغلب من دفع كامل الضرائب المستحقة عليه .

ب- فساد القطاع الخاص : أ□ار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى إن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالاً غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية ،كما يشير التقرير إلى إن جيشاً كبيراً من كبار الموظفين في أكثر من (136) دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات، وتزداد هذه الدول في□رق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وقد يأتي كبار الضباط في الجيش والشرطة وكبار المسؤولين السياسيين في مقدمة هذا الحشد الهائل من الناس ، وقد تم إكتشاف قرابة (30) بليون دولار أمريكي قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل إبرام أكثر من (60) عقداً للشركات الأمريكية في الخارج .

في الوقت الذي يشير فيه تقرير خاص لصندوق النقد الدولي إن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي إقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا وتودع في بنوكها

1 داود خير الله ، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص418.

2 محمود عبد الفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مصدر سابق ،ص ص16- 18 .

بحسابات خصية لمسؤولين من تلك الدول بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في إستخدام هذه الأموال وإستغلالها .

كما ويشير تقرير نشرته الصحف الأمريكية إلى أن هيئة الأمم المتحدة تهدر سنويا نحو (400) مليون دولار بسبب الفساد والتبذير وسوء الإدارة .

ثالثاً : مظاهر الفساد الإداري والمالي

هناك العديد من الممارسات التي تعبر عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي وعادة ما تكون متشابهه ومتداخلة ويمكن تقسيم هذه الممارسات إلى عدة مجاميع كالآتي :-

1- المجموعة الأولى :- الفساد التنظيمي : من أهم ممارساته :-[1]

أ- التراخي وعدم إ ترام وقت العمل : عندما يتصرف الموظف بعدم مسؤولية تجاه الوقت أو بحسب تفضيل العلاقات فأنه بذلك يصرف وقتاً هو ملكاً للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته لوقتهم وتأخيره إنجاز معاملاتهم ، مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري والمالي لان المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتمشية معاملته حتى قبل المراجعة.

ب- إمتناع الموظف عن تأدية العمل المطلوب منه :- قد يمتنع الموظف أو يتهرب في بعض الأحيان من ممارسة الصلاحيات المخولة له وهذا ناتج عن عدم ثقة الموظف بقدراته وخوفه من الوقوع في الخطأ وتحمل نتائجه مما يترك آثار سلبية وأزمة ما بين المواطن والموظف تقود إلى الفساد .

ج- عدم تحمل المسؤولية:- إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم للمسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين عدة أ خاص، لإعتقادهم أن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسياً مع إحتمال التعرض للمسؤولية . على الرغم من أن قرار بعض المعاملات لا يتحمل على أساسه الموظف أي مسؤولية.

2- المجموعة الثانية :- الإنحرافات السلوكية : من أهمها :-

أ- سوء إستعمال السلطة :- يعد سلوكاً غير أخلاقي و سبباً رئيسياً في الإطاحة بالعديد من الحكومات في السنوات الأخيرة لاسيما في الدول التي تحولت من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق . إذ يستغل الموظفون العموميون مواقعهم وصلاحياتهم في ظل غياب الرقابة التي تقود إلى سوء إستغلال السلطة، وحتى إذا ما وجدت القوانين التي تمنع الموظفين من إبتزاز المواطنين للحصول على مكافآت غير قانونية ، فان جهاز الخدمة المدنية برمته يعاني من فساد كبير يحول دون اعتراض الأفراد خوفاً من معاداة موظفي الحكومة والتعرض للأذى الشخصي ، مما يؤدي إلى حرمان المواطن من حقه في الاعتراض على أي إستغلال للسلطة مما يؤدي إلى زيادة الفساد واستفحاله فتصبح الوظيفة بالنسبة لمثل هؤلاء الموظفين مرتعاً

1 أحمد عبد الباقي علي ، مصدر سابق ،ص ص21-24.

خصباً للتسلط والسيطرة وبسط النفوذ وتحقيق الأهداف والمصالح الخاصة غير المشروعة على حساب الأهداف والمصالح العامة المشروعة .[1]

وقد أدى سوء استعمال السلطة إلى انهيار إمبراطوريات كبيرة مثل الإمبراطورية الرومانية وغيرها وصولاً إلى الاتحاد السوفيتي السابق .[2]

ب- المحاباة والمحسوبية :-

تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجاً ، فهي تنجم عن إستغلال المنصب الحكومي للإستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسيبه دون وجه حق، فهو فساد ناتج عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الإصرار عليه لإعطاء حق من يستحق إلى من لا يستحق ، وأساس التمييز هو الصلة (العصبوية – القرابية) وبذلك تستغل الموارد وتشغل المناصب من قبل غير المؤهلين مما يؤدي إلى تراكم ثروات هائلة لدى بعض الأفراد ، فتنشأ آثاراً سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة هذه الممارسات . ومن الأمثلة على ذلك ما□هدته المحاكم المصرية لواحدة من أ□هر قضايا الفساد لعام 1997 . إذ تبين أن رئيس□ركة النصر للأجهزة الكهربائية والالكترونية ، الرئيس السابق للشركة القابضة للصناعات الهندسية انه حصل لنفسه وزوجته وأبناءه الثلاثة على كسب غير مشروع بسبب استغلاله لسلطات وظيفته ونفوذه ، وأتضح أن هذا الإستغلال ولد له ولأسرته ثروة طائلة وطارئة بلغت (24772500) دولاراً أمريكياً بالإضافة إلى (6139111) جنيهاً مصرياً مع مبلغ قدره (269277) فرنكاً فرنسياً ، علماً أن الشخص المذكور عند إحالته على التقاعد لم يبلغ راتبه سوى (6) الآلاف جنية مصري وهو مبلغ ضئيل تجاه هذه الثروة الطائلة .[3]

ج- الواسطة :- تعد الواسطة من الظواهر الاجتماعية العامة التي تسود معظم المجتمعات إلا أنها تختلف من مجتمع لآخر. وتعتبر المجتمعات النامية أكثر تأثراً بها و بممارساتها من المجتمعات المتقدمة.[4] وذلك لبيئتها الحضارية والإجتماعية القائمة على استمرار العلاقات الأولية التقليدية وما يرتبط بها من قيم ومعايير ثقافية وعمق مشاكلها الإجتماعية والإقتصادية والإدارية[5] .

وتعرف على إنها أداة أو وسيلة يستخدمها الفرد أو الأفراد للوصول إلى□خص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة لشخص أو أكثر، وهي خارج القنوات واللوائح التنظيمية الرسمية وأحياناً ما تستخدم بأسم عاطفة

1 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،ص7. على موقع الانترنيت:
www.cipe-arabia.org /pdfhelp.asp

2 أحمد باهض تقي ، هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ،ص10.

3 متن الساحل ، مصدر سابق ،ص9.

4 فايز ألمجالي ، (معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني : دراسة تحليلية من منظور علم اجتماعي)، مجلة مؤتة ، الأردن ، المجلد (21) ، العدد(3) ،1996،ص78.

5 أحمد عبد الباقي علي ، مصدر سابق ،ص23.

الخير وما يعرف بالشفقة أو الشفاعة .[1] وتتكون من طرفين يمثل أحد الأطراف جانب المدخلات (المتوسط و / أو المتوسط له) والطرف الآخر جانب المخرجات (المتوسط لديه). وترجع أسباب الوساطة إلى :-[2]

(1) دور التنظيمات البيروقراطية الرسمية وواجباتها وإمكانياتها .

(2) التفاوت الإجتماعي والإقتصادي لفئات المجتمع .

(3) مستوى إنتشار التعليم .

(4) الولاءات والقيم ضمن المجتمع .

(5) الكفاءة الإدارية .

(6) تقاليد الخدمة المدنية .

(7) سوء استخدام السلطة واستغلالها والاتجاه للاستمرارية في ذلك .

وتظهر الواسطة في المجتمعات التي تسود فيها الظروف والعوامل الاتية :- [(3)]

(1) عدم وضوح النظم والقوانين للتنظيمات العامة والخاصة .

(2) صعوبة الإجراءات المتبعة للوصول إلى الإجراء المطلوب وعدم معرفتها من قبل المواطنين .

(3) ثقة المواطنين بالمنظمة التي يتعاملون معها ، فهناك علاقة عكسية بين الثقة واللجوء للواسطة .

(4) عدم العدالة والمساواة في تقديم الخدمة لكل المواطنين .

(5) الأنماط السلوكية لبعض الموظفين البيروقراطيين تساهم في ظهور الواسطة من اجل الوصول إلى التقدير والمكانة والهيبة الإجتماعية .

(6) □يوع فكرة أن لكل قاعدة استثناء ومنها الواسطة .

3- المجموعة الثالثة : الإنحرافات المالية : من أهمها :-

أ- مخالفة القواعد والأ□كام المالية القانونية :- إن الميل نحو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقانون أو داخل المنظمة ومحاولة تجاوزها وخرقها وإعتبار ذلك نوع من الوجاهة أو دليل على النفوذ والسلطة هو أحد المظاهر البارزة للفساد الإداري والمالي الذي يتعايش معه السلوك الإنساني إلى درجة أن يتحول الفساد من مجرد سلوك يتقبله البعض إلى سلوك متعمد ومبرر من قبل الأكثرية نتيجة لذلك تسود الرغبة في كسر القانون والإحتيال عليه والخروج عن أحكامه للحصول على المنافع الشخصية التي تدر على مرتكبيه .[4]

1 فايز المجالي ،مصدر سابق ،ص87.

2 المصدر نفسه ،ص88.

3 المصدر نفسه ،ص90.

4 زكي حنوش ، مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي الأسباب ووسائل العلاج (دراسة حالة)، بحث منشور على□بكة المعلومات الدولية ، ص ص4-5.

ومن أبرز هذه المخالفات□يوعاً هي الاحتيال والتهرب الجبائي الذي يضعف ميزانية الدولة ، والتهرب الكمركي الذي يخل من تنافسية الشركات ويحرم الدولة من الإيرادات ، وتهريب الأموال الذي يقلل من ثقة المستثمر الأجنبي والمحلي .[1] وكل هذه الممارسات تؤثر سلباً على الدخل القومي والمستهلك والمجتمع بشكل عام .

ب- الإسراف في المال العام :- ويعد من أبرز العوامل التي تقود إلى تبديد الثروة القومية ، ويتمثل في منح التراخيص والإعفاءات الضريبية و الكمركية لأ□خاص أو □ركات غير مؤهلة أو غير كفؤه وبدون وجه حق وبشكل غير نزيه وغير عادل هدفه إرضاء من هم في السلطة أو لتحقيق المصالح المتبادلة.[2]

وقد يظهر في صورة إنفاق عسكري غير مبرر يؤدي إلى حرق ثروة الأمم والمجتمعات وخاصة النامية منها في وقت هي فيه بأمس الحاجة لهذه الأموال للقيام بمتطلبات التنمية المنشودة ،وإن فشل البرامج المالية التي أودعتها الهيئات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي لدى الدول التي تمر بمصاعب اقتصادية أبرز مثال على ذلك، حيث بينت آخر الدراسات أن جل هذه الدول تسيء إستخدام هذه المساعدات الموجهة للأغراض التنموية وفي أكثر الأحيان تطالها يد الفساد . كما و يثير الإسراف في المال العام قلاقل إجتماعية ويفتح الحوار السياسي على موضوعات تصرف النظر عن موضوعات التنمية وأولويات الإصلاح .[3]

4- المجموعة الرابعة : الإنحرافات الجنائية :من أهمها :-

أ- الرشوة :- هي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل مخالف لأصول المهنة، وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية ,إنما ظاهرة مؤثرة من الناحية الإقتصادية بمتغيرات الإقتصاد الكلي ونتائجها مؤذية ، ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية و التوزيعية . وتتواجد في أنظمة التدخل الحكومي وهي أكثر ظهوراً في نظام المنافسة الاحتكارية ,لأن الإحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي فيدفع سعراً أعلى من سعر الكلفة ولكن هذا السعر لا يذهب إلى المنتجين بل إلى

1 بشير مصيطفي ،مصدر سابق ،ص127.

2 عزمي الشعيبي ، دراسة حالة فلسطين المحتلة ،نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مصدر سابق ، ص719.

3 بشير مصيطفي ،مصدر سابق ،ص127.

طرف وسيط في التبادل نجم عن تصرفه تزايد الحاجة للسلعة أو الخدمة في السوق في ظل ظروف الندرة فيضطر الباحث عن السلعة أو الخدمة إلى ترتيب أوضاعه بشكل يحصل فيه على ما يريد مقابل زيادة يدفعها (ريع) بالضرورة لطرف قرر نوع علاقة التبادل [1].

وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعاً وانتشاراً وتأثيراً, فهي صورة يتلمسها كل ذي حس في تعامل وسلوك الموظف مع عامة المجتمع عندما يريد إستغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين وهي تختلف بشكلها وطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية أو تكون ذات طبيعة عينية وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات .

وهناك نوعان من الرشوة وهما البسيطة (المحدودة) والكبيرة ، ويمكن التمييز بينهما من خلال الجدول الأتي :-

جدول (1)

أنواع الرشوة

الموضوع	الرشوة البسيطة	الرشوة الكبيرة
الفاعلون الرئيسيون	صغار الموظفين ، مسؤولون في مصلحة الهجرة، موظفو الكمارك... الخ	مسؤولون على مستويات رفيعة ، وزراء ورؤساء دول .. الخ
الدافع للقيام بها	تحدث بسبب التعجيل بإنهاء إجراءات روتينية أو عدم إنهاء تلك الإجراءات على الإطلاق	حدوثها يرتبط بالتأثير في صانعي القرار
نتائجها	تضر بنوعية حياة المواطن العادي خاصة أولئك الأكثر إحتياجا في المجتمع (الطبقات الفقيرة)	قد تؤدي إلى تدمير دول
الإرتباط	ترتبط بالفساد الصغير	ترتبط بالفساد الكبير

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Source : Georg Moody-Stuart ,The Costs of Grand Corruption ,Center for International Private Enterprise,D.C,2003,p.2.

وتزداد إحتمالات الرشوة في المعاملات المرتبطة بالاتي :-[2]

(1) المعدلات العسكرية ، الطائرات السفن ،أجهزة الاتصالات .

1 عبد الكريم كامل أبو هات ، مصدر سابق ،ص2.

2 Georg Moody-Stuart ,The Costs of Grand Corruption ,Center for International Private Enterprise, Washington ,D.C,2003,p.2.

(2) السلع الرأسمالية المستخدمة في المشروعات الصناعية والزراعية الكبرى والمشروعات الكبرى التي تتضمن أعمال الهندسة المدنية (مثل السدود والموانئ ... الخ) .

(3) رخص الصناعات الإستخراجية .

(4) رسوم الإستشارات .

(5) المشتريات الحكومية الكبرى مثل مشتريات البترول ،صناعة الأسمدة ... الخ .

والأمثلة على الرشوة كثيرة من أبرزها ما جاء في التقرير العالمي للفساد 2005 الآتي :- [1]

(1) مشروع مياه مرتفعات ليسوتو حيث تم دفع (2) مليون دولار من قبل شركة (Acres International) بالإضافة إلى (11) شركة دولية أخرى مختصة ببناء السدود.

(2) مشروع كولون لحرق النفايات في ألمانيا حيث تم دفع ما قيمته (13) مليون دولار أمريكي كرشوة أثناء عملية بناء المنشاة التي يقدر قيمة بناءها (500) مليون دولار .

ب- إختلاس المال العام :- أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها بغير وجه حق تحت مسميات مختلفة . [2] ويعمل الإختلاس على زيادة اتساع رقعة الإقتصاد الريعي ويطرد النقود خارج دائرة الإنتاج [3].

1 http://WWW.transparency.org.

2 عزمي الشعيبي ، مصدر سابق ، ص718 .

3 بشير مصيطفي ، مصدر سابق ، ص127 .

المبحث الثالث

المرا□ل التاريخية للفساد الإداري والمالي

إن للفساد الإداري والمالي تاريخاً طويلاً، فقد عرفته الأجيال التي خلت منذ الأزل . وتقود دراسته إلى إستقراء أساليب الانحراف وتغير السلوك الإنساني عن الطريق القويم للفطرة الإنسانية والتجرد من المثل الأخلاقية التي أفرزها الوجود الإنساني على وجه الأرض .

وعليه فإن الحديث عن الفساد الإداري والمالي لابد أن ينطلق من نقطة مركزية تتمثل في حسن الأخلاق وتغذيتها ، فالأمانة والإخلاص والحرص وغيرها من السلوكيات القويمة أو عدمها له أثر يمتد إلى أعماق التاريخ وحتى يومنا الحاضر إستمرت الدراسات تقدم النصيحة تلو النصيحة لإجتناب أساليب الفساد الذي يعد مرضاً خطيراً يهدد الكيان الإداري والإقتصادي والسياسي والإجتماعي لذا سنتعرض في هذا المبحث لتطور هذه الظاهرة عبر العصور مع وقفه فيها□يء من التفصيل للفساد في المنظور الإسلامي .

أولاً: المنظور التاريخي للفساد الإداري والمالي

وجدت ظاهرة الفساد الإداري والمالي منذ الأزل ، وكانت بدايتها مع النشأة الأولى للمجتمع الإنساني، وإن أول قصة فساد ظهرت على الأرض هي قصة أبني آدم (ع) قابيل وهابيل. إن الفساد ظاهرة إنسانية قبل كل□يء ، ولدت مع ولادة الإنسان في ظل وجود الرغبات الإنسانية للإستيلاء على ما للآخر. وقد ساعدت الظروف في مرحلة الإستقرار البشري مع زيادة الموارد إلى وجود النزعة الواضحة بان يحاول من لا يمتلك أن يمتلك وبشتى الطرق السليمة منها وغير السليمة. وقد إمتدت جذور الفساد في أعماق التاريخ فكانت أول قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية الذهبية التي سكها (بوليكراتس) حاكم جزيرة ساموس اليونانية سنة (535ق.م) وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب .[1]

وجد الفساد في الحضارات القديمة ففي (راكا) في سوريا وجدت حوالي (150)كتابة مسمارية ,كما تبين أن الموقع إحتوى على مركز إداري للحضارة الآ□ورية يرجع إلى القرن (13 ق .م) فقد وجد في أر□يف خاص بجهة مسؤولة عن الأمن في تلك البلاد (ربما تكون نظير لوزارة الداخلية في العصر الحديث) بيانات عن بعض الموظفين الذين كانوا يقبلون الر□وة ، وقد تضمنت هذه البيانات أسماء كبار المسؤولين وإسم لأميرة آ□ورية . فيما سجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد ، ومنها التواطؤ الذي كان قائماً بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية ,حتى إن الفساد وصل إلى حد محاولة البعض خداع الآلهة ذاتها .فقد ورد في أحدى البرديات الفرعونية : ((إختلت الموازين ... إختفى الحق ...البعض يحاول خداع الالهة . يذبحون (الإوز) كقرابين ويقدمونها للالهة زاعمين إنها ثيران)) [2]

1 أحمد باهض تقي ، هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ، ص4 .

2 منير الحمش ، مصدر سابق ،ص11.

وتحدث العديد من المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد منذ أيام حمورابي الذي وصل فيها الأمر إلى أن تنص □ريعة حمورابي في العديد من مواردها على إعدام من يرتكب السرقة أو التزوير وغيرها من ممارسات الفساد .[1] فيما وجد في كتابات أرسطو (384-322ق.م) إلى ما يشير إلى هذه الظاهرة بشكل وبآخر حيث أ□ار إلى الإ□كال الشرعية وغير الشرعية في كسب النقود (بعض الناس يحولون كل سجية أو فن أو وسيلة للحصول على النقود ، فذلك يتصورون انه الغاية ، ومن اجل تحقيق الغاية يجب تسخير كل □يء) [2] . وقد جاء في كتابات كوتيليا رئيس وزراء الملك في الهند القديمة (300ق.م) ما نصه " يستحيل على المرء إن لا يتذوق عسلاً أو سماً إمتد إليه لسانه، فانه يستحيل أيضاً على من يدير أموال الحكومة ألا يذوق من ثروة الملك ولو نزراً قليلاً ".[3] كما و□ار أفلاطون إلى هذه الظاهرة في كتبه منذ أكثر من (2000) سنة ,[4] ولم يكن الفساد غائباً عن إهتمامات الكتب السماوية والفلاسفة التي بينت موقفها سواء بشكل علني أو غير علني الرافض لهذه الظاهرة حيث يشير إبن خلدون في القرن (14م) إلى سلبية هذه الظاهرة مبين الآثارالضارة للفساد عندما يتفشى في المجتمع فيقول " يقع تخريب العمران، فتبقى تلك الأمة كأنها فوضى، مستطيلة أيدي بعضها على بعض ، فلا يستقيم لها عمران ، وتخرب سريعا ...))[5] .

ويقول أيضاً " أعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها وإكتسابها لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم . وإذا ذهبت أمالهم في إكتسابها وتحصيلها إنقبضت أيديهم عن السعي في ذلك . وعلى قدر الإعتداء ونسبته يكون إنقباض الرعايا عن السعي في الإكتساب ".[6] وأعطاه□كسبير دوراً مهماً في مسرحياته ، وجعلته بعض الدساتير جريمة تعادل خيانة الوطن تبرر السجن حتى لرئيس الدولة .[7]

وإمتدت ظاهرة الفساد على مر العصور والأزمان فكانت هناك بعض الظواهر العالمية للفساد مثل الر□اوى والعمولات مقابل تسهيل الحصول على الخدمات والمنافع في معظم دول العالم . وقد تتكبل المؤسسات الديمقراطية أعباء هذه الظاهرة فكما قال (أدموند بورك)* عام 1777 : " لا تستطيع الحرية أن تستمر طويلاً بين□عب فاسد بشكل عام " كأنه يتنبأ بما سيحدث في بعض الدول بعد قوله هذا بقرنين من

1 نائل حنون ،□ريعة حمورابي ، الجزء الأول ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ،2003،ص ص185-199.

2 عياد محمد علي باش ،الفساد الحكومي في الدول النامية أسبابه وآثاره الإقتصادية والإجتماعية ،مصدر سابق ،ص201.

3 برنـامج المجتمـع المـدني العراقـي ، مقدمـة حـول مكافحـة الفسـاد،مركز عشـتار للتـدريب الصـحفي ,بابـل, العـراق ، 2006،ص4.

4 المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ،ص17.

5عيادمحمدعلي باش،الآثارالإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية،مصدر سابق، ص44 .

6 عادل عبد اللطيف ، (الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها)، مجلة المستقبل العربي ،بيروت, السنة (27) ، العدد (309)، تشرين الثاني / نوفمبر ،2004 ،ص94.

7 المرسي السيد حجازي ، مصدر سابق ،ص17.

الزمان. [1] فاليوم ومع المناداة بسياسة الإنفتاح الإقتصادي، والنشاط الذي يبذل من أجل تصعيد القدرة التنافسية للمنتجات وحرية حركة الأموال ونشاط غسيل الأموال والجريمة المنظمة والعولمة والمعلوماتية والديمقراطية .. الخ، ينتشر الفساد في جميع أنحاء العالم المتقدم منها والنامي في ظل ما يعرف بالإصلاح الديمقراطي بدرجات لم يسبق لها مثيل فأصبح الفساد قضية عالمية .منتقلاً بذلك من مجرد هاجس وطني داخلي إلى أحدى قضايا العولمة . فتزايد الوعي بضرورة مكافحته والتركيز على إظهار تكاليفه الباهظة ، وأقيمت لهذا الغرض المؤتمرات والندوات وأنشأت المنظمات العالمية . فذكرت منظمة الشفافية الدولية مؤخراً على لسان رئيسها (دي سوارت) في تقريرها لعام 2008 " إن عمليات الفساد تكلف العالم نحو تريليون دولار سنوياً " . [2]

ثانياً :- الفساد الإداري والمالي في المنظور الإسلامي

لقد حظي الفساد بأهتمام كبير وواسع من قبل الديانات السماوية ومن بينها الإسلام حينما ذكره بصورته الشمولية في مواضع كثيرة في القرآن الكريم مبيناً خطورته ونتائجه السيئة ومحذراً المفسدين مادة فساد في (47) آية. [3] تضمنت□تى أنواع الفساد نورد منها قوله تعالى " وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين " [4] .

وقد جاء ذلك من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي يعتبر من أهم الواجبات□رعاً وعقلاً وهو أساس من أسس الدين الإسلامي قال تعالى " ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون " . [5] توجه هذه الآية الشريفة إلى جميع الناس، فيجب على الجميع الجميع العمل بهذا الواجب المهم، إذ إن مسؤولية إدارة□ؤون المجتمع على النحو الصحيح وإقامة القسط لا تقع على كاهل الحكومة فحسب، فالباري قد بعث رسوله ليقوم الناس بالقسط , والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجباً عاماً ومتبادلاً ، ويقع على عاتق أفراد الشعب إزاء بعضهم البعض ، وعلى الحكومة تجاه الشعب وعلى الشعب تجاه الحكومة . [6]

يعد الفساد من الأمور المنكرة والمحرمة في الإسلام والتي جاءت العديد من الآيات القرآنية لتنهى عنها قال تعالى : (... كلوا و□ربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين) . [7]

وقد حرم الله كل أ□كال الفساد والإفساد وكل ما يؤدي إليه فهو محرم كالغش والر□وة والهدية المقصود منها الر□وة واكل المال بالباطل ... الخ ، ويعتبرها ليست من الإسلام في□يء ويدخلها في باب السحت. [1]

---

* هو أحد رجال السياسة البارزين من أصل انجليزي ايرلندي .

1 جورج مودي ستاورت ، تكلفة الفساد ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، و□نطن ، 2003 ، ص4 .

2 http :// WWW. Transparency.org.

3عيادمحمدعلي باش، (الفساد الحكومي في الدول النامية.. أسبابه وآثاره الإقتصادية والإجتماعية) ،مصدر سابق,ص201.

4 القرآن الكريم ، سورة الأعراف ، الآية 142 .

5المصدر نفسه ، سورة آل عمران ، الآية 104 .

6 مهدي منتظر قائم، الحرية السياسية في الإسلام، نشر في كتاب مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام (مجموعة مقالات)،)، ترجمة خليل العصامي ، ط1 ، مؤسسة الهدى ، إيران ،2001 ، ص276.

7 القرآن الكريم ، سورة البقرة ، الآية 60.

قال تعالى " وإني مرسله إليهم بهدية فناظرة بم يرجع المرسلون " .[2] وقال تعالى " ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ..." [3] . وروي عن النبي (ص) : (إن السحت هو الر□وة في الحكم) . [4]

كما إن الإسلام يعتبر أن السلطة توجب حصول الفساد ، والسلطة المطلقة توجب الفساد المطلق، ويستدل العديد من المفكرين المسلمين على ذلك بالقران والأحاديث النبوية لتأييد ذلك . [5] ومن جملة ما يستدل به على ذلك قوله تعالى: (... إن الإنسان ليطغى إن رآه استغنى) . [6] فالذي يشعر بالإستغناء هو من يستشعر بالإقتدار . وإستدلوا أيضاً بقول الإمام علي (ع) : (من ملك إستأثر) . [7]

وليس المراد هنا إن السلطة تستجلب الفساد تلقائياً حتى بدون وجود العنصر البشري ، وإنما يعني انها تستبطن أسباب الفساد لمن يملكها ، وأن كلام الإمام يدل على هذا المعنى . وعند الرجوع إلى القرآن نلاحظ أن الله سبحانه وتعالى أعرف بخبايا النفس البشرية وطباعها قال تعالى : (إن الإنسان خلق هلوعا) [8] , والهلوع هو الشديد الحرص الشديد الطمع ،وإن□دة حرص الإنسان يجعله يطمع في الاستحواذ على كل □يء والسلطة هي أهم الوسائل التي تمكن الإنسان من حيازة كل□يء وإن الحرص يدفع الطمع في كل □يء وأهم هذه الأ□ياء هو السلطة فهو يجد فيها الأمن الذي يبحث عنه على الدوام. ويعتبر الإسلام السلطة أمانة ويرى أن إستغلال السلطة قد يؤدي إلى حصول مفاسد كبرى لذلك ينهى عن حب السلطة والتسلط وإعتبرها ، سبباً للفساد في الأرض. [9] قال تعالى : " تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فسادا... ". [10] ويجسد الإسلام مفاسد السلطة المطلقة بالاتي:- [11]

1- تجسيد □اكمية الشيطان في النظم الاستبدادية :- إن أول ما يطمس في ظل الحكومات المستبدة هو الأحكام الإلهية مما يؤدي إلى اختلاف باطن الإسلام عن ظاهره فيبتعد الإسلام في ظل الفساد كثيراً عن الإسلام الحقيقي .

2- كبت الحريات العامة :- إن الإستبداد يؤدي إلى تجاهل أراء الآخرين وعدم السماح لهم بإظهارها مما يؤدي إلى جعل الجبابرة والمستبدين يعاملون الناس على نحو يدفعهم إلى التودد لهم والتصنع أمامهم،

---

1 محمد الحسيني الشيرازي ، هكذا حكم الإسلام ، ط 5 ، مؤسسة المجتبى ، بيروت ،2003،ص58.
2 القرآن الكريم ، سورة النمل، الآية (35).
3 المصدرنفسه ، سورة البقرة ، الآية 188.
4 محمد الحسيني الشيرازي ، فقه العولمة دراسة إسلامية معاصرة ، مؤسسة المجتبى ، ط1 ، بيروت ،2002 ، ص278 .
5 محمد جواد أرسطا ، السلطة السياسية في الإسلام ، نشر في كتاب مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام (مجموعة مقالات),مصدر سابق ، ص228 .
6 القرآن الكريم ، سورة العلق ، الآيتين 6 و7 .
7 محمد جواد أرسطا, السلطة السياسية في الاسلام,نشر في كتاب مدخل الى الفكرالسياسي في الاسلام(مجموعة مقالات),مصدر سابق ,ص228 .
8 القرآن الكريم ، سورة المعارج ، الآية 19 .
9 محمد جواد أرسطا ، مصدر سابق ، ص229 .
10 القرآن الكريم ، سورة القصص ،الآية 83 .
11 محمد جواد أرسطا ، مصدر سابق ، ص ص231 - 236 .

ويسلبونهم القدرة على إظهار الحق لأنهم يغضبون عند سماع الحق ويعدون أنفسهم في غنى عن المشورة، ويعدون كل عمل يصدر منهم صحيحاً ويرون أنفسهم منزهين عن الخطأ .

3- إستفحال ظاهرة التودد بين الناس و□عود طبقة مراهنة لسدة الحكم :- في ظل الحكم القائم على القهر والإرهاب يعزف الناس عن قول مالا يرضاه الحاكم لأنه سينعكس عليهم بالضرر والأذى ويخلق لهم مشاكل لا طاقة لهم عليها ، لذلك فإن دعاة الحق يفضلون الصمت عن الكلام ، مما يؤدي إلى فتح الباب أمام المتوددين ليقولوا ما يرضي غرور الحاكم ويرسخ مكانتهم في نفسه ليتمكنوا من نهب ما يشاؤون من الثروات العامة مما يجعلهم في الصدارة وبذلك تنتهي البلاد إلى الدمار وتفشي المفاسد الأخلاقية بين الناس وتبتعد الحكومات عن□عوبها .

4- إضطراب التوازن السياسي :- يؤدي إستبداد الحاكم إلى تراكم أخطائه تدريجياً مما يؤدي إلى إبتعاد الناس عن الحق ووقوعهم في الباطل، مما يعمل على ظهور الإضطراب في الأجواء السياسية وتفقد توازنها ,لان تكرار أخطاء الحاكم يسلب الشعب ثقته بالحكومة مما يفقدها الدعم الشعبي، كما إن قسوة الحاكم في تعاملاته مع □عبه تنعكس على حياتهم بنوع من العنف والقسوة مما يؤدي إلى إضطراب التوازن السياسي.

5- زوال سيادة القانون :- إن التمسك بالقانون يعتبر عاملاً مهماً للحيلولة دون إستغلال السلطة وتوظيفها لأغراض محدودة ، فعند تجاوز السلطة حدها فان أول □يء ينتهك هو القانون، فتصبح إرادة الحاكم بل وسائر رجال الدولة أعلى من سيادة القانون .

6- إنحطاط القيم الإنسانية وإذلال الناس أنفسهم نتيجة الهيام بالسلطة :- عند تعدي السلطة للحدود وتخطيها القيود القانونية المرسومة لها فان مفهوم المعارضة يكون غير مقبول بتاتاً ، فالحاكم يريد من الناس أن يطيعوه طاعة عمياء وقد يصل به الأمر إلى أن يعتبر نفسه إلهاً ويدعي لنفسه الربوبية ,كما نادى فرعون : " ...أنا ربكم الاعلى " [1] ، والناس الذين يرضخون لمثل هذه السلطة يهبطون من مرتبة الإنسانية الإنسانية الشامخة إلى مجرد عبيد إذلاء لأسيادهم ، ويصف القرآن الكريم هيمنة فرعون على بني إسرائيل على لسان النبي موسى (ع): " وتلك نعمة تمنها عليَّ أن عبّدت بني إسرائيل ". [2] إن النصوص القرآنية الكريمة تدل

1 القرآن الكريم ، سورة النازعات ، الآية 24.

2 المصدر نفسه ، سورة الشعراء ، الآية 22.

على إن الفساد في المنظور الإسلامي هو إنتهاك لكافة النظم الاجتماعية والقيم الإنسانية النزيهة ويعمل على نشر الفوضى والتخريب المادي والمعنوي تلبية لنداء الغريزة الدنيئة في الإنسان والتي تتجسد في إعطاء الأولوية والإخلاص للمصلحة الشخصية وإهمال المصلحة العامة التي نص الدين مراراً وتكراراً على خدمتها والتضحية في سبيل تحقيقها. [1]

وإن الفساد الإداري والمالي يتقاطع مع فكرة الالتزام التي تشكل القلب النابض للدين وإن العامل الديني يبعث في ضمير الإنسان الالتزام الأخلاقي التلقائي كون الدين ينذر بعقوبات غير آنية. ومن هنا يظهر دور الإلتزام في تقويم السلوك الإنساني بصورة عامة والوظيفي بصورة خاصة على أن يكون الإلتزام نابعاً كما أسلفنا من ذات الإنسان .

والقرآن الكريم أمر بالطهارة والنزاهة قال سبحانه وتعالى: ((... ولكن يريد ليطهركم...)) [2] . وإن الإسلام أراد نظافة الروح والجسد فالإنسان النزيه هو ما إهتم القرآن والسنة بشأنه فالنزاهة فضلاً عن كونها إطاعة لله لها عواقب حسنة والناس ينظرون إلى النزيه بنظرة العز والإجلال وفيها مواكبة للكون الذي جعله الله يلائم بعضه بعضاً. [3] قال تعالى ((. . من كل□يء موزون)) [4] والوزن عند الله هو قوله تعالى : ((فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة□راً يره)) [5] والإنسان سيحاسب على كل ما بدر منه قال تعالى : "وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وإن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى " . [6] أما من يتجاوزن حدود الله ولا يكتفون بسعيهم بل يأخذون ما ليس لهم أو زيادة على ما لهم فيكون أمرهم فرطا، قال تعالى : ((... ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا)) [7] . أي كالعنب المفرط حيث إنفصل عن العنقود، فلا جامع له . [8]

وعليه فأن الإسلام بنّاء الشخصية الإنسانية المتكاملة ، [9] لكي يسهم الإنسان في تقويم مجتمعه وبالتالي توفير فرص الإستثمار الأفضل للموارد والطاقات بأحسن كفاءة وفاعلية ممكنة وإقامة العدالة والمساواة والحرية في سبيل سيادة السياسة التي تكفل للمجتمع الرقي والاستقرار، [10] منطلقاً من العقيدة الإسلامية القائمة على أن لهذا الكون خالقاً ومدبراً والهاً واحداً ، وهو الذي خلق الإنسان وإستخلفه في هذا الكون

1 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج ، وطرق العلاج) ،مصدر سابق ،ص272.
2 القران الكريم ، سورة المائدة ، الآية 6.
3 محمد الحسيني الشيرازي ، لماذا يحاربون القرآن ، ط1 ، مؤسسة الرسول الأكرم، كربلاء ، 1424هـ ،ص51.
4 القرآن الكريم ، سورة الحجر ، الآية 19.
5 المصدر نفسه ، سورة الزلزلة ، الآيتين 7و8.
6 المصدر نفسه ، سورة النجم ، الآيات 39و40و41.
7 المصدر نفسه ، سورة الكهف ، الآية 28.
8 محمد الحسيني الشيرازي ، لماذا يحاربون القران ، مصدر سابق ،ص52.
9 محمد تقي المدرسي ، الإسلام حياة أفضل ، ط2 ، دار محبي الحسين(ع) ، كربلاء ،2003،ص67.
10 ميسون محمد حسين الموسوي ، الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي (ع) نهج البلاغة أنموذجا ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، بغداد ,2005 ، ص79.

وسخر له كل□يء ليقوم بأعمار الأرض عبادة لله وهو محاسب على كيفية إستخدامه لموارد هذا الكون .[1] قال تعالى: (..وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه..)) [2] . ولا بد للمستخلف من أن يلتزم بشروط المالك الأصلي فيما يتعلق بجوانب الاستهلاك والإنتاج والتوزيع لهذه الموارد فيحرم الإسلام كل صور الظلم والاستغلال كالاحتكار والغش والر□وة ... الخ . [3] قال تعالى:((وأوفوا الكيل إذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خير وأحسن تأويلا))،[4] وقال تعالى:((إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ..))[5], وقال تعالى :((ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون)).[6] وكان قادة الإسلام العظام بعد الرسول الكريم (ص) لا يرسلون والياً أو ادارياً أو قائداً عسكرياً إلا حملوه سجلاً حافلاً بالوصايا والتعليمات والآداب على الرغم أن من يرسلوهم على درجة من الإيمان والوعي لمبادئ الإسلام ولكن للتذكير وللتأكيد على ضرورة التمسك بتلك المبادئ والقيم ومنها ماتضمنه كتاب الامام علي (ع)إلى واليه في مصر مالك بن الحارث الا□تر ومن توصياته "أمره أن يكسر من نفسه عن الشهوات ويذعنها عن الجمحات وان يختار للحكم بين الناس افضل رعيته في نفسه ممن لاتضيق به الامور ولاتمحكه الخصوم ولايتمادى في الزلة ولاتشرف نفسه على الطمع وان يعمد لاحسنهم في العامة أثرواعرفهم بالامانة وجها"[7] وأعطى الإسلام للرقابة دوراً بارزاً في بناء الدولة الإسلامية على الرغم من أن الإسلام ينهى عن ممارسة التجسس إلا إنه كان يرى ضرورة في العملية الرقابية على العاملين ضمن أجهزة الدولة لما لها من سيطرة على الأداء وتوجيهه وتطويره . [8]

وعليه فان الإسلام جاء بحضارة إنسانية راقية يشهد لها الأعداء قبل الأصدقاء فهذا (ريتشارد نيكون) وهو أحد أعداء الأمة الإسلامية يقول ((الإسلام ليس مجرد دين بل هو أساس الحضارة الكبرى)) [9] . وما تشهده اليوم من تفشي لظاهرة الفساد في جميع دول العالم بشكل عام والدول المسلمة بشكل خاص ما هو إلا نتيجة طبيعية لمخالفة الإنسان أوامر الله وتعاليم الدين الإسلامي قال تعالى : ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون)) . [10]

---

1 سناء كاظم كاطع ، الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة ، ط1 ، دار الغدير ، النجف الأ□رف، 2005، ص168.
2 القرآن الكريم ،سورة الحديد ،الآية 7.
3 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج، وطرق العلاج) ، مصدر سابق ،ص279.
4 القرآن الكريم ,سورة الاسراء ,الآية 35 .
5 المصدر نفسه ,سورة النساء ,الآية 58 .
6 المصدر نفسه ,سورة المطففين ,الآيتين 1و2 .
7 محمد عبده , (نهج البلاغة)□رح نهج البلاغة للامام علي (ع) , القاهرة , دارالفجرللتراث , 2005 , ص ص490-511.
8 فلاح حسن الحسيني،التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان ، 2000 ، ص220. ص220.
9 سعدون سلمان نجم الحلبوسي، (العولمة من وجهة نظر إسلامية) ،مجلة الأجيال ،العدد (1) ،نيسان،2002 ، ص170.
10 القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية 41.

الفصل الثـانـي

تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري المالي في التنمية في ظل التطورات الإقتصادية الدولية

المبحث الأول :- التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد الإداري والمالي في التنمية

المبحث الثاني :- الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الإقتصادية الدولية

الفصل الثـانـي

تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي في التنمية في ظل التطورات الإقتصادية الدولية

المبحث الأول : التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد الإداري والمالي في التنمية

المبحث الثاني : الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الإقتصادية الدولية

تمهيد

يعد الفساد الإداري والمالي من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والنمو الإقتصادي ، فهو يقوض الإستقرار الإقتصادي والسياسي ونشاط القطاع الخاص ، ويبدد الموارد ، إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الاغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها فيوجه طاقات وجهود المواطنين نحو الكسب السريع بدل القيام بالأنشطة المنتجة . ويضعف حوافز الإستثمار ويهبط من جودة البنى الأساسية والخدمات العامة ويشوه عناصر النفقات العامة . كما يسفر عنه إنتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها ويحول دون توطيد أركان الديمقراطية ، ويولد شعوراً بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح والسعي إلى الارتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أم غير شرعية نحو حياة الرفاهية متاثراً بما هو دائر حوله من تطورات هائلة في شتى مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى العلمية .

المبحث الأول

التأثيرات والتكاليف الناجمة عن الفساد الإداري والمالي في التنمية

إن دراسة ظاهرة الفساد الإداري والمالي تعطينا الفرصة للتعرف على مدى خطورة هذه الظاهرة التي إذا ما إزدادت في الدول ألقت عواقبها الوخيمة على تطورها . فالفساد عامل مضاد للتنمية حيث يؤدي إلى إستنفاذ للموارد وإختلال في البنى الأساسية التي تتطلبها عملية التنمية بالإضافة إلى قدرته على جعل الدول تأن تحت وطأة المديونية الكبيرة مما يزيد في حدة الفقر ويشكك بمبدأ العدالة الاجتماعية ، فهو يخرق القانون والنظام ويعيق تحقيقهما مما يهدد سيادة الدولة ويؤخر الإرتقاء والتطور للمجتمعات والأمم وهذا ما سيتناوله المبحث الاتي .

أولاً : التنمية ومستلزماتها

لقد إستحوذ مفهوم التنمية على إهتمام الإقتصاديين المعاصرين وأثار جدلهم لذا تشهد الأدبيات المعاصرة حول التنمية محاولات عديدة لتحديد هذا المفهوم الذي تبلور عبر الاصول النظرية و التاريخية لنشأة وتطور إقتصاد التنمية .وقد ساهم في هذا التبلور المناخ المتفائل الذي عاشته المجتمعات ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال عدة عوامل منها :- [1]

1- الرخاء النسبي في الأقطار الصناعية والمتقدمة .
2- حصول معظم الدول النامية على إستقلالها السياسي .
3- الإنتقال السريع الذي تحقق لمجتمعات غير صناعية في ظل الاشتراكية .
4- رواج أفكار نظرية متفائلة حول إمكانيات التطور (نماذج ونظريات) وما ترتب عليها من سياسات .
5- شيوع فكرة التنمية على الصعيد الدولي لما للتعاون الدولي من أهمية في إستمرار نمو الدول المتقدمة من جهة وإستحالة تحقيق التنمية في الدول النامية بمعزل عن ذلك التعاون من جهة أخرى.

لقد تم التعارف على التنمية بمراحلها الأولى بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن [2] . وجاءت هذه النظرة الإقتصادية لمفهوم التنمية لتبرز أن العامل الوحيد لتحقيقها هو النمو الإقتصادي .

إلا إن نشوء نماذج للدول إستطاعت تحقيق التقدم في مجال إشباع الحاجات الأساسية دون تحقيق نمو في الدخل من خلال سياسات التوزيع العادل له وتخفيف وطأة الفقر وتحسين مستوى المعيشة جعل التنمية تفهم على أنها إلغاء الفقر وتضييق الفجوة بين الفقراء وتوسيع فرص العمل وإشباع الحاجات الأساسية إلى

1 يحيى غني النجار، آمال عبد الامير شلاش ، التنمية الإقتصادية نظريات، مشاكل ، مبادئ ،وسياسات، دار الكتب،الموصل ، 1991 ،ص291 .

2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،دائر الجامعية، الإسكندرية ،2000 ، ص11 .

جانب العامل المهم وهو النمو الإقتصادي، وذلك من خلال التغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط ، فهي لا تركز فقط على التغير الكمي (النمو) وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي ويتم من خلالها زيادة إختيارات الأفراد من متطلبات معيشتهم ، فهي فلسفة عمل وأسلوب تفكير تتصف بقدر كبير في الشمول والإحاطة بمجريات الأمور محلياً ودولياً مستندة على عنصري الكفاءة والتأهيل والقدرة على توظيف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بأفضل أسلوب لتوجيهها نحو خدمة المجتمع . [1]

كما أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل النقدي لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج . [2]

ووفقاً لهذا التعريف تحتوي التنمية على العناصر الاتية :- [3]

1- الشمولية :- التنمية تغير شامل ينطوي على كافة الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والاخلاقية .
2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن يوحي بأن التنمية عملية طويلة الاجل .
3- إحداث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة أي التخفيف من ظاهرة الفقر .
4- تحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد .
5- تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تراكمية .
6- تواصل أو إستمرارية التنمية .

عليه أصبحت الرؤية والتفسير الجديد للتنمية يختلف عما كان معروفاً في المراحل الأولى لنشوئها ، فقد قفز مصطلح التنمية خطوات كبيرة ليتحرر من مدلوله المحدود ليصل إلى مستوى متقدم من الدلالة ليشير إلى توسيع خيارات الناس من خلال إكتسابهم القدرات وتحسين فرصهم في إستخدام هذه القدرات ... الخ من الدلالات . وهذه العملية المعقدة والمتكاملة لم تتوقف عند الجوانب الإقتصادية بل تعدت ذلك لتشمل كافة جوانب الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية مما جعلها بحاجة إلى مدخلات متعددة تتناسب وحجمها

1سعد عواد الظفيري ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، الإدارة الحكومية والتنمية ، ط 1 ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1999، ص257.

2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مصدر سابق ، ص17 .

3 المصدر نفسه ، ص ص18-27 .

المطلوب وتطلب حشداً واسعاً لكل الإمكانيات بالاضافة إلى التخطيط والإدارة الجيدة والتدبير العالي والحكم الصالح .[1] مما يهيئ الأجواء الضرورية للقيام بالتنمية التي تتطلب المستلزمات الاتية : -

1- رأس المال * :- هو أحد عناصر العملية الإنتاجية ، إذ ترتبط مستويات الإنتاج بالنمط الانتاجي المستخدم في العملية الانتاجية بمستويات رأس المال المستخدم فيها. ويتخذ شكل السلع الدائمية التي تستخدم لإنتاج سلعاً أخرى قد تكون سلع إستهلاكية أو رأسمالية إنتاجية وبذلك تصبح السلع الرأسمالية حصيلة لعملية تكوين رأس المال طويل الأجل والتي تحتاج موارد للإنفاق عليها .

وتكون معدلات تكوين رأس المال في الإقتصادات المتصفة بالكفاءة مرتفعة (ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي الممكنة في المستقبل) مشروطة بتخفيض إنتاج السلع الإستهلاكية في الحاضر، بينما تتصف الإقتصادات النامية بندرة هذا العنصر .[2]

إن من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع معدلات تراكم رأس المال في القرنيين الماضيين هما المنجزات العلمية في إكتشاف إستخدام الموارد الطبيعية وتطور تقنية الإنتاج ،فيما تتطلب عملية تجميع رأس المال ثلاثة أنشطة يعتمد أحدها على الآخر :-

أ- إزدياد حجم الإدخارات الحقيقية بحيث تصبح الموارد التي كانت ستستعمل لأغراض إستهلاكية طليقة للاستعمال في إغراض أخرى . ويتوقف الميل العام للادخار بشكل عام في أي مجتمع على :-[3]

(1)مستوى الدخل القومي .

(2)توزيع الدخل .

(3)مدى توفر المؤسسات المرتبطة بالإدخار .

ب- وجود جهاز للتمويل والتسليف بحيث يستطيع الراغبون في الإستثمار الحصول على الموارد .

ج - القيام بالإستثمار من خلال إستعمال الموارد في إنتاج السلع الرأسمالية .

2- السكان و العمل :- إن التنمية الإقتصادية تستهدف بشكل عام إحداث تغييرات في مجمل القطاعات الإنتاجية والعمل على تنميتها كحاجة أساسية ترغب بها حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

---

1 نعمة العبادي ، (الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق) ، مجلة الغري ،كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , السنة (2) ، مجلد (1)، العدد (5) ، 2006 ، ص52 .

* مصطلح رأس المال في الإقتصاد يشير إلى رأس المال المادي (الآلات والمعدات ، الابنية ، الطرق والجسور ، المخترعات الحديثة ..الخ) وليس رأس المال المالي (الموجودات السائلة التي يمكن استبدالها بسهوله بالسلع والخدمات الغير منتجة بحد ذاتها .

2 يحيى غني النجار ،آمال عبد الامير شلاش ، مصدر سابق ،ص314.

3 المصدر نفسه ,ص319.

وتعد الموارد البشرية هي أحد العناصر الأساسية في العملية الإنتاجية , فكما يؤكد الفكر التنموي الحديث على إن البشر هم صانعوا التنمية وهدفها، فان الهدف النهائي لها يتجلى في كيفية إدماج البشر في التنمية كأداة وهدف في آن واحد [1] .

عليه فان محددات التنمية الإقتصادية التي تتأثر بالتغيرات في حجم ومكونات وكثافة السكان تتضمن الاتي :-[2]

أ- نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان .

ب- نسبة الموجودات الإنتاجية الموفرة لكل فرد عامل .

ج- نسبة العاملين فعلاً إلى مجموع القوى العاملة .

د- التوزيع المهني والجغرافي للعاملين .

هـ - مهارة وكفاءة القوى العاملة .

و- حجم الدخل والتوزيع الجغرافي للدخل لما يعكسه ذلك من حجم السوق ثم نمط الإستهلاك الذي يعكس قيم المجتمع وتقاليده.

لذا فان الموارد البشرية هي عنصر أساس في العملية التنموية ،فيما يعد التعليم والتدريب أساس تنمية هذه الموارد ، فهما يساعدان أفراد المجتمع على تنمية و تطوير معارفهم ومهاراتهم ، مما ينعكس بالنتيجة على نمو وتقدم الدولة ، فالعنصر البشري يؤثر في كافة الجوانب الحياتية ويعتبر أساس لكافة الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والإنتاجية .[3]

ومثلما إرتبطت التنمية الإقتصادية بتراكم رأس المال فأن التنمية البشرية ترتبط أيضاً بتراكم رأس المال البشري . ولكون المعرفة تتصف بدائمية التنامي من خلال البحث والتطوير المرتبط أساساً بالتعليم والتعلم الذي أكد عليه العديد من الإقتصاديين وإعتبروه أحد العوامل المباشرة في الإنتاج والنمو الإقتصادي بالإضافة إلى تأثيره في حياة الإنسان بمنحه الثقافة والمعرفة والوسيلة التي يعيد من خلالها تشكيل سلوكه وتصرفاته المادية والأدبية وتمنحه الفرصة لإعادة النظر في مسلكه في العمل وتصرفاته في الوظيفة وعلاقاته العامة . لذا فلن تكون هناك تنمية بشرية بدون إكتساب المعرفة .[4]

3- التطور التكنولوجي :- إعتمد التقدم التكنولوجي على تطور العلوم التطبيقية منذ القرن (19)، وساهم هذا التطور في تطوير تلك العلوم التي هيأة للصناعة آفاق غير محدودة جعلت منها القطاع الرائد في

1حنان عبد الخضر هاشم،(النوع الإجتماعي والتنمية البشرية في العراق (دراسة عن واقع مساهمة المرأة في التنمية البشرية في العراق))، مجلة الغري ،كلية الادارة والاقتصاد,جامعة الكوفة, السنة (2) ، المجلد (1) ، العدد (5) ، 2006 ، ص67.

2 يحيى غني النجار ، آمال عبد الامير شلاش ، مصدر سابق ،ص325.

3 سعد عواد الظفيري ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، مصدر سابق ، ص391.

4 صباح نوري المحياوي ، دور التعليم المهني في التنمية الإقتصادية في العراق للمدة 1970 – 1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2001 ، ص48 .

العملية التنموية لدى الدول الصناعية وأوقفت العالم على أعتاب مرحلة جديدة تسود القرن (21) .[1] التي أصبحت فيه المقولة الدارجة أن التكنولوجيا هي مفتاح التنمية وشرط أساس لها . فهناك علاقة معتمدة بين العلم والتكنلوجيا والتنمية تتجاوز حدود إرتباط النمو الإقتصادي بأستخدام التقدم التقني في الإنتاج إلى تأثيرها على أنماط الإنتاج والإستهلاك والتشغيل ومستوى المهارات وطبيعة حاجات المجتمع وأنماط السلوك والقيم والتطلعات .[2]

4- الموارد الطبيعية :- ترتبط الموارد الطبيعية بعناصر مباشرة لعملية التنمية تتمثل بالاتي :- [3]

أ- إنتاج الغذاء الضروري للسكان .

ب- إنتاج المواد الأولية للصناعة في عملية تنمية قاعدتها الرئيسية الصناعية .

ج- إنتاج المواد الأولية للتصدير, إذ أن القاعدة الرئيسية للتنمية هي قطاع التجارة الخارجية .

د- توفير طرق المواصلات ,إذ أن النقل التجاري هو القطاع الرئيسي المخول لعملية التنمية .

5- منظومة القيم :- إن عوامل الإنتاج تتفاعل بجانبيها الكمي والنوعي في تحديد مستوى النمو الإقتصادي ضمن محيط من النظم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تمارس تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على العوامل الإقتصادية المحددة للتنمية ، ولابد أن تتضمن عملية التنمية جملة من التغيرات في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية ، على أن لا يفهم من ذلك التخلي عن كل ما هو موروث من نظم وقيم واتجاهات سائدة بل تطويرها بما يتناسب مع حركة النمو الإقتصادي الذي يستدعي تطوير الظروف المادية والمعنوية للإنتاج وكالاتي : [4]

أ- تحقيق الإستقلال السياسي والإقتصادي .

ب- خلق تنظيم سياسي فعال يمثل مصالح الشعب الحقيقية لضمان المشاركة الجماهيرية الفعالة في عملية التغيير الإقتصادي والإجتماعي .

ج- توفر القيادات والكوادر السياسية القادرة على قيادة الجماهير والتمتع بثقتها .

هـ - تطوير التشريعات والقوانين والتنظيمات والمؤسسات القائمة بما يخدم العملية التنموية.

وعليه نرى ضرورة توفر هذه المستلزمات لتحقيق التنمية في أي دولة ، فكثيراً ما نجد دول تتمتع بوفرة في الأموال إلا أنها لم تذق طعم التنمية ،ومرجع ذلك إلى طبيعة الهياكل السياسية والإجتماعية والإقتصادية السائدة فيها ، وما تتسم به من توزيع للنفوذ الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وطبيعة العلاقات الدولية التي تربط القوى الناشئة من وجود تفاعل هذه الهياكل والاطر المحلية والدولية بحيث تحدد توزيعاً معيناً

1زايري بلقاسم، طوباش علي، (طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها), مجلة المستقبل العربي ،بيروت, العدد (288) ، شباط ، 2003 ، ص 71 .

2 يحيى غني النجار ، آمال عبد الامير شلال ، مصدر سابق ، ص 332 .

3 المصدر نفسه ، ص 338 .

4 المصدر نفسه ، ص ص339 -343 .

للسلطة يؤدي إلى جعل سلطة اتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تنحصر بيد فئة اجتماعية معينة دون الفئات الاخرى مما يسبب ضعف التخطيط وانعدام التوزيع العادل وعدم الإكتراث بتخفيف حدة الفقر ، مما يؤدي إلى دوام حالة التخلف وفقدان التنمية الناجم عن تحقيق تلك الفئات أكبر قدر ممكن من الثروة والتصرف بها بدون تفويض ، والتمتع بها من دون قيود حقانية على وفق سياق تستقل به عن مجتمعاتها وتتعالى عليها ، مما يؤدي إلى شيوع حالة الفساد .

ثانياً :- تأثيرات الفساد الإداري والمالي في التنمية

إن للفساد الإداري والمالي تأثيراً كبيراً في التنمية بكل أبعادها فهو يعد أكبر معوق لها ،[1] على الرغم من التبريرات التي يتبناها المستثمرون في الدول النامية والقائمة على حجة إن الفساد وسيلة للحصول على المنافع التي لا يتمكن المرء من الوصول إليها بالطرق القانونية ، فهو يعمل (من وجهة نظرهم) على تخصيص الموارد ورفع قيمة الأرباح وتفادي القوانين وتسهيل الخدمات والإجراءات الإدارية وربح تكلفة الوقت من خلال تذليل القوانين والقيود الموضوعة .[2]

في حين أبرزت الدراسات الأكاديمية الرصينة التأثيرات السلبية للفساد التي يمكن إيضاح اهمها بالاتي :-

1- التأثيرات الإقتصادية :-

أ- التأثير في النمو الإقتصادي : - ويتم من خلال القنوات الاتية :-

(1) تخفيض معدلات الإستثمار :-

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى إن للفساد الإداري والمالي تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء ، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الإستثمار في هكذا بيئة ، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الإقتصادي . ومن هذه الدراسات ما جاء به (ماورو Mauro) إذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الإستثمار والفساد وأثبت بأن إنخفاض مؤشر الفساد من (4- 6) * يؤدي إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الإستثمار و (5%) في النمو السنوي للدخل الفردي . وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الإقتصادي من خلال قناة الإستثمار .[3]

---

1 C. Gray and D.Kaufmann , Corruption and Economic Development , Finance and Development , March , 1998 , p. 8.

2 سوزان روزأ كرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص50.

* مؤشر الفساد هو متوسط بسيط لمؤشرات قياسية وضعتها شركة المخاطر السياسية يمثل فيه (0) أعلى معدل للفساد في الدولة و (10) أقل معدل للفساد.

وتعد الشركات الدولية العاملة في القطاعات الإستخراجية هي الأكثر عرضةً للفساد الإداري والمالي ، لان ضخامة الأموال الداخلة في المشروع تزيد من إغراء المسؤولين الفاسدين ، فضلاً عن إتصالها المستمر والمنتظم مع الحكومة . وقد أظهر مسح أجرته مؤسسة (Price Water House Coopers) أن نسبة (41%) من شركات التعدين التي اجري عليها المسح والبالغ عددها (23) شركة أحجمت عن الدخول في إستثمار أو إنسحبت منه بسبب الفساد أو بسبب طلب دفعات غير رسمية منها.[1] كما أظهر مسح أجرته مجموعة ضبط المخاطر أواخر عام 2002 نتيجة مماثلة مبيناً أن أكبر من نصف الشركات الدولية البالغة (23) التي تعمل في مجال النفط والغاز والتعدين قد تخلت عن مشاريع جذابة بسبب الفساد . وقد غطى المسح (250) شركة تعمل في (8) قطاعات مختلفة في المانيا وهونغ كونغ (الصين) وهولندا وسنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكما مبين في الجدول (2) .

جدول (2)

الشركات التي إمتنعت عن الدخول في مشروع إستثمار جذاب بسبب سمعة البلد بالنسبة للفساد بالقطاع

القطاع	النسبة
النفط والغاز والتعدين	52.2
الأشغال العامة والبناء	44.2
مبيعات التجزئة	42.9
البنوك والتمويل	39.2
الطاقة ونقل الطاقة	37.5

3 كيمبرلي آن اليوت ، الفساد و الإقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال إمام ، ط1 ، مركز الأهرام ، القاهرة ، 2000 ، ص 133 .

1 جون براي،جذب الشركات ذات السمعة الجيدةإلى المناطق الخطرة شركات النفط والتعدين،نشرفي كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات، ترجمة فؤاد سروجي، ط1 ، الأهلية للنشر ، الاردن ، 2005 ، ص402 .

الأدوية والعناية الطبية	35.7
الأسلحة والدفاع	30.0
الإتصالات	27.3

المصدر : جون براي ، جذب الشركات ذات السمعة الجيدة إلى المناطق الخطرة شركات النفط والتعدين ، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي، ط1 ، الاهلية للنشر، الاردن ، 2005 ، ص403 .

وتخضع تأثيرات الفساد إلى ما يدعى بـ (مضاعف الفساد) أسوة بما يسمى بمضاعف الإستثمار الذي قدمه الإقتصاد البريطاني (كينز) ، [1] إذ يعتمد الآلية نفسها التي تخضع لها مضاعف الإستثمار ، فهو يولد السلسلة نفسها في الآثار المتتابعة ، إذ أن الزيادة الأولية في حجم الإستثمار تنتج عنها سلسلة من الزيادات المتلاحقة في الدخل القومي بحيث إن كل موجة من موجات الإنفاق تولد مزيداً من الإنفاق في سلسلة لا نهائية من الزيادات يضعف حجمها تدريجياً حتى ينتهي الأثر تماماً في نهاية السلسلة ، والعبرة هنا ليست بالزيادة الأولية التي تطرأ على الدخل القومي بل بالسلسلة الطويلة من الإنفاقات المتتالية المترتبة على الزيادة الأولية في حجم الإستثمار . وعلى هذا المنوال نجد أن مضاعف الفساد يشير إلى مقدار الزيادة النهائية في دخول الأفراد الناتجة من زيادة أولية معينة في حجم العمولات والرشاوى ومدفوعات السمسرة .فإذا كان الحجم الأولي لها في فترة زمنية معينة هو (15) مليون وحدة نقدية فأن هذا الحجم سيكون له (آثار تساقط) من خلال دورة اقتسام مدفوعات الفساد من العمولات والرشاوي بين كبار المستفيدين والمنتفعين من جهة وبين المحيطين بهم عند المستوى الوسيط والأدنى من جهة أخرى إذ تصلهم بعض الغنائم أو بعض الفتات .[2] وتكاد تجمع مؤشرات الفساد عموماً على وجود علاقة سالبة بين الفساد ومعدلات النمو الإقتصادي كما هو موضح في الشكل التالي :

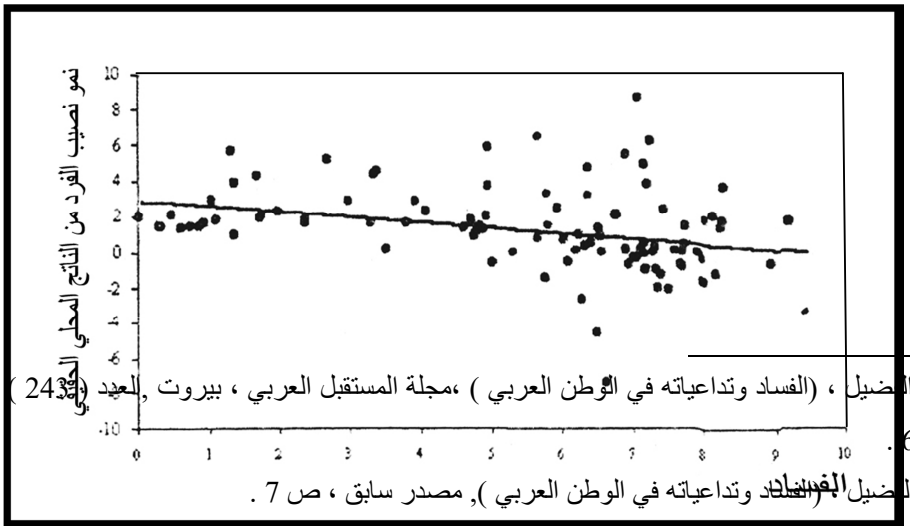

1 محمود عبد الفضيل ، (الفساد وتداعياته في الوطن العربي) ،مجلة المستقبل العربي ، بيروت ,العدد (243) ، مايس ، 1999 ، ص 6 .

2 محمود عبد الفضيل ,(الفساد وتداعياته في الوطن العربي), مصدر سابق ، ص 7 .

شكل (3)
الفساد والنمو في 97 دولة

المصدر : جورج العبد ، العوامل والآثار في النمو الإقتصادي والتنمية ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، 2004 ، ص 223 .

وتشير الدراسات ومن أهمها دراسة البنك الدولي والتي شملت (3600) وغطت (69) دولة إلى إنخفاض معدل إنتشار الفساد في الدول المتطورة إقتصادياً مقارنة بالدول النامية كما موضح بالشكل (4) . واعتبرت الفساد العائق الاول في كل من افريقيا وامريكا اللاتينية,والعائق الثاني في الشرق الاوسط وشمال افريقيا, وجاء ترتيبه الثالث في دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي (السابق) بينما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية .

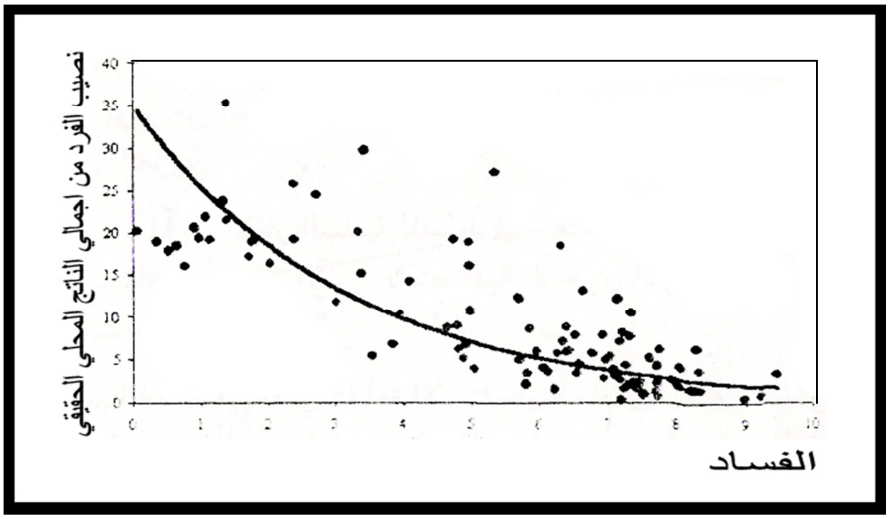

شكل (4)
الفساد والتنمية في 97 دولة

المصدر : جورج العبد ، العوامل والآثار في النمو الإقتصادي والتنمية ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، ط1،مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، 2004 ، ص 223 .

(2) تشوه بنية الإنفاق الحكومي :-

هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الإقتصادي . حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن مشاريع الإستثمار في القطاع العام تهيئ الفرص الثمينة للمسؤول الحكومي في الحصول على الرشوة الضخمة لذا فان الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلاً إلى توجيه نفقاتها نحو المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأن إنتاجها أو شراءها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشروعات البنية التحتية ، الإنفاق العسكري وغيرها . [1] في حين يقل إنفاقها على خدمات التعليم والصحة إذ وجد أن إنخفاض مؤشر الفساد من (6 - 8) يؤدي إلى تحسن في حجم الإنفاق على التعليم بمقدار (0.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي مما يعمل على رفع

معدل النمو الإقتصادي جراء الزيادة في الإستثمار البشري الناجم عن النهوض بالتعليم .[2] علماً أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين الفساد والانفاق على التعليم الذي يعتبر المكون الوحيد من مكونات الإنفاق الحكومي الذي يبقى إرتباطه بمؤشر الفساد كبير قد يصل إلى (59%) .[3]

إن التأثير الذي يتركه الفساد الإداري والمالي المستشري على مستوى كبار المسؤولين يتعدى مجال خسائر الإستثمار العام وضياع الدخل في الميزانية العامة، فكبار المسؤولين قد يختارون مشاريع ويعقدون صفقات تفتقر إلى المنطقية والجدوى الإقتصادية ، حيث يحبذ الحكام الفاسدون مشاريع الإستثمارات الرأسمالية الحكومية أكثر من أي نوع أخر من النفقات الحكومية وخاصة في الدول الأكثر فساداً حيث يقل إنفاق الأموال على الأعمال والصيانة ، لذا تنخفض نوعية البنى التحتية التي تمتلكها هذه الدول . كما ويفضلون الإستثمار الحكومي على الإستثمار الخاص ، وهم غالباً ما يدعمون المشاريع ذات القيمة الضئيلة في دفع عجلة الإقتصاد نحو التطور . إذ وجد في إيطاليا أن العديد من مشاريع الإنشاء قد تم إساءة تقديرها ورفع تسعيرها ولم يكن لها أية فائدة إقتصادية سوى في حدود قدرتها على إفراز الرشوات والمكاسب الشخصية.[4]

(3) تفاقم وعجز الموازنة العامة :-

يعمل الفساد على تقليل الإيرادات العامة ويزيد النفقات العامة وذلك من خلال التهرب الضريبي غير المشروع أو الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة ، كما يزيد من تكلفة بناء وتشغيل المشروعات العامة ، مما يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث تقل الإيرادات الضريبية نتيجة للتهرب فتضعف بذلك قدرة الحكومة على تمويل الإستثمارات اللازمة للتنمية ، كما يضعف من فاعلية الضريبة كأداة

1ماجد عبدالله المنيف، (التحليل الإقتصادي للفساد وأثره على النمو) ، بحوث إقتصادية عربية،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ,العدد (12) ،1998 ، ص 52.

2 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج، وطرق العلاج) ، مصدر سابق ، ص 269 .

3 كيمبر لي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص 13 .

4 سوزان روزاكرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص ص 64 -66 .

لتوجيه النشاط الإقتصادي وكبح جماح الإستهلاك ومحاربة التضخم وغيرها .[1]وبذلك لا تستطيع الحكومة ممارسة السياسة المالية السليمة وتزداد حدة مشكلة العجز , إذا ما تم تمويله من خلال الجهاز المصرفي إذ يولد معه تضخما ً وعدم إستقرار إقتصادي ، الأمر الذي يعيق النمو الإقتصادي ويجعل التنمية تتباطأ ، إن لم يتسبب في إنتكاسها . [2]

وتشير بعض المسوحات في تايوان أن (94%) من دافعي الضرائب أكدوا أنهم يدفعون رشوة لموظفي الحكومة من اجل التساهل معهم في التحصيل ، كما أن قطاع التشييد الصيني سجل أكثر من

(70) ألف حالة رشوة (63%)منها تتعلق بمشروعات بناء (20%) منها لا تطابق المواصفات المتوقعة،كما تقدرالاموال المهربة من الصين سنوياً نتيجة تفشي الفساد بنحو (20 – 30) مليار دولار .[3] فضلاً عن أن النظام الضريبي الفاسد الذي يحابي بعض الجماعات والأفراد يمكنه تدمير الإصلاحات ، وتظهر ذلك المقابلات التي أجريت في موزمبيق عام 1996 أشارت إلى أن الفساد قد إرتفع منذ بداية الجهود الإصلاحية عام 1986 وهبطت التحصيلات الضريبية من (20 %) من الناتج القومي عام 1993 إلى (17.6 %) عام 1994 مع هبوط ضرائب الاستيراد من (5.1 %) عام 1993 إلى (3.9 %) عام 1994 من الناتج القومي .[4]

(4) ضعف كفاءة المرافق العامة ونوعيتها :-

يعمل الفساد على تقليل نوعية المرافق العامة وكفاءتها وذلك عندما يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة، لأنه سيؤدي إلى منح عقود الأشغال العامة إلى مؤسسات اقل كفاءة لكنها قادرة على دفع الرشاوى فيقلل بذلك من نوعية وكفاءة الخدمات العامة ولا يحفز المشروعات الإنتاجية والتحويلية على الإستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن هذه المشروعات والنمو الإقتصادي الناجم عنها .[5]

(5) تشويه الاسواق وسوء التخصيص في الموارد :-

يحدث ذلك عن طريق تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة ونظم التفتيش لتصحيح فشل السوق مما يفقد الحكومة سيطرتها الرقابية على البنوك والتجارة الداخلية والمستشفيات والنقل والأسواق المالية .. الخ مما يشوه الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وضمان حماية حقوق الملكية ، فضلاًعن توجيه الفساد لطالبي الوظائف نحو المجالات التي تتيح لها فرصة توليد دخل إضافي عن طريق الإرتشاء

1 شهلاء جمعة منجي النصراوي ، التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة (1982) (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة مجلس إلى كلية القانون ، جامعة بابل ، 2003 ، ص 76 .

2 برنامج الامم المتحدة الإنمائي ،مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم , مصدر سابق ، ص12 .

3 يوسف خليفة اليوسف،(الفساد الإداري والمالي:الأسباب والنتائج، وطرق العلاج) ، مصدر سابق ،ص266-267 .

4 سوزان روز اكرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص 49 .

5 منير الحمش ، مصدر سابق ، ص 29 .

كالجباية الضريبية والرسوم الكمركية على الرغم من إنخفاض اجورها ، كما أن إجراء التوظيف والترقية في القطاع العام يخضع للمحسوبية مما يخفض من نوعية الإدارة ويزيد من القرارات الخاطئة ، الأمر الذي يثبط همة العناصر البشرية المؤهلة والكفوءة ويشوه سوق العمل ويضعف من كفاءة الموارد المخصصة للتنمية .[1]

1 احمد باهض تقي ، هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ، ص 12 .

ب - زيادة حدة الفقر وسوء توزيع الدخل :-

يؤدي الفساد إلى إثراء القلة على حساب الكثرة مما يساعد على تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون وتصبح الخدمات العامة مسألة خاضعة للبيع والشراء ، مما يؤدي إلى خلق حالة من التمييز والطبقية وعدم العدالة داخل المجتمع . وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :- [1]

(أ) إن زيادة معدل النمو الإقتصادي تساعد على زيادة الرفاه الإقتصادي لجميع فئات المجتمع وان تفاوتت درجة الاستفادة . وبما أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي فهو بذلك يساعد على تراجع المستويات المعيشية وهذا التراجع يضر بالدرجة الأولى وبشكل كبير الفئات الفقيرة في المجتمع .

(ب) عند استخدام الضرائب التصاعدية وتكون الإدارة بعيدة عن الكفاءة أو تتفشى في ظل النظام الضريبي المتصاعد ظاهرتا الإستثناءات والتهرب ، فان الإستفادة ستكون في صالح أصحاب النفوذ لان هذا النظام يفقد قدرته على تقليص الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات الفقيرة مما يعمل على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

(ج) عندما يساء إستخدام برامج الدعم للسلع والخدمات الإجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى المعيشي للفقراءمن قبل الأغنياء فان ذلك يعمق الفقر ويساعدعلى ديمومة التفاوت المعيشي بين أفراد المجتمع .

(د) يزيد الفساد من كلفة الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والسكن ... الخ مما يقلل من حجم هذه الخدمات ونوعيتها فينعكس سلباً على الفئات الأكثر إحتياجاً لها .

إن الفساد كما يراه آيغن (يمثل الشر الأساس في عصرنا ، و هو يكشف عن و جهه القبيح في كل مكان ، و يكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً ، و يحول دون حلها على الأقل و يحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة ، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الإستغلال الوحشية المتجبرة) .[2] وتشير بعض الدراسات التطبيقية منها دراسة (هيربست و أولوكوشي , 1994 لمجموعة من الدول التي تملك وفرة من الثروات المعدنية) إلى أن زيادة معدل الفساد بوحدة إنحراف معياري (نقطتين و نصف على مؤشر مدركات الفساد) * ينتج عنه أرتفاع في

1 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج،وطرق العلاج) مصدر سابق ، ص 269 .

2 بيتر آيغن ، شبكات الفساد والإفساد العالمي ، ترجمة محمد حديد ، قدمس ، دمشق ، 2005 ، ص 17 .

* مؤشر مدركات الفساد : هو مؤشر سنوي تنشره منظمة الشفافية الدولية وهي المنظمة العالمية غير الحكومية الرائدة المكرسة لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم ، ويعكس هذا المؤشر آراء رجال أعمال وأكاديميين ومحللي مخاطر داخل الدول وخارجها . وتتراوح درجات هذا المؤشر ما بين الصفر(ويعني أن الدولة غارقة بالفساد) والعشرة (ويعني أن الدولة خالية تماماً من الفساد) انظرفي ذلك: http://WWW.Transparency.org

معامل جيني* بخمس نقاط ونصف النقطة .[1]

ومن الجدير بالذكر انه على الرغم من أن التباين الإجتماعي والإختلاف في الدخل قد ازداد بين الدول من جهة وفي داخل الدولة نفسها من جهة أخرى ، إلا أن إخفاء حقيقة الفقر العالمي ما زالت تتم من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل . ومن الأمور المثيرة تقدير البنك الدولي بأن (18%) من العالم النامي هم من شديدي الفقر و (33%) فقراء ، إذ جاء في دراسته المهمة التي تصلح مرجعاً لقضايا الفقر العالمي أن (الخط الأعلى للفقر) يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم ، وهذا يعني أن دخله السنوي سيكون (360) دولار . وعليه فأن الفئات السكانية في الدول التي يكون فيها الدخل الفردي أكثر من دولار واحد في اليوم ، تصنف بأنها ليست من الفئات الفقيرة . وبكلمات أخرى أن أرقام البنك الدولي تصلح من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل ، في تقديم الفقراء في الدول النامية على أنهم يمثلون الأقلية في هذه الدول .

وقد إزداد إستخدام الكيل بمكيالين والقياس بمقياسين فيما يخص القياسات العالمية لقياس الفقر لدرجة أن يقدر البنك الدولي بأن (19%) فقط من سكان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يعدون فقراء (تحت خط الفقر) * *وهذا تحريف شديد للواقع .[2]

إن توزيع الدخل يتجه نحو خلل كبير يؤدي إلى تركيز الثروة والمصالح بيد أقليه ضئيلة العدد بالرغم من النمو الإقتصادي الإجمالي في دول كثيرة ، فأنه يتجه في توزيعه على الناس إلى مزيد من الحرمان

*معامل جيني : يستخدم لقياس مستوى تفاوت الدخل في المجتمع ، وقيمته تتفاوت بين الواحد الصحيح(حيث تكون هناك عدالة تامة في توزيع الدخل) وبين الصفر (حيث يكون هناك تمركز مفرط للثروة لدى فئة قليلة من أفراد المجتمع) .

1 يوسف خليفة اليوسف ، (الفساد الإداري والمالي : الأسباب والنتائج, وطرق العلاج) ، مصدر سابق ، ص 270 .

* *خط الفقر: هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه بالحاجات الأساسية للإنسان ، ويقسم فيه المجتمع إلى قسمين فقراء أسفل خط الفقر وأغنياء فوق خط الفقر... أنظر في ذلك: الفارس عبدالرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 9 . و

- United Nations Development Programmer (UNDP),Human Development Report (HDR), 1997, New York, Oxford university press , 1997 , p.13 .

2 ميشيل شوسو دوفسكي ، عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 ، ص 54 .

والفقر لفئة كبيرة منهم .[1] وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الذي أشار إلى أن الفارق في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى الدول ، وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر الدول هو 1 : 3 وفي مطلع القرن العشرين أصبح 1 : 11 فيما اتسع في منتصفه ليبلغ 1 : 35 ثم تزايد في عام 1973 ليصبح 1 : 44 ، ثم واصل ارتفاعه عام 1993 ليكون 1 : 72 وبلغ ذروته في الارتفاع عام 1997 ليصل 1 : 74 وكما مبين في الشكل أدناه :

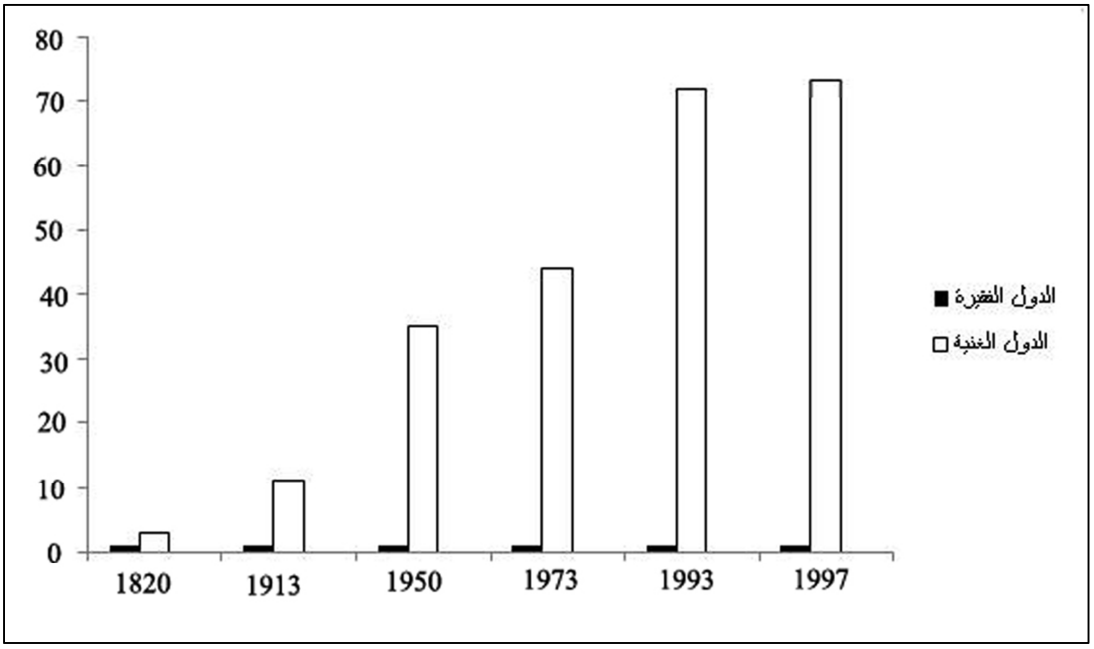

شكل (5)

الفرق في الدخل بين الدول الغنية والفقيرة

المصدر : نايف علي عبيد ، القرية الكونية : واقع أم خيال ؟, نشر في كتاب العرب وثورة المعلومات ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، 2005 ، ص 49 .

كما أن الخمس الغني لا يسيطر فقط على 84% من موارد العالم ، ولكن موارد الجزء الباقي من الناس تتسرب إليه أيضاً ، أي أن حصته من الموارد والإنتاج تتزايد بأستمرار مهددة بتحويل الأغلبية الساحقة من

1 إبراهيم غرايبة ، الاردن القادم : الممكن والواجب نحو ثقافة وطنية للإصلاح والتنمية ، ط1 ، أزمنة ، عمان ، 2004 ، ص 48 .

الناس إلى عالة على المعونات الخيرية والحكومية إن بقي هناك حكومة تملك مالاً . وقد أكدت دراسات معهد الغذاء والتنمية إستناداً إلى تقارير أعدتها وكالات الإنماء الدولية أن أكثر من(70%)من المعونات والقروض المخصصة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة تذهب إلى أغنياء لا يستحقونها ولا يعملون في المجال المخصص لهذه المعونات .[1]

2- التأثيرات الإجتماعية :-

أ- انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة :-

أن المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن إستغلال العلاقات القرابية وصلات المعرفة تفعل على نمو آليات الفساد حينما يتفاقم ذلك الإستغلال ، لذلك نرى هذه الآلية الفاسدة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الحكومي ومنها المناصب الإدارية العليا التي تشغل طبقاً للآلية الفاسدة بعناصر بعيدة عن الكفاءة في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها وإدارتها لها .[2] كما أن المحسوبية أو المحاباة تقلل من فرص العدالة والمساواة فتغير المعايير تؤدي على سبيل المثال إلى خضوع الترقيات العلمية والوظيفية أمام آلية المحاباة بدلاً من المؤهل والتخصص فيؤدي إلى تحول الفساد إلى عامل طرد للكفاءات والمؤهلات العلمية من الأحضان المحلية إلى رحاب عالمية بحثاً عن فرص أكثر عدالة ومساواة ، وبذلك تهدر الطاقات التي يفترض الإستفادة منها على الصعيد المحلي.[3]

ب- سيادة القيم الدخيلة على المجتمع :-

إن الآليات الفاسدة أدت إلى سيادة قيم جديدة دخيلة على المجتمعات التي إنتشرت فيها ، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل وبدأت (الرشوة والعمولة والسمسرة) تأخذ شكلاً أصبح بالتدريج عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع .[4] لذلك برزت مسميات جديدة تسوغ الحالة الفاسدة وخرج من يروج لها ويدافع عنها ، بحيث أصبحت النظرة للفساد على انه أحد مقومات تنمية المجتمعات وظهرت لدينا مفردة تسمى (الفساد المنتج) .[5]

ج- اشاعة ثقافة الفساد :-

---

1 إبراهيم غرايبة ، مصدر سابق ، ص 86 .

2 Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability ,MENA Development Report , DC : World Bank , Washington, 2003 , p.2 .

3 يعقوب قبانجي ، العوامل والآثار في البنية الإجتماعية ونسق القيم ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص 265 .

4 جورج العبد ، مصدر سابق ، ص 224 .

5 محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مصدر سابق ، ص 6 .

إن المساهمة الواسعة للفساد والقبول الشائع له يعمل على ظهور صورة عامة عن النجاح والقيم الاستهلاكية وعدم إحترام القوانين والمؤسسات فتشكل بمجموعها أقنية التداول الرمزي لعلاقات السلطة والسيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية . وفي ظل نظام العلاقات الرمزية هذا لا يحتل من يمارس الفساد وينتج مثل هذه الصور والقيم والسلوكيات الموقع نفسه الذي يشغله من يتلقاها ويتفاعل معها حسب إستعداداته . فالثروة المتأتية من ممارسة الفساد لا تتم من دون إحتلال موقع ما في شبكة العلاقات المسيطرة و / أو في شبكة الخدمات العمومية وهكذا ينتج التفاوت الرمزي .[1]

د- اضعاف اخلاقيات العمل في المجتمع :-

في ظل الفعالية المتعاظمة لعلاقات السوق وفي سياق مفاعيل الإنفتاح على تدفق السلع والصور والنماذج السلوكية المندرجة تحت إسم (العولمة) وفي ظل إعادة تشكيل منظومة القيم وإعادة ترتيبها يساهم الفساد في تسريع عملية الإنتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن النجاح الفردي وإن إستظلوا بخيمة الجماعة، فتصبح قيم الثراء وخاصة السريع وغير المشروع لها الأولوية في سلم القيم ، مما يضعف من أخلاقيات العمل في المجتمع . وتسرع ممارسات الفساد الشبكية ما بدأته سيرورة تدمير العمل المنتج في إطاره التقليدي (الزراعي ، الحرفي ، المنزلي) لتستكمله الرأسمالية من من خلال الإندماج في الإقتصاد العالمي لتتعزز بذلك علاقة التابع بالمتبوع .[2]

3- التأثيرات السياسية :-

أ- عدم الإستقرار السياسي:-

عندما يشيع الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات أو قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزاء إذا ما أخلت بها يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم وتدخل تلك المؤسسات أو الدول المقرضة بسيادة تلك الدولة . فالمفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بالصلة إلى التنمية والتطور أو قد توجه إلى حسابات خاصة لأعضاء النخب السياسية.

وتشير الإحصاءات إلى أن الدول النامية توجه (25%) من القروض للتسليح فقط [3] ، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة للأموال المقرضة وبالتالي إملاء المؤسسات والدول المقرضة شروطها على الدول المقترضة تحسباً لأي تسرب لهذه الأموال . وأدى ذلك إلى تعالي الأصوات المنادية بالإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تقليل دور الدولة وإسقاط ثقل هذه الإصلاحات على كاهل المواطن الفقير مما أدى في كثير من الأحيان إلى قلاقل إجتماعية وبالتالي زعزعة الإستقرار.[4]

---

1 يعقوب قبانجي ، مصدر سابق ، ص 266 .

2 المصدر نفسه ، ص 267 .

3 http : // WWW. Transparency . org.

4 مصطفى كامل السيد،العوامل والآثار السياسية ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص 287 .

ب- مدى عقلانية صنع القرار:-

يؤدي الفساد إلى إفتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في إتخاذهم للقرارات السياسية المهمة والتي تؤثر على مصير الأوطان والشعوب ، وهذا ناجم عن تركز السلطة لدى قمة جهاز الدولة وغياب حكم القانون مما يؤدي إلى إتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون مشاورة أو إستفادة من أجهزة ومراكز البحث التي يمكن أن تقدم المعلومات المفصلة عن الواقع الذي يواجه الدولة في مجال محدد وعن بدائل صنع القرار وعن تكلفة كل منها والنتائج المترتبة على أي منها ، مما قد يكلف الدولة والشعب في بعض الأحيان عقوبات دولية أو سمعة دولية سيئة أو دفع تعويضات مادية يكون الشعب هو بأمس الحاجة لها . مثال على ذلك قرارات النظام العراقي السابق التي دفع ثمنها الشعب العراقي .[1]

ج- اضعاف الحكومة في الداخل والخارج :-

يضعف الفساد الحكومة داخلياً وخارجياً من خلال إنكشافها ، فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد إلى عزوف أصحاب الكفاءات الشرفاء وتهافت على المناصب من أجل تحقيق المنافع وإن قادهم ذلك إلى التنازل والتفريط الطامحين بمصالح الوطن تجاه العالم الخارجي.[2] مثال على ذلك فتح الباب امام تمرير الشركات الدولية لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في الدولة مما ينعكس على مستوى الأداء الحكومي وتراجع الإنتاجية هذا من الناحية الإقتصادية والخدمية ، أما من الناحية السياسية يقود إلى إنكماش المشاركة الشعبية والشفافية وضعف الرقابة .[3] مما يحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية ، فليس من مصلحة دولة أخرى أن تقيم معها علاقات تعاون بعيدة الأمد لعدم إستقرار نظام الحكم فيها وصعوبة التنبوء بقرارات حكامها وضعف الرقابة .[4]

ومن نتائج الفساد الإداري و المالي التي أثبتتها الدراسات التي تناولت العلاقة بين الفساد والتنمية

بصورة عامة إن الفساد لا يتسبب فقط بخسائر للعالم النامي تصل إلى ملايين الدولارات بل ويؤدي أيضاً إلى : [5]

(1) تقليص معدلات التنمية والحد من تدفق الإستثمارات المباشرة.

---

1 مصطفى كامل السيد ، مصدر سابق ، ص 288 .

2 منير الحمش ، مصدر سابق ، ص 26 .

3 عبدالحسين جليل الغالبي ، (الحكم الصالح والتنمية واتجاهات التغيير مع إشارة خاصة للوضع في العراق) ، مجلة الغري ،كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة , السنة (2) ، المجلد (1) ، العدد (5) ، 2006 ، ص33 .

4 مصطفى كامل السيد ، مصدر سابق ، ص 289 .

5 حسن نافعة ،(دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت,العدد (310) ، كانون الأول / ديسمبر ، 2004 ، ص 94.

* يقصد به إقتصاد السوق السوداء المتمثلة بالأنشطة المشروعة وغير المشروعة كالتهرب الضريبي وغسيل الأموال وغيرها من الممارسات الفاسدة .

(2) إنكماش موارد الحكومة وإساءة إستخدامها.

(3) إساءة تخصيص توزيع الموارد العامة المحدودة بطبيعتها .

(4) تفشي القيم السلبية وعدم إحترام القواعد القانونية والإلتفاف على القواعد والنظم والتعليمات المقننة أو المكتوبة بصفة عامة وتخريب العمل المؤسسي .

(5) توسيع دائرة إقتصاد الظل * ، إذ تقدر قيمة الأنشطة الناجمة عن التهرب الضريبي وغسيل الأموال والرشاوى وتسليم العمولات وغيرها في كلا القطاعين العام والخاص للفترة (1998 – 2000) للدول النامية بحوالي (35-44 %) والمتقدمة بحوالي (3) ترليون دولار وبنسبة (15%) من نواتجها المحلية ، وكما هو مبين في الجدول أدناه .

جدول (3)

مساهمة اقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الإقتصادات المتقدمة

الدولة	نسبة إقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي
بولندا	% 45
إيطاليا	% 24
أسبانيا	% 23
السويد	% 18
فرنسا	% 15
المانيا	% 15
بريطانيا	% 12
أمريكا	% 9
اليابان	% 9
سويسرا	% 6

المصدر : عبدالكريم كامل أبوهات ' (ظاهرة الفساد الإقتصادي " وجهة نظر ") ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (8) ، العدد (1) ، 2006 ، ص 3 .

ثالثاً : تكاليف الفساد الإداري والمالي

إن للفساد الإداري والمالي مجموعة من التكاليف يمكن تمثيلها بالاتي :-

1- الفساد عقد غير قانوني ومن ثم فأن التكلفة الناتجة عن إجراء الترتيبات اللازمة له تتميز بالضخامة ، كما أنها تكاليف حقيقية . فكبار المديرين في الدول التي ينتشر فيها الفساد يقضون نحو (20%) من وقت العمل في التفاوض على الفساد وتنفيذ عقوده وهذا الوقت هو جزء من تكاليف عملية الفساد وهو يمثل أيضاً تكاليف عملية الفرصة الضائعة , فهو هدر للعمالة ذات المهارات المرتفعة التي كان من الممكن توجيهها لفرص اقتصادية أفضل للمجتمع .[1]

1 بوريس بيجو فيتش ، مصدر سابق، ص 29 .

2- يرفع الفساد من تكاليف التكوين الرأسمالي (المباني والمعدات) نتيجة العمولات التي تتراوح في الدول النامية ما بين (20 - 50 %) أو أكثر فوق التكلفة الأصلية .[1]

3- يرفع الفساد الكلف النهائية للمعاملات والسلع والخدمات النهائية، فهو يساهم من جهة في رفع أقيام الكلف النهائية لها ومن جهة أخرى تكون على حساب الكم والنوع والصلاحية .[2] ووفقاً لدراسة حديثة للبنك الدولي وجد أن الفساد يرفع تكلفة الخدمات إلى (10%) .[3]

4- يخفض الفساد من الكفاءة الإقتصادية والرفاهية من خلال إنتهاكه لسيادة القانون (الشرط الأساسي لإقتصاد السوق) وبالتالي لن تكون هناك حماية لحقوق الملكية الخاصة وتنفيذ العقود ، مما يضعف من المبادلات بين المنشات الإقتصادية لعدم وجود حوافز للتبادل مما يؤدي إلى قيام كل منشاة بإنتاج معظم إحتياجاتها دون شرائها من السوق ، أي لن يكون هناك تقسيم للعمل ولن تكون هناك شروط مسبقة للتخصص الذي هو احد المصادر الجوهرية لزيادة الكفاءة الإقتصادية وبالتالي خفضها بطريقة غير مباشرة ومن ثم خفض الرفاهية الإقتصادية.[4]

5- الفساد يقلل من قدرة الدولة على تأمين قدرتها التنافسبية والمحافظة عليها . فللفساد تكلفة ،وأن العجز من المنافسة يدخل ضمن هذه التكلفة . ويؤكد التقرير الذي نشرته منظمة (IMD International) في أبريل 2001 العلاقة الوثيقة بين الفساد والقدرة والتنافسية للإقتصاد, ويوضح الجدول (4) هذه النقطة إذ يبين بوضوح أن أكبر خمس دول في العالم من حيث القدرة التنافسية هي أيضاً أقل الدول فساداً .

جدول (4)

ترتيب القدرة التنافسية لعشر دول في العالم لعام 2001

الدولة	ترتيب الفساد لعام 2000	ترتيب الفساد لعام 2001	القدرة التنافسية الترتيب عام 2001
الولايات المتحدة	14	16	1
سنغافورة	6	4	2
فنلندا	1	1	3
لوكسمبورج	11	9	4
هولندا	9	8	5

1 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مصدر سابق ، ص 9 .

2 Georg Moody – Sturt . Op.Cit , P. 51 .

3 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مصدر سابق ، ص 9 .

4 بوريس بيجو فيتش ، مصدر سابق ، ص 30 .

جنوب أفريقيا	34	38	42
الأرجنتين	52	57	43
تركيا	50	54	44
روسيا	82	79	45
كولومبيا	60	50	48

Sounce:

Mark T. Mc Cord , The Role of Business Associations , civilsociety and Media In Addressing Corruption , Center for International Private Enterprise Washington , C.D, 2003 , p. 7 .

6- القضاء على هيبة وسيادة القانون الذي يؤدي بدوره إلى إنهيار البيئة الإجتماعية والثقافية .[1]

7- التكلفة الأفدح للفساد هي في إشاعته روح اليأس بين ابناء المجتمع ،إذ يتفق علماء الإجتماع على انه كلما إنخفض الأمل إنخفضت المبادرة ,وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد فيقل الانجاز، وبدون إنجاز يتوارث الناس الإحباط واليأس جيلاً بعد جيل . [2]

وعليه نرى إن الفساد يختلف في أشكاله وتغلغله وعمق تأثيراته وعواقبه بين الدول . وتعد الدول النامية هي الأكثر تأثراً بآلياته ، والأكثر تعرضاً لممارساته ، والأكثر دفعاً لنتائجه وتكاليفه . فعندما يتغلغل الفساد في آليات تنمية هذه الدول يجعل من مشاريعها غير ناجحة وبناها الأساسية بعيدة عن الجودة ، وشعوبها ترزح تحت وطأة الفقر .

المبحث الثاني

الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الإقتصادية الدولية

الفساد ظاهرة عالمية لا يمكن القول بأنها خلقت من العدم ، فالدول التي ينتشر فيها الفساد الإداري والمالي يلاحظ فيها أرضية خصبة مشجعه لهذه الظاهرة ، وعناصر تساعد على انتشارها وتخلق الجو الملائم لنموها .

وبغرس البذرة الاولى للفساد في أرض البيروقراطية الخصبة بالمواد المحفزة على نمو الفساد من سلطة وفقر وعوز وسلب للاموال والثروات، وبإرواء شجرة الفساد هذه بالعولمة التي كانت انعكاساتها التكنولوجية والإصلاحية والإنفتاحية بمثابة المواد الكيمياوية التي سرعت من نموها وخلفت بذلك ثمار مرة

1 عياد محمد علي باش ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهريب الضريبي في الدول النامية ، مصدر سابق ، ص 48 .

2 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق ، مصدر سابق ، ص 10 .

للجريمة المنظمة والتي أرغمت المجتمعات على تذوقها. ولتوضيح ذلك يتناول هذا المبحث الكيفية التي تغذى فيها الفساد الإداري والمالي في ظل التطورات الدولية.

أولاً : الفساد الاداري والمالي في ظل البيروقراطية

البيروقراطية ظاهرة إجتماعية تتعلق بالكيانات والتنظيمات الاجتماعية الضخمة أياً كان نشاطها أو طبيعة عملها ، تظهر في أجهزة الإدارة الحكومية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولكن بدرجات متفاوتة . وكلمة بيروقراطية (Bureaucracy) مركبة من كلمتين الأولى (Bureau) وتعني مكتب، والثانية (cracy) وهي مشتقة من الأصل الإغريقي (Kratia) وتعني (to best rong) أي قوة .[1]

تعتبر البيروقراطية من أقدم المفاهيم وأعقدها ، وأبرز من عالجها هو (ماكس فيبر) * الذي وضع لها نموذج مثالي وعرفها على أنها المؤسسات التي لها بناؤها التنظيمي وخصائصها ولها نمطها السلوكي ، وكما تعني التنظيمات الضخمة التي تحكمها العديد من الأسس والقواعد التنظيمية الآتية :[2]

1- تقسيم العمل وفق مبدأ التخصص .
2- توزيع السلطة يتم بناء على معايير واضحة ومحددة .
3- عدم تعيين غير المؤهلين لأداء وظائف التنظيم البيروقراطي .
4- تأخذ التنظيمات البيروقراطية شكل هرمي تمثل قمته القيادة تليها المستويات الإشرافية ثم المستويات الدنيا المتمثلة بالعمال أو الموظفين ويجب التقيد بمبدأ تسلسل السلطة .
5- تطبيق القوانين واللوائح والقواعد والتعليمات وإتباعها بدقة واجب على كل من يعمل في المنظمة.
6- الوثائق والمستندات والأعمال المكتبية جزء رئيسي للعمل الإداري في المنشات البيروقراطية.

وقد وجهت لأفكار فيبر العديد من الإنتقادات كان هدفها إصلاح عيوب ومثالب البيروقراطية وليس القضاء عليها . وفيما يلي تلخيص لهذه الإنتقادات ومنتقدوها .

جدول (5)

الإنتقادات الموجهه للنموذج الفيبري المثالي

الاسم	الإنتقاد
روبرت ميرتون	1- أغفلت البيروقراطية الفيبرية أهمية العنصر الإنساني في التنظيم . 2- الرقابة المفرطة على أنشطة الموظفين تؤدي إلى الجمود والتقيد بالشكليات على حساب الأساسيات .

1 محمد المعموري وآخرون ، العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الإقتصادية ، نشر في كتاب الشفافية في النشاط الإقتصادي العراقي ، كلية الإدارة والإقتصاد ، بغداد ، 2005 ، ص 71 .

* عالم اجتماع الماني الأصل .

2 سعد عواد الظفيري ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، مصدر سابق ، ص ص 325 - 326 .

	3- كلمة بيروقراطية تستعمل في القطاعين العام والخاص.
فيليب سلزنيك	1- الأسلوب الرقابي الفيبري يؤدي إلى تسلط الإدارة العليا وتمركز الصلاحيات بيدها . 2- تفويض السلطة يؤدي إلى تجزئة داخل التنظيم فتغلب المصالح الخاصة على مصلحة التنظيم ككل .
الفين جولدينر	1- التنظيم البيروقراطي يقتل روح المبادرة لدى الموظفين وتأديتهم لشكليات العمل. 2- تنفيذ أقل القليل من العمل المطلوب من الموظفين. 3- إتخاذ موقف سلبي تجاه مبادرات التطوير والتغيير.
جولدنز	عندما نعالج مشاكل البيروقراطية بزيادة الرقابة ينتج عنها :- 1- ضعف الإنتاج. 2- زيادة جهد الإدارة العليا للتقيد بالقواعد والإجراءات مقابل جهد أقل من الموظفين في أنشطة التنظيم والإنتاجية مما يؤدي إلى توتر في المستويات التنظيمية الأدنى وصراع في العمل ينعكس سلباً على إستقرار التنظيم .
بيتر بلاو	البيروقراطية ليست مقصورة على القطاع العام فقط وإنما توجد أيضاً في القطاع الخاص

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

1- سعد عواد الظفيري ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، الإدارة الحكومية والتنمية ، ط1 ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1999 ، ص ص 328 - 329 .

2- محمد المعموري وآخرون ، العلاقة بين البيروقراطية والفساد وأثرها على التنمية الإقتصادية ، نشر في كتاب الشفافية في النشاط الإقتصادي العراقي، كلية الإدارة والإقتصاد ، بغداد ، 2005 ، ص 72 .

أما علماء الإقتصاد ينظرون إلى البيروقراطية كوجه من أوجه مشكلة الضياع الذي يترتب على توسيع الحجم للمنشات ، أي بعد وصول المنشاة إلى الحجم الأمثل وما ينجم عن هذا التوسع من صعوبة في إدارة الحجوم الإنتاجية الكبيرة الذي يتطلب توسع الجهاز الإداري المشرف من أعلى لمواجهة إتساع نطاق العمل . علماً أن ظهور أعراض البيروقراطية ومشاكلها في الأجهزة الحكومية كان أحد أسباب توسع نطاق العمل الذي يساعد على بروز هذه الظاهرة .[1]

ومنذ منتصف الخمسينات اتجه الفكر البيروقراطي نحو التحديث من خلال العديد من الدراسات التي بحثت أسباب نشوء المشاكل البيروقراطية وتفاقمها . وقد تحيزت وجهات النظر للدول الغربية المتقدمة وقصرت عن تناول هذه الظاهرة في الدول النامية . وكان أسوء تنظيم بيروقراطي عرفه التاريخ هو تنظيم الولايات المتحدة الأمريكية ,لأنها قامت على نظام الغنائم ويعني اقتطاع الوظائف العامة لوظائف تنتسب للطبقة أو الحزب الحاكم وحجز الوظائف لمؤيدي الحزب وأنصاره . وقد عانت العديد من الدول كفرنسا و

1 محمد المعموري وآخرون ، مصدر سابق ، ص71 .

إنجلترا و المانيا واليابان من مظاهرها السلبية وإن نجحت في القضاء على الكثير منها إلا انها لم تتخلص منها تماماً .[1] والبيروقراطية في الدول النامية لم تكن على نفس مثيلتها في الدول المتقدمة . فالبيروقراطية فيها تنقسم إلى :- [2]

1- بيروقراطية حزبية تحاول أن تقيم صلات سياسية داخل الدولة تمكنها الحصول على مكاسب مادية أو سلطوية تستولي من خلالها على جزء من الفائض الاقتصادي .

2- بيروقراطية إدارية ترتبط بالإدارة المباشرة لمشروعات الدولة محاولة الهيمنة على جزء من الفائض الإقتصادي .

والتضخم البيروقراطي في الدول النامية لا يمثل خاصية مشوهة بل هي أهم مصادر تشوه وظيفة الدولة . وبالمحصلة تؤدي إلى تمكين الموظف من استغلال سلطة وظيفته إذا ما إنعدمت نزاهته ، ومن ثم سوف يسمح ذلك الجهاز البيروقراطي بممارسة وظيفة النهب والفساد بدلاً من السير بخدمة المواطن .[3] فالبطئ في أداء العمل وهدر الوقت والأموال والروتين وتأخير إنجاز المعاملات وكسر القوانين والخروج عن المألوف وغيرها من مظاهر البيروقراطية وأثارها التي ضاق بها الناس ضرعاً وتذمراً وأضحت تؤثر أيضاً في بطئ دوران عجلة المشاريع التنموية وتؤخر برامجها . ففي الوفرة المالية التي حدثت نتيجة لإيرادات النفط عام 1973 - 1974 ساعدت على تعظيم الإنفاق على العديد من المشاريع والبرامج التنموية إلا أن انتهازية البيروقراطية وفي ظل غياب الرقابة الفاعلة وبروز العقود والصفقات بأحجام ومبالغ هائلة لم يشهد لها مثيل في السابق ، ساعد القطاع الخاص ليكون متواطئاً في أكثر الحالات مع البيروقراطية لممارسة الفساد الإداري والمالي وتكوين الثروات ، مما ساهم في إهدار الأموال اللازمة لإحداث نهضة تنموية .[4]

ثانياً : الفساد الإداري والمالي في ظل السلطة والثروة

يعرف بعض من ذوي النظر السلطة على أنها " علاقة نفسية تلبي في ضوئها جهة مطاليب جهة أخرى . وتسخر في هذا السياق طاقات كثيرة من أجل ديمومة هذه العلاقة ".[5] وهناك تعريف أوضح للسلطة يعرفها على أنها " القدرة على تحقيق النتائج المنشودة ، أو فرض إرادة أحد على أحد ".[6] وهذا يتوقف على نمط إستغلال السلطة، ولا يختلف تعريف السلطة السياسية أو الإقتصادية أو العسكرية عن هذا التعريف,

1 سعد عواد الظفيري ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ، مصدر سابق ، ص 330 .

2 عياد محمد علي باش ، الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ، مصدر سابق، ص 47 .

3 http : //WWW.Transparency . org.

4 محمد المعموري وآخرون ، مصدر سابق ، ص 103 .

5 محمد جواد أرسطا ، مصدر سابق ، ص 226 .

6 المصدرنفسه ، نفس الصفحة .

لأنها تشترك كلها في أمر واحد وهو القدرة على أداء عمل ما أو نقل الإرادة إلى حيز الفعلية. وبكلمات أخرى أن صاحب السلطة هو الذي يستطيع تحقيق مقصوده وتحقيق إرادته في الخارج مما دفع ماكس فيبر (1864-1920) إلى تقديم تعريف قريب في المعنى المتداول للسلطة إذ يعرفها على أنها " المقدرة على فرض إرادة فرد ما على سلوك الآخرين " .[1]

أما الثروة فهي مفهوم قديم متغير عبر العصور ، تناوله العديد من المفكرين كان من بينهم كانتيون ممهد الفكر الكلاسيكي الذي يرى بأن الأرض هي مصدر الثروة والعمل هو القوة التي تنتج هذه الثروة وأن جميع الطيبات المادية مكوناتها ، فالأرض هي الينبوع أو المادة التي يحصل منها الأفراد على الثروة بالتعاون مع العمل البشري الذي يبيح هذه الثروة ، وعليه فالأرض والعمل يشاركان بنفس المقدار في خلق الثروة . ويذهب إلى أبعد من ذلك ليعطيها مفهوماً ذاتياً يشمل الموارد الغذائية ووسائل الراحة والسعادة التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية .[2]

ومع آدم سمث (1723 - 1790) خطى مفهوم الثروة أولى خطواته الفكرية وذلك في كتابه (ثروة الأمم)[3] ، إذ تعتمد الثروة عنده على رأس المال لأنه الوسيلة لزيادة الإنتاج وتطويره من خلال تطوير العمل المانيفكتوري.[4] تلي هذه الخطوة خطوات أسرع ليتحول عبرها مفهوم الثروة من موارد طبيعية (زراعية ، معدنية) إلى تجارية ، فصناعية ومؤخراً بشرية ، حيث يقال بأن الموارد الطبيعية ليست ضرورة أو عاملاً حاسماً في ثراء الدول وازدهارها .[5] إن الثروة هي مصدر من مصادر التمويل اللازم للدولة من أجل القيام بالوظائف الأساسية تجاه شعوبها . فالتمويل ضروري من أجل التنمية ، وقد أجمع الرأي النقدي في الأمم المتحدة المنبثق عن " التمويل من أجل التنمية " على ضرورة قيام الدول بتشجيع حلول التنمية التي يتم التوصل إليها محلياً وإستثمار موارد الثروة المحلية لتمويل التنمية المستدامة والنمو الإقتصادي على المدى الطويل .[6] ولكن الاعتماد على المورد يترك تأثيره على الحكومات ويجب على كل

1 جون كينيث جالبرث، تاريخ الفكر الإقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت، 2000، ص 8 .

2 عبدعلي كاظم المعموري ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، الجزء الأول من البابليين إلى الطبيعيين ، مطبعة الميناء ، العراق، 2006 ، ص 253 .

3 جون كينيث جالبرث ، مصدر سابق ، ص 88.

4 عبدعلي كاظم المعموري ، تاريخ الأفكار الإقتصادية ، الجزء الثاني من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية ، ط1 ، مركز حمورابي ، العراق ، 2007 ، ص 17 .

5 عبدالنبي العكري ، قضايا الإصلاح والديمقراطية والتنمية والحقوق ، ط 1 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ، 2004 ، ص 191 .

6 David M. Luna, Fighting Corruption and Safeguarding Integrity : Ashared Responsibility Based on Prevention and Transparency , Center for International Private Enter prise Washington D.C, 2003, P. 7.

حكومة تملك قوة وفعالية أن تتمكن من إخماد بعض المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يسببها الإعتماد على المورد . ولكن الأخير يميل إلى التأثير على الحكومات نفسها فيجعلها أقل قدرة على حل مشاكلها وأكثر ميلاً إلى مفاقمتها . فعندما تحصل الحكومة على عائدات أكثرمن النفط أو المعادن أو الذهب أو الأخشاب وغيرها فانها تصبح أكثر عرضة للفساد وذلك لعدة أسباب من أهمها كبر حجم العائدات الاتية من المورد, فالحكومة يمكنها إستيعاب وتتبع كميات محددة من الأموال إلا أنها لا يمكنها إدارة فيض الثروة التي يدرها المورد بفعالية[1] ، مثال يورد هنا بخصوص أنغولا (1996 - 2001) من أن (80 - 90%) من إيرادات الحكومة الانغولية تأتي من صناعة النفط لكن في بعض السنوات لم يدخل (40%) من إجمالي الإنتاج المحلي الخزينة بل تم إخفاؤه في حسابات سرية .[2]

وقد جاءت العديد من الدراسات لتظهر أن الإقتصاديات التي تعتمد على الموارد تنمو ببطء أكثر من تلك الإقتصاديات التي تفتقر لها. واحدى هذه الدراسات هي دراسة البنك الدولي للأداء الإقتصادي خلال التسعينات من القرن المنصرم لدول تملك قطاعات تعدينية كبيرة,أن الدول ذات القطاعات التعدينية المتوسطة (6- 15%من مجمل الصادرات) هبط ناتجها المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد بمعدل (7. 0%) سنوياً عبرعقد من الزمن , بينما وصل هذا المعدل في الدول ذات القطاعات المعدنية الكبيرة (15- 50 % من مجمل الصادرات)إلى (1.1%) سنوياً، ووصل هذا المعدل في الدول ذات القطاعات التعدينية الضخمة أكثر من(50 % من مجمل الصادرات) إلى (2.3 %) سنوياً . وقد شهدت الدول التعدينية بمجموعها هبوطاً في ناتجها المحلي الإجمالي وصل إلى(1.15%) سنوياً بالنسبة للفرد الواحد . وهو هبوط يشكل(11%) على مدى العقد الزمني . وهذا ليس فقط سجل كارثي في الأسس الإقتصادية وإنما يخلق مضاعفات إقتصادية وإجتماعية وسياسية . [3] والجدول (6) يبين درجة إعتماد (36) دولة على الموارد ودرجة الفساد فيها .

4 مايكل روس ، لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيراً ، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، مصدر سابق، ص ص 52 - 93 .

2WWW.World Bank.org /public sector /anti corruption /cormac.htm.

3 مايكل روس , مصدر سابق ، ص ص 46 -47 .

جدول (6)

إعتماد الدول على الموارد ودرجة فسادها

التعدين			النفط		
الدولة (1)	درجة الاعتماد (2)	الفساد (3)	الدولة (4)	درجة الاعتماد (5)	الفساد (6)
بوتسوانا	35.1	5.7	انغولا	68.5	1.8
سيراليون	*28.9	2.2	الكويت	49.1	5.3
زامبيا	*26.1	2.5	الامارات	46.3	5.2
الامارات	18.2	5.2	اليمن	*46.2	2.6
موريتانيا	*18.4	4.4	البحرين	45.7	6.1
البحرين	16.4	6.1	جمهورية الكونغو	40.9	2.2
بابوا غينيا الجديدة	14.1	2.1	نيجيريا	39.9	1.4
ليبيريا	*12.5	-	عمان	39.5	6.3
النيجر	*12.2	-	الغابون	36.1	-
تشيلي	11.9	7.4	السعودية	34.3	4.5
غينيا	11.8	-	قطر	33.9	5.6
الكونغو	*7.0	2.2	الجزائر	23.6	2.6
الاردن	6.3	4.6	بابواغينيا الجديدة	21.9	2.1
بوليفيا	*5.8	2.3	ليبيا	19.8	2.1
توغو	*5.1	-	العراق	19.4	2.2
جمهورية افريقيا الوسطى	*4.8	-	فنزويلا	18.3	2.4

بيرو	4.7	3.7	النرويج	13.5	8.8
غانا	*4.6	3.3	سوريا	13.5	3.4
بلغاريا	4.0	3.9	الاكوادور	8.6	2.2
انغولا	*3.6	1.8	بوتان	6.8	-

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على المصادر الاتية:-

1- مايكل روس ، لعنة الموارد الطبيعية كيف يمكن للثروة أن تجعل منك فقيراً ،نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي ، ط1 ، الأهلية للنشر ، الاردن ، 2005 ، ص 49 .

2-منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد ,على موقع الانترنيت:

http:// WWW.Transparency.org/ cpi/index.htm1≠cpi.

ملاحظة : درجة الإعتماد على التعدين = الصادرات التعدينية غير النفطية / الناتج المحلي الإجمالي GDP. و درجة الإعتماد على النفط = صادرات النفط / الناتج المحلي الإجمالي والأرقام تعود إلى عام 1995 .

* صنفت من قبل البنك الدولي كدول فقيرة غارقة في الديون .

- عدم وجود درجة للدولة حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2003.

إن التزاوج بين السلطة والثروة يولد الفساد، لأن كثير من النظم السياسية لاسيما في الدول النامية إعتمدت أساليب تخرج عن نطاق دورها ومارست تأثيراً قوياً على دوائر المال ورجال الأعمال وأصحاب الثروة حتى أصبحت تمثل مصدر خطر كبير على هذه الدول ،إذ تجعل المنافع المتبادلة رجال السلطة يقومون بحماية رجال الأعمال ، بينما يقوم الآخرون بدورهم عندما يقدمون كل أسباب الدعم المالي لمن يحكمون . مما يظهر صورة للفساد المزدوج في الحياة السياسية والإقتصادية على حد سواء إذ يؤدي إلى ممارسة أصحاب السلطة والمدعمون منهم دور يساعد على الاحتكار ويحمي الفساد ويستنزف إمكانيات المشروعات الإقتصادية وعوائد الشركات التجارية .[1] كما أن إقتناع الحكومات بأن سلطاتها مطلقة وأن الشعوب ليست شريكة معها في الثروة وفي سلطة القرار جعلها تتصرف وكأن لها وحدها حق السيادة المطلقة على القرار وعلى الموارد فهي التي تعطي وهي التي تمنع وبذلك إندمج المال العام مع المال الخاص وإستغلت ثروات الشعوب من قبل حكوماتها مع بعض التفاوت بين دولة وأخرى .[2]

وحتى في ظل وجود القوانين فأن وجود الفساد الكبير وشيوعه يحول دون إعتراض الأفراد خوفاً من معاداة من هم في السلطة والتعرض للأذى الشخصي مما يؤدي إلى مصادرة حق المواطن في الاعتراض على أي إستغلال للسلطة فتكون الحكومة قائمة على إحتكار السلطة وعنف الدولة في ظل نظام سياسي شمولي مما يؤدي تزايد معدلات الفساد .[3]

1 مصطفى الفقي ، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الامريكية ، واشنطن ، يونيو ، 2003 ، ص 2 .

2 يوسف خليفة اليوسف ، دراسة حالة الامارات العربية المتحدة ،مصدر سابق ، ص 581 .

3 زكي حنوش ، مصدر سابق ، ص 9 .

ثالثاً : الفساد الإداري والمالي في ظل ثقافة العولمة والجريمة المنظمة

تبين لنا مما سبق أن تكون السلطة من خلال البيروقراطية أدى إلى فساد إداري ومالي وتزايد الأخير مع الاستغلال المفرط للثروات مما أدى إلى تفاقم مشاكل الدول . وهناك رؤيا على الصعيد الدولي مفادها أن إنتشار الفساد يؤثر سلباً في أمن الدول وإستقرارها، فالفساد لم يعد مشكلة داخلية وإنما أصبح مشكلة دولية ، فهو يقوض المؤسسات والقيم الديمقراطية وأسس العدل وحكم القانون ويهدد المشاريع التنموية،كما أن المجتمع الدولي قلق حيال العلاقة بينه وبين الجرائم وخاصة الجرائم الإقتصادية والمالية كجريمة تبيض الأموال، لاسيما وأن حالات من الفساد تتعلق بكميات ضخمة من الأموال التي تشكل جزءاً لا يستهان به من ثروات الدول وخاصة النامية ومواردها ، مما يهدد بشكل خاص إستقرارها السياسي ومشاريعها التنموية .فضلاً عن أن إمتلاك الثروات الشخصية بصورة غير قانونية تلحق الضرر بالإقتصاد المحلي والدولي كما بينا سابقاً وذلك في حال إنتقال هذه الأموال غير المشروعة من دولة إلى أخرى .[1]

ولبيان الترابط بين الفساد والعولمة والجريمة علينا أولاً توضيح هذه المفاهيم ليتسنى لنا معرفتها ومن ثم إدراك تأثيرها في إنتشار الفساد وتأثير الأخير فيها .

1- الفساد والعولمة :-

تعددت وتنوعت التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة وذلك لتعدد مواقع الرؤية حولها وإختلاف الأنساق التي تعود إليها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو إنحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم إزائها بالرفض أو القبول ، فبات من الصعب تحديد تعريف دقيق لهذه الظاهرة التي يعدها البعض بمثابة نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وآلياته . وتمثل العولمة أعلى مراحل الامبريالية إذ تعرفها الأدبيات الغربية على ((أنها زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات إنتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات)) .[2]

بينما يعرفها (روبرت رايخ) على ((أنها إندماج أسواق العالم في حقول التجارة والإستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة والتقانه ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح كل هذه الأسواق سوقاً واحداً كالسوق القومية . وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى إختراق الحدود القومية ، والإنحسار الكبير في سيادة الدولة ، وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات)) [3] .

1 داود خير الله ،مصدر سابق ، ص416.

2 محمد طاقة ، العولمة الإقتصادية ، ط1 ، بغداد ، 2001 ، ص 41 .

3 سناء كاظم كاطع ، الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة ، مصدر سابق ، ص 21 .

إن العولمة هدفها تهيئة الأجواء العالمية لمرحلة إقتصادية جديدة تتميز بعدة أنماط حديثة مثل إنفتاح كل ما هو محلي على العالم الخارجي وإلغاء التمركز الصناعي والمالي نتيجة القدرة الهائلة في الحركة وتغيرات نمطية سريعة في الإنتاج والإستهلاك والإستثمار وزيادة إرتباط وإندماج الهوامش بالمحاور وإلغاء أدوار الحكومات في الداخل والخارج ولو بنسب متفاوتة وربط الإقتصادات الوطنية بمصالح الشركات الكبرى وإستخدام فائق الإتصالات الحديثة لإتمام الصفقات الإقتصادية .[1] وبالرغم من كل ما تقدمه العولمة الا أنها تحمل في ثناياها علاقات وظواهر خطره من ضمنها نشاط الفساد والإفساد المستفيد من الثورة التقنية (التكنولوجية) التي أصبحت كما يصفها غارودي كالنبوءة الثقيلة للقديس اوجستان التي تصف العبادة الوثنية بأنها " إضطهدت البشرية في صيغة يديها !" وهو حال الثورة التقنية اليوم فهي بكل ما تحمله من معاني التطور قد اضطهدت البشرية من خلالها فالعقل البشري من خلال هذه الثورة اكتشف أسرار الطاقة النووية التي لها استخداماتها المهمة في تطوير الحياة البشرية ثم سرعان ما أسفر عنها قنبلة ألقيت على مدينة (هيروشيما) اليابانية وقتلت في لحظة واحدة (70) ألف شخص أي ما بذله (جنكيز خان) في أسبوع لاقامة هرم من (10) آلاف جمجمة في أصفهان يمكن أن يحدث اليوم بفعل هذه الثورة وبكبسة زر أن يبيد ما يعادل (12) مرة عدد سكان الأرض .[2] وهكذا فإن العولمة وما تحمله من ثورة تقنية تتمثل بالمعلومات والإتصالات تتطابق مع مثال القديس اوجستان. كما أن العولمة ستفتح عقول كثير من مواطني الدول الفقيرة على وسائل ومستويات معيشية مرتفعة الأمر الذي يشجع على زيادة التطلعات برغم ضعف الإمكانيات ، قد تؤدي إلى حالات فساد الهدف من ورائها العيش في مستوى الرفاهية المطلوبة من وراء تلك التطلعات (مبدأ المحاكاة) ، خاصة في ظل هذا النظام الذي يعتمد على الفلسفة الإقتصادية الليبرالية الهادفة إلى تصحيح المسار الإقتصادي القومي ونقله من نظام يعتمد في إدارة شؤونه الإقتصادية على التخطيط إلى نظام السوق .[3] الذي يهدف إلى إتمام مسيرة الإصلاح الإقتصادي والهيكلي اللازم لتخليصه من براثن الركود الإقتصادي وإقامة قطاعات إقتصادية جديدة قادرة على إدخال الإقتصاد القومي في عالم النمو الإقتصادي الذاتي .[4] وتذهب هذه الرؤيا إلى أبعد من ذلك لتجد في الخصخصة التقليل من درجة الفساد من خلال رفع يد الحكومة عن الموجودات وتحويل امتيازات ونشاطات موظفي الحكومة إلى خيار السوق والقطاع الخاص.

1 محمود خالد مسافر ، العولمة الإقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 89 .

2 وجيه غارودي، حفار والقبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2000 ، ص ص 96 -98 .

3 سمير اللقماني ، منظمة التجارة الدولية – آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا المستقبلية ، المكتبة الوطنية ، الرياض ، 2004 ، ص 20 .

4 عبده محمد فاضل الربيعي ، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص 25 .

إن عملية التحول هذه ظلت محفوفة بمخاطر الوقوع في الفساد بسبب تشابه حوافز الفساد فيها مع تلك التي تنشأ من منح العقود والإمتيازات فبدلاً من رشوة مؤسسة حكومية للحصول على العقود والإمتيازات تقوم الشركات التي ترغب بشراء المؤسسة الحكومية برشوة المسؤولين الحكوميين في سلطة الخصخصة أو المسؤولين في المراتب الحكومية الأعلى ، كما قد تدخل الرشوة ضمن لائحة المؤهلين لدخول المناقصة أو تدفع لتحديد عدد الداخلين لها .[1] وضمن الإطار نفسه يلاحظ أيضاً أن جزءاً كبيراً من القطاع العام في العديد من الدول تمت خصخصته بشكل واسع وسريع وفي أحياناً كثيرة بعيداً عن علم المهتمين بشراء هذا القطاع من الصناعيين والتجار أصحاب الأعمال وجرى عرض مصانع عامة كبيرة جداً (أنشأت بملايين العملات الصعبة) بالمزاد والبيع دون إعلان سابق عنها فكانت من حصة اولئك البعيدين جداً عن مجالات عمل تلك المؤسسات (المخصخصة) الصناعية والإنتاجية .

وفي الغالب كان أعضاء الطبقة المتنفذة أو اولئك الصفوة المالكة لأرصدة مفتوحة هم من إشتروا تلك المؤسسات التي آلت ملكيتها إليهم فإنتقلت من القطاع العام إلى الخاص البعيد عن فهم مساقات العمل الصناعي أو التجاري أو إدارة المؤسسات الإنتاجية ، فضلاً عن كون البيع قد تم بالعملات المحلية بأسعار رخيصة ولفئات لم تجد لها منافساً يجاريها وآلية بيع فاسدة خسرت تلك الدول مشاريعها العامة وإستبدلت موارد الدولة بموارد لا قيمة لها من العملات المحلية مما سبب تبديد للثروات وضياع لموارد المجتمعات ، إلا إنه وبالرغم من حدوث صفقات الفساد هذه خلال عمليات الخصخصة, إلا أن النتيجة النهائية تضع الأمر ضمن دائرة منافسة خاضعة لنظام السوق .[2]

ومن متطلبات العولمة أيضاً تحرير الإستثمارات الأجنبية من القيود التجارية وبروز دور الشركات المتعدية الجنسية بشكل كبير وتسهيل سيطرتها على القطاعات الاقتصادية والخدمية الأساسية في الكثير من الدول وخاصة النامية. فإن ذلك سيؤدي إلى حرمان الكثير من تلك الدول والشعوب من ملكيتها لثرواتها وتحويل الملكية إلى رأس المال الخارجي . ويتم ذلك عبر آليات الفساد تمرر من خلالها صفقات تلك الشركات ، فقد كشفت إحدى الفضائح في سنغافورة عن تورط عدة شركات متعدية الجنسية مع مسؤول كبير في هيئة الخدمات العامة ، إذ تمت رشوة المسؤول للحصول على معلومات سرية حول العطاءات . ومما نتج عن هذه الواقعة وضع (5) شركات متعدية الجنسية متورطة في الفضيحة على اللائحة السوداء بينما أودع المسؤول في السجن وحكم عليه بـ (15) عام.[3]

ويرى الكثير من الإقتصاديين المبشرين بالعولمة وتحرير قوى التنافس والتسابق أنه سيتم توجيه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية (الإتجاه الكفؤ للإقتصاد) مما يؤدي إلى تزايد مستمر في

1 سوزان روز أكرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص 73 .

2 سوزان روزأ كرمان ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص77 .

3 المصدرنفسه ، ص 62 .

حركة الإنتاج على الصعيد العالمي بما يلبي الحاجات البشرية بشكل أفضل وصورة أجمل ولكن ما حدث هو العكس ، فقد إتجه العالم نحو إستقطاب شديد في الفقر المدقع [1] ، إذ تسود علاقة عرضية مباشرة بين أرباح الشركات التي تغذيها العولمة والفقر العالمي .

فالقوى الصناعية الحديثة تمتلك (70%) من ثروة العالم ولا يوجد فيها سوى (28%) من سكان العالم ويبلغ دخل الفرد فيها (4 - 7) أضعاف معدل ما هو عليه في الدول النامية التي تضم ثلاثة أرباع سكان العالم ، وبينما تنمو بعض الدول النامية بشكل سريع إلا أن التفاوت بين الأغنياء والفقراء لا يتقلص لان كلا العنقودين ينموان بنسب مماثلة ويمكن للنمو السكاني السريع أن يخفض الدخل الفردي وتجري نسبة كبيرة من التجارة والإستثمار ضمن الدول الصناعية الغنية بينما تتدفق حصة قليلة تماماً بينها وبين الدول النامية .[2] ويجري اليوم تركيز شديد في الثروة وتكديس أعمى للأموال سواء كان على مستوى الدول أم على مستوى الأفراد وداخل الدولة الواحدة أيضاً فأن ما يقرب من خمس سكان العالم الذين يعيشون في أعلى الدول دخلاً وأكثرهم مورداً يحصلون على ما يلي :

- 68% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 82% من صادرات العالم.
- 86% من الناتج الإجمالي.
- 74% من خطوط الهاتف في العالم.

بينما ما يقارب من خمس السكان الذين يعيشون في أشد الدول فقراً وأخفضهم دخلاً يحصلون على(1%) فقط من الناتج الإجمالي العالمي.[3] وفي ظل هذا التفاوت الهائل فلا غرابة من أن تكون الدول النامية هي الأكثر فساداً .

2- الفساد والجريمة :-

تعني الجريمة مختلف أصناف السلوك التي تعاقب قوانين الدولة مرتكبيه ، وتصنف إلى نوعين هما الجنح والجنايات والأخيرة هي أكثر خطورة وتتلقى أحكاماً بالسجن مدداً أطول .[4] والجرائم على إختلاف أنواعها تستنزف الكثير من الطاقات والإمكانات البشرية والإقتصادية وتولد أضراراً إجتماعية وإقتصادية ونفسية وحضارية على مسيرة التنمية والتقدم في المجتمع الذي تحصل فيه . وترتبط الجرائم بالتركيب الثقافي والإجتماعي للمجتمعات التي تعاني منها حيث أن أعلى معدلات الجرائم غالباً ما تقع بين فئة

1 محمد الحسيني الشيرازي ، مصدر سابق ، ص348

2 معهد الدراسات الستراتيجية القومية في واشنطن ، (تحديات قرن العولمة تقرير عن مشروع العولمة والأمن القومي)، مجلة الحكمة ، بيت الحكمة ، العدد (24) ، مارس ، 2002 ، ص 76 .

3 محمد الحسيني الشيرازي ، مصدر سابق ، ص 349 .

4 قيس النوري ، الانثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، ط1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، الاردن ، 2001 ، ص 220 .

الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (15-20) سنة وهذا يعني أن أهم مصادر الثروة البشرية المطلوبة للتنمية يكون أخطر مورد للجريمة التي تهدد تقدم رخاء المجتمع ، ولا يقتصر هذا التنوع والإختلاف على الجرائم بل ينطوي على الفئات الإجتماعية المختلفة التي يرتبط بها مرتكبوها حيث تشير الكثير من الدراسات إلى إن الطبقات الدنيا (الفقيرة) في المجتمع تكون أكثر إستعداداً لإرتكاب الجرائم من الطبقات الوسطى أو العليا . وتؤكد هذه الدراسات على وجود صلة بين المكانة الإقتصادية والإجتماعية وبين معدلات تعرض الأفراد للإعتقال بتهم جرمية كالإحتيال والسرقة والسطو ..الخ .

وإن إحتمال إعتقال وإدانة أفراد هذه الطبقة الفقيرة عند إرتكاب الجريمة أكبر مما هو عليه بالنسبة لمرتكبي الجرائم من الطبقات الغنية.[1]

أما عن الجرائم التي يرتبط بها أفراد الطبقات الوسطى والغنية فتسمى (جرائم ذوي الياقات البيضاء)، وأن أول من أشار إلى هذا النوع من الجرائم هو العالم الامريكي (ادون سذرلاند) وهو بذلك لا يقصر مفهوم الجريمة على ما ذكر سابقاً بل ويشملها أيضاً جرائم ذوي الياقات البيضاء [2] (الرشوة ، الإبتزاز، بيع سندات مزورة ، تحاشي دفع الضرائب القانونية ...الخ) وفي هذه الجرائم ما يرتكب في أثناء إشغال مناصب كبيرة في الدولة كما حصل في فضيحة (ووترغيت) * في الولايات المتحدة . [3] وهذا النوع من الجرائم الحضرية بالغة الخطورة والتأثير خصوصاً من النواحي المالية لصعوبة ضبطه أو اكتشافه ، بالإضافة إلى سهولة ويسر الفرص التي تتاح لإرتكابه ، فضلاً عن تردد المؤسسات القانونية والقضائية أو إحجامها في الإقدام على تسمية المتورطين بهذه الجرائم أو معاملتهم كما تعامل بقية المجرمين العاديين خارج السلك الوظيفي أو الرسمي . وتعمل الجرائم المنظمة من خلال شركات عمل أو صناعة أو خدمات, إلا أنها في الحقيقة تمارس جرائم مختلفة كالقمار وتسويق المخدرات والبغاء وغيرها وتأخذ شكل المافيات وقد تمارس أعمالاً قانونية مشروعة إلى جانب ممارساتها الإجرامية وتشترك هذه التنظيمات في أمريكا

1 قيس النوري ، مصدر سابق ،ص224.

2 عايد عواد الوريكان ،نظريات علم الجريمة ، ط1،الشروق ، الأردن، 2004،ص28 .

* ملخص هذه الفضيحة في عام 1972 تم تشكيل لجنة في الولايات المتحدة لإعادة انتخاب الرئيس الامريكي (نيكسون) بسبب قرب إنتهاء مدة ولايته ،وتولت هذه اللجنة جمع التبرعات ،ثم قامت بتنفيذ عدة عمليات غسيل الأموال التي كان يتم التبرع بها للحملة الانتخابية وفي إحدى هذه العمليات قام مدير شركة الطيران الامريكية (جورج سباتر)بالترتيب لإنشاء شركة وهمية لبنانية تحت إسم (عماركو) والتي قامت بدورها بتقديم فواتير مزورة على أنها قيمة العمولات المتحققة لهذه الشركة عن مبيع قطع الطائرات لشركة طيران الشرق الأوسط ومن ثم قامت شركة الطيران الامريكية بدفع قيمة هذه الفواتير المزورة حيث قامت شركة (عماركو) بإيداع هذه العمولات في إحدى البنوك السويسرية ومن ثم تحويلها برقياً إلى حسابهم في نيويورك وقام مندوب الشركة هناك بسحب المبلغ نقداً (100) ألف دولار أمريكي ومن ثم تسليمها إلى (جورج سباتر) الذي قام بدوره بتسليمها إلى لجنة إعادة إنتخاب الرئيس .

3 السيد هاشم مير لوحي ، أمريكا بلا قناع ، ترجمة علاء الرضائي ، ط 1 ، الغدير ، بيروت ، 2003 ، ص 136 .

كما مر سابقاً في الحملات الانتخابية وغيرها من الأنشطة السياسية لتقوية مركزها والحصول على دعم بعض المسؤولين لتمشية بعض معاملاتها ومشروعاتها التي قد تكون قانونية في الظاهر .[1]

والجريمة المنظمة عبر الحدود يقوم بها مجموعة من الأفراد الذين يربطهم بنيان منتظم يستمر لمدة معينة ويدفعها الجشع وتستخدم العنف أو الرشوة للحصول على المال أو النفع المادي ويكون عملها في أكثر من دولة .[2] .

وفيما يرى الإطار الدولي أن كل سلوك ينطبق عليه تعريف الفساد هو عمل مخالف للقانون سواء كان مصدر هذا القانون معاهدات ومواثيق أو قوانين محلية ,إلا انه لا يدخل كل سلوك فاسد في إطار الجريمة المنظمة . فعلى سبيل المثال قطاع الأشغال العامة ومشاريع البناء التي تشترك في تمويلها شركات و مؤسسات أجنبية وصفقات قطاع الدفاع وشراء الأسلحة التي تعد من أكثر القطاعات جاذبية للفساد, إلا أنها (بالرغم من ثقل وقعها على إقتصاد بعض الدول ومؤسساتها) لا تدخل في إطار الفساد المرتبط بالجريمة المنظمة . وقد تزايدت الجرائم المنظمة التي تدخل في إطار الفساد في الآونة الأخيرة نتيجة للتطورات التي شهدها العالم من عولمة أصبحت محط إهتمام شعبي واسع النطاق لدرجة أن يسمى القرن (21) بقرن العولمة التي تقرب كما يدعى ما بين الدول وتقيم شبكة من الروابط الواسعة وتكبل العالم والكون بأدوات حديثة ووسائل متطورة ، ويرتكز نظامها على الثالوث العولماتي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية) ، وما يتمخض عنه من خصخصة وإقتصاد سوق واتفاقيات سيئة الصيت من أخطرها إتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .[3] وفي ظل هذا التطور التكنولوجي العولماتي في وسائل الإتصال الالكترونية سهلت عملية الاتصال بين منظمات الجريمة الدولية وسرّعت في نقل الأموال بين الدول حيث قادت هذه الثورة التكنولوجية إلى تفاقم إرتكاب الجرائم التقليدية والمستحدثة بواسطة الكمبيوتر والانترنيت (الجرائم المعلوماتية أو الغش المعلوماتي) الذي تعرفه منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية على انه (كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الاموال المادية أو المعنوية يكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل التقنية المعلوماتية).[4] وتتمثل هذه الجرائم بالسطو على الحسابات المصرفية والتزوير وإمكانيات للتخريب ... وغيرها من الجرائم.

ومن الأمثلة على إمكانية إستغلال الثورة التكنولوجية (التقنية) في أعمال فساد ما جاء في تقرير عن نشاط دائرة الضرائب الامريكية من تمكن أحد الأشخاص من النفاذ إلى النظام الكمبيوتري لدائرة الضرائب

---

1 قيس النوري ، مصدر سابق ، ص ص 225 -227 .

2 داود خير الله ، مصدر سابق ، ص 416 .

3 سجاد الغازي ، (منك واليك عولمة .. تمارس القتل !) ,مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (24) ، آذار ، 2003، ص 16 .

4 عفيفي كامل عفيفي ، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة و القانون دراسة مقارنة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003 ، ص 33 .

الذي بلغت تكلفته أكثر من مليار دولار وتمكن هذا الشخص من أخذ اكثر من مليون دولار من هذه الدائرة [1].

وفي ظروف تسارع عمليات التحرير الإقتصادي في غير مراعاة للبعد الإجتماعي وعولمة الأزمات الإقتصادية والإفتقار والتهميش والبطالة وإنتشار العشوائيات الحضرية ونمو أطفال الشوارع وقصور مكافحة الفقر والعون الإنمائي والإنفاق الإجتماعي الحكومي .. الخ إزدهرت البيئة المولدة لتفاقم الجرائم التقليدية المرتبطة بالفقر لاسيما جرائم العنف ضد الأطفال والنساء . وقد عانت شتى الإقتصادات والمجتمعات من العواقب السلبية لتدويل وعولمة الجريمة الإقتصادية ,إذ وظفت منظمات الجريمة المنظمة إنجازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتحرير التدفقات المالية وخفض القيود على إنتقال الأفراد لصالح توسيع نشاطاتها الإجرامية ، وتمكنت من عولمة ما ترتكبه من جرائم الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال التي ترتب عليه عواقب إقتصادية وخيمة جراء إفساد الإقتصاد والمجتمع والمناخ الملائم لمضاعفة الإستثمار وإهدار المدخرات التي كان يمكن توظيفها في التنمية . وأدى ضعف وفساد سلطة الدولة أوعجزها عن بناء الدولة الحديثة القائمة على احترام حقوق المواطنة ومبادئ الشفافية والمساءلة إلى سطوة الجريمة المنظمة وإنفلات جرائم الفساد والإتجار العرقية مما ضاعف من الخسارة في الاصول الإنتاجية والموارد البشرية وإهدار الموارد اللازمة للتنمية إذ يرى (بيتر اندرياس) أن تطبيق العولمة الذي نتج عن اتفاقية نافتا (NAFTA) "إتفاقية تتعلق بالتجارة والإستثمار " على سبيل المثال كان له تأثير مباشر في زيادة إنتشار الجريمة المنظمة عبر الحدود المكسيكية بسبب تسهيل وتحرير المعاملات التجارية من دون إجراءات وضوابط قانونية كافية . [2]

وسنعرض هنا أهم جرائم الفساد العالمية في ظل العولمة .

1- **غسيل الأموال :** على الرغم من أن القوانين الوضعية قد حرمت الكثير من الجرائم التي تعود بالضرر على الفرد والمجتمع إلا أن العصر الحديث قد أظهر نمطاً جديداً من الجرائم وهو محاولة بعض المجرمين إصباغ الصبغة الشرعية للأموال المستحصلة من الجرائم المخالفة للقانون . وأن مصدر هذه الأموال بالدرجة الاولى مستحصل من بيع المخدرات وتجارة السلاح الممنوعة وممارسة البغاء والقمار وغيرها وقد حاول أصحاب هذه الجرائم بأحتراف شديد غسل هذه الأموال المجرمة المصدر عن طريق إلباسها ثوب الشرعية من خلال إجراء بعض التصرفات القانونية والتحويلات المالية المصرفية فظهر ما يعرف " بجرائم غسيل الأموال " والتي تعد من أخطر الجرائم التي تهدد النظام الإقتصادي والمالي للمجتمع الدولي وعرفتها إتفاقية فينا في عام 1988 بأنها " الأفعال التي من شأنها تحويل الأموال ونقلها مع العلم بأنها مستمدة من أي جريمة من جرائم المخدرات أو من فعل من أفعال الإشتراك في مثل هذه الجريمة

1 السيد هاشم ميرلوحي ، مصدر سابق ، ص 193 .

2 داود خيرالله ، مصدر سابق ، ص 417 .

بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم للإفلات من العواقب القانونية لأفعاله ، وكذلك إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال أو مصدرها أو مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمدة من فعل أو أفعال الإشتراك في مثل هذه الجريمة " .[1] والتعريف الأكثر شمولية لعناصر غسيل الأموال هو تعريف اللجنة الاوربية لغسيل الأموال الصادر عام 1990 والذي يعرفه على أنه " عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً لتجنب المسؤولية القانونية عن الإحتفاظ بمتحصلات هذا الجرم " .[2]

ولشدة خطورة هذه الجرائم أصدرت الامم المتحدة " إتفاقية باليرمو " وهي إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 .[3] خاصة أن الفساد لم يعد مقتصراً على المستوى المحلي فقط وإنما أصبح هناك تدويل للفساد . وتعد عمليات غسيل الأموال إحدى مظاهر الفساد الإداري والمالي ووسائله وترتبط إرتباطاً وثيقاً بالجرائم المنظمة وإرتبط ظهورها في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم بعصابات المافيا التي ظهرت كقوة إجرامية ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة وقيامها بشراء وفتح مشاريع ومحال ومصالح تجارية ضخمة بأموال قذرة ذات مصادر إجرامية .[4] وتتصف هذه الجريمة بصفتين :-[5]

1- جريمة تبعية تفترض وجود جريمة سابقة لها .
2- جريمة قابلة للتداول وتتخفى خلف قناع اجتماعي مبرر له .

وتتخذ عملية غسيل الأموال الالية التالية : (إيداع المبالغ المالية المتحصلة من الجرائم في حسابات جارية ومن ثم تجميعها في حسابات مصرفية مشتركة ، وهي حسابات ودائع الآجل وتمثل هذه العملية نوعاً من التوظيف للأموال يتم بواسطة صفقات إستثمار شركات مالية يقع مقرها في دول ذات نظم

---

1 هيام الجرد ، المد والجزر بين السرية المصرفية وتبييض الأموال دراسة مقارنة للقوانين التي تحكم السرية المصرفية وتبييض الأموال ، ط 1 ، منشورات الحلبي ، بيروت ، 2004 ، ص 90 .

2 يحيى حمد حسن ، معن عبود علي ، (غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر واجراءات مكافحته) ، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية ، كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة ,السنة (2) ، المجلد (1) ، العدد (4) ، 2006 ، ص 74 .

3 جديع فهد الفيلة الرشيدي ، مكافحة عمليات غسيل الأموال المصرفية في القانون الكويتي رقم (35) لسنة 2002 ، ط1،دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 13 .

4 عمار غالي عبدالكاظم العيساوي ،المسؤولية الجنائية عن جريمة تبييض الأموال (دراسة مقارنة) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية القانون، جامعة بابل ، 2004 ، ص 21 .

5 هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص 89 .

مالية متساهلة وهي تنشأ خصيصاً لمصلحة بعض المصارف ، وبذلك يتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة بنظر المجتمع لتعود وتدخل في الدورة الإقتصادية) .[1]

وغسيل الأموال لا يشمل المواد المستحصلة من تجارة المخدرات والعقاقير المحرمة فحسب بل يمتد ليشمل عائدات الجريمة كلها ومنها الأموال الناتجة عن الجرائم الخطيرة كالسطو والإختلاس والإبتزاز والخطف وسرقة الآثار والمقتنيات الفنية والتزوير الواسع النطاق للنقود والعملات وغيرها, إذ تشير التقديرات إلى أن نصف مجموع هذه العمليات مصدرها تجارة المخدرات ، أما النصف الآخر فيأتي من مصادر متنوعة كالإحتيال والسرقة والتزوير .. الخ, وقد تفاقمت عمليات غسيل الأموال بشكل كبير ومتسارع ,إذ تشيرالإحصائيات الدولية أن عمليات غسيل الأموال تتراوح ما بين (950) مليار و (1.5) ترليون دولار متجاوزة بذلك حجم التجارة الدولية للبترول وموازية إلى(5-7%) من الناتج الإجمالي العالمي و (8%) من إجمالي التجارة العالمية . [2] ولضخامة هذه الأموال يرى البعض انه يمكن أن يكون لها آثار إيجابية في الإقتصاد إذا ما إستخدمت في مشروعات إنتاجية متوسطة وطويلة الأجل فهي توفر فرص عمل أي تخفض البطالة ومعدلات التضخم .[3] إلا أن غاسلي الأموال يهدفون إلى إيجاد قناة شرعية لتغطية أموالهم وهم ليسوا معنيين بالجدوى الاقتصادية لاستثمار رؤوس هذه الأموال . كما قد يكون مصدر هذه الأموال ناتجاً عن تهرب ضريبي مما يحرم خزانة الدولة من أموال كان يمكن لها أن توجه نحو خطط تنموية مما يحقق المصالح العليا للمجتمع ويحفظ التوازن الإقتصادي والإجتماعي .[4]

يعد غسيل الأموال منشطاً للفساد وشبكات الجريمة المنظمة . فالمسؤولون الفاسدون بحاجة إلى غسيل ما يحصلون عليه من رشاوى وأموال عامة بينما تحتاج شبكات الجريمة المنظمة إلى غسل ثمار جرائمها مستفيدة بذلك من توسع السوق المالي على المستوى العالمي ومستغلة للفوارق بين أنظمة الرقابة المطبقة في الدول إذ توسع نشاطاتها في غسيل الأموال لدى الدول أو المناطق التي تقل فيها الرقابة فيما يتعلق بتطبيق القوانين التي تحرم مثل هذه الأعمال ولا توجد أرقام دقيقة تقدر حجم الأموال التي يجرى غسلها إلا أن الجريمة المنظمة تلعب دوراً مهماً في أنواع مختلفة من الجرائم المالية التي تقدر قيمتها بـ (500) مليار يورو في السنة . [5] و الأمثلة على ذلك كثيرة في إيطاليا وروسيا (دول الاتحاد السوفيتي السابق) وغيرها .[6] فقد جاء في تقرير للمخابرات الكندية أن أهم مصدر لتمويل المافيا الايطالية (لاكوزا نوسترا)

1 هيام الجرد ، مصدر سابق ، ص 90 .

2 غازي صالح محمد ابراهيم منصوري ، (منظمة التجارة العالمية وآثارها الإقتصادية على الدول النامية) ، مجلة آفاق إقتصادية ، المجلد (25) ، العدد (97) ، 2004 ، ص 58 .

3 يحيى حمد حسن ، معن عبود علي ، مصدر سابق ، ص 78 .

4 عمار غالي عبدالكاظم العيساوي ، مصدر سابق ، ص 41 .

5 داود خير الله ، مصدر سابق ، ص 432 .

6 سوزان روز اكرمان ،الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص 54 .

هو التلاعب بالأموال العامة والمبالغ التي ترصدها الحكومات لدعم بعض السلع أو الخدمات تليها موارد الإتجار بالمخدرات ، كما أن الكثير من المسؤولين الروس قد دخلوا في شراكة مع شبكات الجريمة المنظمة لتهريب الأموال مما يشكل خطراً على الإستقرار الإقتصادي والسياسي الروسي .[1] وقد أفاد غاسلوا الأموال من سرعة التطور التكنولوجي سواء بالنسبة للحصول على المعلومات المالية أم سرعة نقل المال وسهولته بين الدول مما جعل مكتب الخارجية والكومنولث البريطاني أن يعتبر من غسيل الأموال شأناً عالمي لا يمكن أن يخلق من عدم إستقرار في المستوى الإقتصادي ، ولكونه يشكل تهديداً للحكومات فهناك ترابط بين تصاعد الجريمة الإقتصادية وبين عولمة الإجرام من جهة وغسيل الأموال والفساد من جهة أخرى .[2]

2- الإتجار بالإنسان :- وتشمل هذه التجارة على الإتجار بالرجال والرقيق الأبيض (النساء) والأطفال، ويقدر عددهم سنوياً ما بين (600 - 800) ألف ضحية إذ يجري تطويعهم وبيعهم في كافة الأعمال الجبرية أو الرق كالبغاء والأعمال المنزلية أو كعمال مرتهنين فيما يدعى (بمصانع العرق) أو العمل في الزراعة أو حملة سلاح في جيش وقوده الأطفال . وتعد هذه التجارة أحد أنشطة شبكات الجريمة المنظمة التي جذبتها الأرباح الطائلة وعدم توفر العقوبات الرادعة للفاعلين إن تم اكتشافهم أصلاً ، مما جذب شبكات الجريمة المنظمة لممارسة هذه الأعمال الإجرامية وشجع على ظهور منظمات إجرامية جديدة .[3]

سارعت منظمات الجريمة المتعددة الأعراق لاستغلال العولمة وما تضمنته من ظروف إنفتاح الحدود وضغوط الفقر وأحلام العيش في مجتمع الرفاهية التي ترسم ملامح صورها الدعاية الغربية لإستغلال الفقراء للسير وراء بهرجها ، فالتفاوت الشاسع في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية خلق عرض هذه التجارة من قبل طبقة الضحايا الراغبين في مهاجرة دولهم لتحسين ظروفهم المعيشية ، أما طلبها فخلق من قبل الطبقة الراغبة في الحصول على الخدمات المتاحة مما أدى إلى نمو وإنتشار هذه التجارة غير المشروعة وما نجده في روسيا (الاتحاد السوفيتي السابق) هو خير مثال على ذلك إذ أصبحت المافيا فيه قوية وإحتلت بنفوذها مواقع (الحزب الشيوعي الذي كان) ووظفت الفتيات في صناعة عريضة طويلة لبيع الجسد ساهمت في نشوئها عناصر ثلاثة : الفتيات الفقيرات والنظام السياسي المهترئ ومافيا صناعة الأجساد والرقيق الأبيض .[4]

كما أن من أفدح أشكال الفساد الذي شهده العالم مع بروز أفكار العولمة وتحرير التجارة وهيكلة الإقتصادات نمو مافيات الفساد لاستخدام الأطفال في عمليات شبيهه بما أسلفنا عن الإتجار بالرقيق

1 داود خير الله ، مصدر سابق ، ص 432 .

2 المصدر نفسه ، ص 433 .

3 المصدر نفسه ، ص 423 .

4 منتديات متن الساحل ، مصدر سابق ، ص 5 .

الأبيض, إذ يشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى أن أعداد كبيرة من هؤلاء الأطفال يسخرون (خاصة الفقراء منهم) في عمليات واسعة للبيع في دول جنوب شرق آسيا وكوريا إلى أسر أمريكية وأوربية نتيجة عدم وجود الرعاية والعناية والإفتقار لوجود القوانين الحامية للضعفاء من تسلط الأقوياء الذي يعود مرده إلى فساد الأنظمة السياسية في تلك الدول مما أدى إلى جعل دولهم مقراً غير مقدس للسياح الأثرياء الباحثين عن متع جسدية شاذة ورخيصة مع الأطفال الأمر الذي نتج عنه تدفق شواذ العالم الرأسمالي عليهم (دول تايلاند وكمبوديا وسريلانكا والفلبين) للحصول على رذائلهم بسعر رغيف الخبز الذي يسد رمق الجياع بائعي أجساد أطفالهم ذكوراً واناثاً ، إذ تشير منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسيف إلى أن آسيا وحدها فيها أكثر من مليون طفل يستخدمون لإغراض غير سوية فضلاً عن مليوني طفل في أنحاء العالم يتعرضون لنفس العمل .[1]

وشهدت تسعينات القرن الماضي نمو كبير لهذه الظاهرة في مختلف أنحاء العالم كان سببه العولمة والحروب المحلية وما خلفته من طبقة من النساء في أوضاع معدمة من الفقر والعوز جعلها فريسة سهلة لشبكات الإتجار بالإنسان بالإضافة إلى ما طالته الخصخصة التي رافقت التحول من النظام الإشتراكي إلى نظام الإقتصاد الحر من النساء بشكل خاص وغير متوازن فقد حرمنّ من الضمانات الإجتماعية التي كان يؤمنها النظام الإشتراكي (السابق)فأصبحن عاجزات عن الحصول على نصيب عادل من الأموال والحاجات العامة التي سيطر عليها أعضاء الحزب الحاكم سابقاً وشبكات الجريمة المنظمة . مما دعى إلى ظهور الآليات الدولية التي تصب معظم تركيزها على الجرائم الأكثر إدراكاً ضد الأشخاص والملكيات الخاصة مثل تهريب الأفراد والنساء لإستغلالهن جنسياً كمعاهدة باليرمو عام 2000 ضد الجريمة المنظمة عبر الدول .[2]

3- الإتجار بالسلاح :- جمعت في سنوات الحرب الباردة كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة فاقت كثيراً الحاجة إليها وإستغلتها شبكات الجريمة المنظمة ، فبتفكك أجهزة الدولة في دول المعسكر الإشتراكي السابق فتح بعض الأشخاص الرسميين الفاسدين أبواب مخازن السلاح على مصراعيها وأغرقت السوق بكميات هائلة من الأسلحة .[3]

ويحصل الإتجار بالسلاح بالأشكال الاتية :[4]

1- الإتجار القانوني بالسلاح : ويحصل بين الحكومات الرسمية للدول .

---

1 المصدر نفسه، ص 6 .

2 جوناثان م. واينر، تريفين ج .رول ، إتبع النقود تمويل العمليات غير القانونية لاستخراج الموارد ، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، مصدر سابق ، ص 260 .

3 http :// WWW.interpol.int/ public /THB/people smuggling Bridge Default . asp .

4 داود خيرالله ، مصدر سابق ، ص 426 .

2- **الإتجار المشكوك بقانونيته :** ويحصل عند انتقال الأسلحة من بعض الحكومات الرسمية إلى ثوار أو متمردين على الحكم في دول أخرى .

3- **الاتجار غير القانوني :** يكون لشبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود فيه الدور الرئيس بين المصدر والمستهلك .

ويقدر عدد قطع السلاح المتداولة في العالم بحوالي (500) مليون قطعة أي ما يعادل قطعة واحدة لكل (12) شخص في العالم مما خلف آثار مأساوية بالنسبة للخسائر البشرية فمنذ عام 1990 بلغ عدد ضحايا السلاح الخفيف المستعمل في (46) حرب ما يزيد عن (400) مليون قتيل (90%) من المدنين يشكل (80 %) منهم نساء وأطفال .[1]

وساهم الإتجار بالسلاح في تزايد الجرائم في المجتمع بما فيها تجارة المخدرات والإتجار بالإنسان وغسيل الأموال مما قاد إلى مستويات عالية من الفساد ، إذ غالباً ما تصاحب هذه التجارة العمولات والرشاوى للعسكريين والمسؤولين الرسمين الفاسدين كالعاملين في الجمارك والأمن . ويقدر حجم تجارة السلاح بحوالي (1%) من حجم التجارة الدولية إلا انه يشكل (50 %) من عمليات الفساد .[2]

تهدد هذه التجارة عالمياً سيادة الدول لإنتشارها وإستفحال الفساد بين أعداد كبيرة من المسؤولين والنشاط المتزايد لشبكات الجريمة المنظمة فهي تغذي النزاعات والحروب المحلية بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على مؤسسات الدولة . فشبكات الجريمة المنظمة تتمكن من خلال حصولها على الأسلحة أن تحمي مصالحها غير المشروعة بإشاعة الجرائم المقترنة بالعنف مما يؤدي إلى ضعف قدرة مؤسسات الدولة على حماية مواطنيها وفرض سيادة القانون, فيتخصخص الأمن وتنتشر ثقافة حمل السلاح للحماية الفردية وتكون النتيجة تعطيل دور الدولة وضعف مؤسساتها في ظل عدم وجود نظام تتبع دولي متماسك يمكنه تتبع تدفقات هذه الأسلحة إذ يتطلب ذلك أساليب مرهقة ووقتاً طويلاً من أجل طلب المعلومات من سلسلة من الهيئات والدوائر والمصنعين داخل الدول وعبر طرق عرض مشبوهة ، وإن وجدت مثل هذه الأنظمة فأنها تعتبر صعبة التنفيذ لافتقارها إلى وجود مسؤوليات واضحة ومحددة, مما يجعل من المحاسبة أمراً صعباً ,إلا أنه هناك عدة إتفاقيات إقليمية حول ضبط الأسلحة الصغيرة والخفيفة تندمج فيها الإجراءات من أجل إيجاد هكذا نظام .[3]

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مصدر للسلاح إذ تبلغ حصتها (47 %) من حجم التجارة الدولية للسلاح بينما تعد الدول النامية أكبر مستورد للسلاح إذ تبلغ حصتها (60 %) من

---

1 المصدر نفسه، ص 427 .

2 http :// WWW.Transparency.org.

3 كورين كروسين وآخرون ، من أين أتت ؟ أنظمة تتبع السلع ، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، مصدر سابق , ص ص 150 -152 .

مجمل هذه التجارة .[1] لتصبح بذلك أكبر سوق لتصريف هذه السلعة . وقد تقوم شبكات الجريمة المنظمة بالتشجيع على نشوب النزاعات والحروب المحلية لزيادة الطلب على الأسلحة ، ووصل الأمر في بعض الدول إلى إقامة مشاركة بين قوات جيشها ومنظمات المافيا .[2] وعليه نرى أن الفساد والبيروقراطية والسلطة والثروة والعولمة والجريمة المنظمة هي حلقات متصلة ببعض يكمل بعضها بعضاً . فالفساد وإن كان منتشراً في السابق بأرض خصبة كالبيروقراطية أوجدت الظروف الملائمة للسلطة والثروة إلا إنه في ظل ثقافة العولمة إستفحل وتطور فبات يأخذ أشكالاً عصرية صعبة الكشف في أحياناً كثيرة مما أذابه في بنية الجريمة وذابت به .

1 http: //WWW.Transparency.org

2 داود خيرالله ،مصدر سابق ، ص 429 .

الفصل الثالث

تحليل واقع الفساد الإداري والمالي في بلدان مختارة

المبحث الأول :- واقع الفساد الإداري والمالي في العراق

المبحث الثاني :- واقع الفساد الإداري والمالي في نيجيريا

المبحث الثالث :- واقع الفساد الإداري والمالي في سنغافورة

الفصل الثالث

تحليل واقع الفساد الإداري والمالي في بلدان مختارة

المبحث الأول : واقع الفساد الإداري والمالي في العراق

المبحث الثاني : واقع الفساد الإداري والمالي في نيجيريا

المبحث الثالث : واقع الفساد الإداري والمالي في سنغافورة

تمهيد

يتواجد الفساد الإداري والمالي في كل الدول ، إلا أن حجم هذه الظاهرة يختلف بين الدول ، فهناك من تكون فيها الظاهرة من الحجم الكبير أو المتوسط أو الصغير ، وهذا الحجم ينجم عن مجموعة من الأسباب السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية وغيرها .التي قد تختلف في درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة تبعاً للظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تمر بها هذه الدول . غير أن الجميع متفق على ضرورة مكافحتها لما لها من تأثيرات ضارة على النمو ومتطلبات العملية التنموية. ومن أجل ذلك تعددت الرؤى حول الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة تبعاً لنوع الأنظمة الحاكمة لهذه الدول دكتاتورية أم ديمقراطية ،رأسمالية أم إشتراكية مما أوجد لكل دولة طريقتها الخاصة التي قد تكون صحيحة أو غير صحيحة ، إلا أنها تهدف من خلالها تخليص دولتها من الفساد الموجود فيها.وسنتناول في هذا الفصل واقع هذا الفساد في كل من العراق ، ونيجيريا ،وسنغافورة ومبينين أسباب إرتفاع أو إنخفاض هذه الظاهرة في هذه الدول بالإضافة إلى تأثيراتها وطرق معالجتها .

المبحث الأول

واقع الفساد الإداري والمالي في العراق

يعد العراق واحداً من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، إلا انه في العراق أكثر إنتشاراً وسعة ،فقد إستفحل في جميع مفاصل الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية وحتى في علاقاته الدولية ،مما ترك تأثيراً سلبياً وتهديداً خطيراً على العملية التنموية فيه، فبات أنموذجاً للفساد على الصعيدين المحلي والدولي .

ويحاول هذا المبحث تسليط الضوء على حجم وأسباب وتأثير ومعالجة هذه الظاهرة.

أولا :- حجم الظاهرة

من الأهمية بمكان أن ندرك انه لا يوجد بلد في العالم خال من الفساد الإداري والمالي تماماً ، كما أن البلدان تتفاوت ليس في حجم الفساد فقط وإنما حتى في الإعتراف بوجوده ومكافحته .[1] والعراق من هذه الناحية إعترف بوجود الفساد الإداري والمالي فيه بشجاعة وبدأ بأتخاذ خطوات في مكافحة هذه الظاهرة التي تعد من أهم التحديات الضاغطة ، التي تواجه العراق في الوقت الحاضر، لاسيما وأنها ليست وليدة العراق الجديد ، أو نتاج العهد الحالي ، بل هي إرث بغيض ورثه منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1920 تحت الانتداب البريطاني والذي كانت نتيجته الترابط بين طغيان الإنتداب والفساد والذي قاومهما المجتمع العراقي بثورة العشرين ،[2] لتتقيد بعض حالات الفساد في الشأن الإقتصادي بشكل عام بتأسيس الدولة العراقية عام 1921 .[3] إذ لم تخلو الأخيرة من ممارسات فاسدة لأيتام العهد الملكي تتضمن إستغلال وظيفي وإغتصاب الأراضي وغيرها. [4]

وبرحيل النظام الملكي بعد الحرب العالمية الثانية لم يتطهر جهاز الدولة من العناصر الفاسدة بل كان أكثر وضوحاً وتجلياً في الإتفاقيات الإقتصادية الخاصة بأمتيازات حق التنقيب ونمط استخدام النفط ، مما ترتب عليه جمود أسعار النفط بشكل كبير أفقد العراق فرص عديدة للتنمية الإقتصادية وكرس حالة التخلف وتفاوت توزيع الدخول لصالح من هم أكثر ولاءاً للنظام القائم آنذاك .[5]

---

1 Peter Rooke , The UN Convention against Corruption In Transparency International , Global Corruption Report London and Sterling VA , Pluto press , Transparency International , 2004 , p . 205

2 سالم توفيق النجفي ، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال ،نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص809 .

3عبد الحسين جليل الغالبي ، مصدر سابق ، ص29 .

4 ليورا لوكيتز ، العراق : البحث عن الهوية ، ترجمة دلشاد ميران ، دير كراس ، اربيل ، 2004 ،ص120.

5 Transparency International [TI] , Global Corruption Report , Pluto press , London , 2004, < http :// WWW. globalcorruption report . org >.

وبقيام النظام الجمهوري عام 1958 شهد الفساد انتشاراً واسعاً وعلى كافة المستويات بدءاً من قيام العسكريين ببيع إجازات الاستيراد التي حصلوا عليها من خلال إستغلال مواقعهم في الدولة إلى مقاولين وبإعفاءات كمركية سخية وبدون مساءلة تذكر ليصل به الحال أن تصبح القرارات الإستراتيجية الإقتصادية والسياسية العامة وبشتى أنواعها وإجراءات تنفيذها تتخذ من قبل شخص واحد ليبقى الشعب لا يعلم ما يتخذ بإسمه من قرارات .[1] إضطرته فيما بعد إلى تأميم مورده الوحيد (النفط) ليتمكن من تجاوز ماكبل به من معاهدات ، ليسقط فيما بعد في نظام الحزب الواحد عام 1968 الذي سخر الموارد النفطية العراقية لخدمة مصالحه الشخصية وخططه المتهورة ،[2] التي استمرت إلى ما يزيد عن (3) عقود من الزمن ساد خلالها فساد صغير وكبير أدى في نهاية الأمر إلى إفلاس البلاد من خلال عمليات الاختلاس الهائلة للمال العام وتبديده على حساب المواطن العادي .[3] إذ دلت التجارب التنموية لهذه العقود منذ السبعينات إلى سقوط النظام السابق مع كل شعاراتها البراقة على أن نتائجها تشير بوضوح إلى سوء الرؤية والإدارة ، مما أدى إلى هدر خطير للموارد وإضاعة فرص حقيقية للبناء الإقتصادي والإستقرار الإجتماعي ، إذ إمتصت برامج التعبئة والعسكرة الجزء الأكبر من الموارد الضرورية للتنمية ، فقد إرتفع الإنفاق العسكري من (0.7) مليار دولار عام 1970 إلى (25.9) مليار دولار عام 1984 ، وبلغ مؤشر العبء الدفاعي (نسبة الإنفاق العسكري /الناتج المحلي الإجمالي) فيه نحو (54.4%) ،فيما بلغت النسبة المئوية للإنفاق العسكري /الإنفاق الإجتماعي نحو (271%) ، وتراجعت الإيرادات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية من (26.4) مليار دولار عام 1980 إلى (6.9) مليار دولار عام 1986[4]، وكما مبين في الجدول(7) .

جدول (7)

تطور الإنفاق العسكري وإيرادات النفط والناتج المحلي الإجمالي في العراق

خلال المدة (1980 – 1989)

1عبد الحسين جليل الغالبي ، مصدر سابق ، ص45.

2عبد الوهاب حميد رشيد ،العراق المعاصر، دار المدى ، دمشق ،2002،ص177.

3 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،ستراتيجية التنمية الوطنية 2005 -2007، طبعة أولية ، بغداد ،2005،ص49.

4 نبيل جعفر عبد الرضا ، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط 1،مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 ، ص ص8-9 .

السنة	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الإنفاق العسكري /إيرادات النفط (%)	الإنفاق العسكري /الناتج المحلي الإجمالي (%)
1980	19.8	26.4	53.6	75.0	38.8
1981	24.6	10.2	37.3	236.5	66.0
1982	25.1	10.1	43.7	248.5	57.4
1983	25.3	7.8	42.5	324.4	59.5
1984	25.9	9.4	47.6	275.5	54.4
1985	19.0	10.7	49.5	177.5	38.4
1986	11.6	6.9	47.9	168.1	24.2
1987	14.0	11.4	57.9	122.8	24.2
1988	12.9	11.0	55.9	117.3	23.1
1989	12.9	14.5	64.4	89.0	20.0

المصدر : نبيل جعفر عبد الرضا،الإقتصادالعراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط1،مؤسسة وارث الثقافية ، 2008، ص19.

ويستمر التراجع في الإيرادات لتتوقف بشكل شبة تام بعد فرض الحصار الإقتصادي الشامل على العراق في 6 آب عام 1990 على أثر غزو الكويت ،مما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من (53.6) مليار دولار عام 1980 إلى (12) مليار دولار عام 2003، فنتج عنه إنهيار الدخول الحقيقية للأفراد ولاسيما أصحاب الدخل المحدود وإنتقالها إلى تحت خط الفقر المطلق نتيجة لتدهور متوسط دخل الفرد العراقي من (1470) دولار عام 1989إلى (252) دولار عام 2000 ، ليندرج بذلك الشعب العراقي ضمن دخول الشعوب الأكثر فقراً في العالم[1] . وبدى الفساد ظاهراً بل صارخاً بوجوهه وأشكاله وصوره المختلفة ، فإنتشرت الرشاوى واستغلت المناصب ووكلت إلى عناصر غير مؤهلة أو كفوءة غلب عليها الولاء الحزبي والسياسي مما فاقم من معضلة التنمية في العراق . [2] ليصل

1 نبيل جعفر عبد الرضا ،الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ،مصدر سابق ، ص ص10 -11 .

2 محمد المعموري وآخرون ، مصدر سابق ، ص 108 .

حجم الفساد فيه وكما أوضحته إستطلاعات منظمة الشفافية الدولية عام 2003 أن العراق إحتل المرتبة (115) من أصل (133) دولة شملها الإستطلاع . [1] (انظر الملحق(1)) هذا الرقم وإن دل على شيء فهو يشير الى مدى إنتشار الفساد الإداري والمالي في الأوساط العراقية المحاطة بهالة الفقر وحرمان الحقوق وتسلط الحزب الواحد والانعزال عن العالم الخارجي .

ثم جاءت صدمة الإحتلال التي تعد بحد ذاتها فساداً كبيراً على الصعيد الدولي ناجماً عن إساءة إستعمال السلطة العامة وبدون إستحصال شرعية دولية ، إستخدم من خلالها القطب المتفرد السلطة والقوة تجاه (العراق) العضو في منظمة الأمم المتحدة . [2] "الاربعاء9 نيسان 2003 ليس فقط هو اليوم الذي إحتفل فيه العراقيون بسقوط نظام صدام حسين لكنه أيضاً (في نظر الكثير من العراقيين) اليوم الذي دشنت فيه رحلة جديدة من نهب أملاك الدولة والفساد وصراع المصالح " . بهذه الكلمات إبتدأ تقرير الشفافية الدولية لعام 2005 في دراسته لحالة العراق كنموذج للفساد في فترات إعادة البناء التي تلت النزاعات،[3] خصوصاً وأن التقرير المشار إليه يرى في مجتمعات ما بعدالنزاع أنها ذات بيئة ملائمة للفسادوالمفسدين ،إذ تفتح الباب على مصراعيه للفساد . وأن التحول السياسي الذي شهده العراق سمح ضمنياً بأنتشار الفساد في ظل مرحلة انتقالية وتدهور أمني واسع النطاق .[4]

وفيما يلي توضيح لبعض حالات الفساد الإداري والمالي في بعض القطاعات العراقية:-

1- الفساد في قطاع الإنشاءات في العراق:- يشهد قطاع الانشاءات في العراق انتشار واسع للفساد

فقد وردت تصريحات واضحة عن الفساد الإداري والمالي أدلى بها مسؤولون حكوميون حاليون فضلاً عن إفتقار العمل في دوائر الدولة العراقية إلى الشفافية اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة التي لم تقتصر مظاهرها على الموظفين العموميين وإنما تعدى ليشمل سلطة الإحتلال نفسها .[5]

1 http:// WWW.Transparency.org/cpi/index.htm 1#cpi .

2 سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 812 .

3 Transparency International [TI] , Global Corruption Report 2005 : Special Focus : corruption in construction and post – Conflict Reconstruction , Fore word by Francis Fukuyama , Pluto press , London , 2005 , p. 316 .

4 Diana Rodriguez , Gererd Waite and Toby Wolfe , Global Corruption Report 2005 , Transparency International [TI] , Pluto press , London , 2005 , p.13 .

5 محمد المعموري وآخرون،مصدر سابق ،ص108.

وينتقد التقرير العالمي للفساد 2005 بشدة الدورالذي لعبته الولايات المتحدة في دعمها للفساد في العراق، اذ لم تلتزم بمعايير الشفافية في محاسبتها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وتعطيلها المتعمد لدور الهيئة الإستشارية الدولية التي أنشئت من قبل الأمم المتحدة لغرض مراقبة ما يصرف من صندوق تنمية العراق (IDF) الذي يضم الإيرادات النفطية العراقية والمسؤلة عن ادارته الولايات المتحدة ، فضلا عن عدم قيامها بأي دور لتطوير آليات المحاسبة والمساءلة في العراق بعد الإحتلال مباشرة بل شجعت على تنامي الفساد بإصرارها على السرية التامة في ترسية العقود التي أبرمت خلال فترة سلطة الائتلاف المؤقتة والمستمر تطبيقها حتى الآن من قبل الحكومة العراقية . وتؤكد معظم الاستطلاعات الميدانية في العراق إقتناع اغلب الناس بكون سلطة الإحتلال والحكومات الخاضعة لها شركاء في تزايد الفساد . [1]

وأشار تقرير معهد الدراسات السياسية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPF) في حزيران / يونيو 2004 أن احدى التجاوزات المالية التي حدثت في ظل الإحتلال تقاضي شركة (هاليبرتون)* مبالغ مالية تقدر بحوالي (160) مليون دولار مقابل أعمال لم تقم بأنجازها ، فيما بلغت قيمة تجاوزات أخرى لنفقات محددة مسبقاً نحو (60) مليون دولار هذا بالإضافة إلى الرشاوى التي تلقاها بعض العاملين في هذه الشركة من مقاولين ثانويين . [2]

كما وتعد شركة (بكتل)* * إحدى الشركات المتورطة أيضاً في أعمال فساد في العراق إذ أعطيت أمر العمل في العراق بعد إنتهاء الحرب بمبلغ (34.6) مليون دولار على أن يصل إلى (680) مليون دولار خلال (18 شهر) . ومن جملة الأعمال الواجبة القيام بها بموجب هذا العقد هي اعادة بناء محطات الكهرباء وخطوطها ، وأعمال الماء و المجاري والمطار وتحسين أداء ميناء ام قصر ويصل الربح في هذه العقود إلى(8%) وتحاول الشركة أن تحصل من الحكومة الأمريكية على ضمانات ضد طلبات تعويض في العراق التي قد تنجم عن التخريب والاعتداء والقتل وتلف المنشات ، علماً أن هذه

---

1 عامر خياط ، (التقريرالعالمي للفساد،2005) ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت , السنة (28) ، العدد (320) ،تشرين الاول/اكتوبر،2005، ص 167 .

* شركة هاليبرتون : هي شركة مساهمة ضخمة موجودة على لائحة بورصة نيويورك وغيرها في العالم ، تأسست عام 1919 وتعتبر اليوم (مع الشركات التابعة لها) أكبر شركة للتجهيز والخدمات النفطية والغازية في العالم ، كما انها معروفة أيضاً في مختلف الأعمال الإنشائية وخدمات القطعات العسكرية وتعمل في أكثر من (100) دولة .

2 فيليس بينيس ، (دفع الثمن: النفقات المتصاعدة لحرب العراق : الاستنتاجات الأساسية)، مجلة المستقبل العربي ، بيروت, السنة (27) ، العدد (306) ، آب / اغسطس ، 2004 ، ص 110 .

** شركة بكتل : هي شركة هندسية شخصية معروفة وكبيرة ، تدار من قبل عائلة بكتل ورئيسها الحالي رايلي بكتل (عضو في مجلس التصدير التابع للرئيس الأمريكي) ، تأسست قبل 100 عام وتعمل في (140) دولة ولها علاقة وثيقة بعائلة بوش والجمهوريين.

الشركات حصلت على هذه العقود بدون تحديد سقف مالي لها وتعمل هذه العقود على أساس (الكلفة + الربح) مما يزيد من جشع هذه الشركات في تضخيم الكلف لزيادة الأرباح .[1]

وقد جاء في التقرير الذي قدمه هنري واكسمان (العضو البارز في الكونغرس الأمريكي) حول عمل الشركات الأمريكية في العراق المرفوع إلى (جاشو بولتن) (مدير دائرة الادارة والميزانية التابعة للكونغرس) في 2003/9/26 يقول فيه (لقد توضح لنا أن هذه العقود زادت في غناء هاليبرتن وبكتل ، بينما تؤخذ مبالغها من دافع الضرائب الامريكي كما تعرض اعمال اعادة الاعمار في العراق للخطر .وتوجز المسألة بما يلي : كثير من المبالغ تذهب إلى هاتين الشركتين ، بينما فعلياً هناك انجاز قليل جداً على صعيد العمل ومجالات تشغيل للعراقيين اقل ... رغم أن أوامر العمل التي أعطيت لذلك الوقت تبلغ (3.14) مليار دولار) ، ويضيف قائلاً :(من الأمور التي توصلنا إليها مثلاً هي أن كلفة أعمال اعادة الاعمار في العراق يمكن تخفيضها بنسبة 90% إذا أعطيت العقود إلى شركات محلية). ثم ياتي واكسمان بالمثال التالي : (أن القائد الأمريكي في شمال العراق الجنرال (ديفيد بتراوس) أعلم وفداً من الكونغرس ومن ضمنهم العاملين معي ، بإن المهندسين الامريكان قدروا كلفة تأهيل وتشغيل معمل سمنت في شمال العراق بـ (15) مليون دولار . وبسبب عدم توفر هذا المبلغ تحت تصرفه ، فانه أعطى العمل إلى عراقيين محليين . وتم تشغيل المعمل بكلفة ثمانين ألف دولار فقط).[2]

كما أشار تقرير الشفافية لعام 2005 إلى أن الفساد الإداري والمالي في العراق في ظل الإحتلال الأجنبي إتخذ ثلاث مستويات :[3]

1- **المستوى الأول :** يتعلق بمسألة اختيار مجموعة من الشركات القريبة من الحزب الجمهوري الأمريكي كمقاولين رئيسيين يقومون بتنفيذ الجانب الأكبر من عمليات إعادة البناء.
2- **المستوى الثاني :** إن الفساد الإداري والمالي الذي أثمرت عنه سياسة الولايات المتحدة في العراق يتعلق بالفارق الضخم بين الأسعار التي يحصل عليها المقاولون الرئيسيون (أصحاب الصلات والنفوذ) عن الأعمال المطلوبة وبين الأسعار التي تمنح بها نفس الأعمال لمقاولي الباطن المحليين .
3- **المستوى الثالث :** يتمثل في إفساد الموظفين العاملين في الشركات الكبرى التي إستحوذت على الرشاوى للعقود الضخمة من خلال التورط المباشر في أخذ الرشاوى من الشركات التي تطلب عقود مقاولة من الباطن .

1 فؤاد قاسم الأمير ، مقالات سياسية إقتصادية في عراق ما بعد الإحتلال ، مؤسسة الغد ، بغداد ، 2005 ، ص 51 .

2 المصدرنفسه ، ص ص 54 -55 .

3 حافظ هريدي ، (فضائح الفساد في العراق)، العربي ، القاهرة،العدد (956) ، 2005 ،ص ص 2 -3 .

وفي هذا الصدد يقول بيتر آيغن في التقرير نفسه : (يعتبر الفساد في المشاريع العامة الكبيرة الحجم عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة) ويضيف قائلاً : (يجب المحافظة على الأموال والمعونات المخصصة لمشاريع إعادة البناء في بعض الدول مثل العراق من خطر الفساد) .[1] حيث بينت إحصائيات الأمم المتحدة أن ما نسبته (70%) من الأموال العراقية المخصصة لعمليات الاعمار تضمحل جراء الفساد الإداري والمالي، ويحذرالتقرير من خطر جديد قد بدأت نذره تتجمع في الآفاق ، ألا وهو خطر الضغوط المتوقع أن يفرضها صندوق النقد الدولي ونادي باريس من أجل الإسراع بخصخصة الشركات العراقية كشرط لتخفيض وإعادة جدولة ديون العراق البالغة (120) بليون دولار، [2] إذ يرى بان ضغوط التسريع بالخصخصة تلك لابد وأن تفسح المجال لمزيد من ممارسات الفساد . ويستخلص التقرير بان العراق مرشح للوصول إلى مستويات كارثية لم تشهدها أية دولة من قبل إذا ما إستمر الوضع على ما هو عليه .[3]

2- الفساد في القطاع النفطي العراقي :-

تعرض القطاع النفطي في العراق سابقاً وما زال إلى عمليات فساد إتخذت مظهر التهريب وبيع اذونات الشراء والتصدير من قبل مكتب الرئاسة في النظام السابق لشراء الذمم ببضعة ملايين من النفط الخام .[4] وما فضيحة (النفط مقابل الغذاء) إلا خير دليل على ذلك والتي أظهرت ضرورة وضع قوانين صارمة فيما يتعلق بتضارب المصالح وأهمية الإنفتاح في عمليات المناقصات ،[5] خاصة بعد أن تبين أن الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قد منحت العديد من العقود إلى شركات أمريكية (بكتل وهاليبرتون وغيرها) لا تتضمن أصولاً متعارف عليها في إرساء عقود الإمتيازات النفطية . [6]

وتتراوح خسارة العراق من جراء هذه العقود ما بين (74-194) مليار دولار، على افتراض أن سعر البرميل الواحد (40) دولار ومن (12) حقل نفطي فقط من أصل (60) حقل على أقل تقدير . فيما يتعدى متوسط الخسارة المتوقعة للفرد العراقي (على مدى هذه الاتفاقيات والبالغة 30 عام) قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفرد العراقي لسنة 2006 .[7]

---

1 http: // WWW.Teansparency.org.

2 حاكم محسن محمد ، (تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العراق بالإدارة الكفوءة للعوائد النفطية)، أهل البيت ، العدد (3) ، 2005 ، ص 100 .

3 عامر خياط ، مصدر سابق ، ص 167 .

4 أحمد باهض تقي ، هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ، ص 29 .

5 هيئة النزاهة العامة، التقريرالسنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2005، هيئة النزاهة العامة ، بغداد ، 2005 ، ص 11.

6 منظمة العفو الدولية ، العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية اعادة بناء الإقتصاد في العراق ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت , العدد (294) ، 2003 ، ص 99 .

7 نادر فرجاني ، (الأيام الأخيرة للاحتلال) ، العربي ، القاهرة ، العدد (911)، يناير ،2006، ص 33 .

وقد أشار التقرير المقدم من قبل مؤسسة (المساعدة المسيحية) إلى إفتقاد أرقام سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لأي إشارة إلى الكيفية التي توصلت فيها إلى أرقام الإيرادات النفطية . ووفقاً لحسابات تفصيلية عن إيرادات النفط العراقية وأسعارها حتى نهاية آيار / مايو 2004 قامت بها مؤسسة (KPMG)* إتضح أن هناك فارق نسبته (30%) بين ما أعلنته سلطة الإحتلال عن هذه الإيرادات وبين الحسابات التي قامت بها هذه المؤسسة .[1]

ونحن نقف هنا أمام سؤالين يطرحان نفسيهما بقوة ويبحثان عن الإجابة : إذا لم تكن هناك كيفية (كالعدادات مثلاً) تمكن الحكومة من معرفة مقدار ما يصدره العراق من النفط كيف إذن ستتمكن من معرفة ما يدره هذا المورد الناضب من أموال طائلة على العراق في ظل إرتفاعات وإنخفاضات هائلة في سعر النفط الخام لم يشهد لها مثيل من قبل ؟ وكيف ستتحكم بثرواتها النفطية لتوظيفها في تحقيق تنمية مستدامة في ظل بيئة فاقدة للأمن ، فاسدة ،تتكاثر فيها حالات الغش والإختلاس والسرقة نتج عنها تغذية واردات النفط المهربة لشبكة اندمجت فيها مصالح السياسة بالجريمة لتنتفع منها الجماعات المسلحة على حساب الدم العراقي فيدخل العراق في دائرة الفساد المفرغة ؟ ،علماً أن ما يهرب من النفط خارج الحدود العراقية تقدر نسبته بين (10-25%) من إجمالي النفط المصدر .[2] ويشكل الصيادون العنصر الأساسي في هذه العملية ، كما ويتم تهريب الكازولين والبنزين الأرخص سعراً في العراق من الدول المجاورة ، عبر شط العرب إلى مثلث الفاو على الخليج العربي مستخدمين لذلك سفن صغيرة لتنقل بعدها إلى سفن أكبر (تهريب غير شرعي) ، وهناك تهريب (شرعي) يقوم به الصيادون أيضاً من خلال إستلامهم لحصص شهرية بأسعار مدعومة من الجهات الرسمية ليستخدموه في مراكب الصيد لكنهم يبيعونه إلى تجار محليين ليقوموا ببيعه بدورهم إلى الخارج مستفيدين من فارق السعر ، فضلاً عن وجود المافيات ذات النفوذ السياسي والإقتصادي الكبير التي تقوم بعمليات واسعة لتهريب النفط العراقي إلى الخارج وبكميات كبيرة جداً . علماً أن التهريب لا يقتصر فقط على النفط والكازولين والبنزين المصدر بل يشمل أيضاً المستورد منه .[3] وتقدر خسارة العراق من إيراداته النفطية ما لا يقل عن (10%) حسب أقل الإحصائيات .[4]

3- الفساد في مجالات مختلفة اخرى :-

---

* KPMG: هي مؤسسة أختيرت لأغراض المحاسبة والتدقيق لصندوق تنمية العراق من قبل المجلس الدولي للاستشارة والمراقبة الذي يضم إيرادات النفط العراقية .

1 سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 814 .

2 المصدر نفسه ، ص 815.

3 اونر اوزلو، تنمية واعادة بناء الإقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للابحاث ، مركز العراق للابحاث ، بغداد ، 2006 ، ص 93 .

4 نبيل جعفر عبدالرضا ، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، مصدر سابق ، ص 74 .

أ- التربية والتعليم :

تواصلت هجرة الأساتذة والمعلمين إلى المناطق الاخرى بسبب الوضع المعيشي الصعب الناجم عن سوء الادارة السياسية , فقد غادر حوالي (40%) منهم منذ عام 1990 . فيما تعرضت (80%) من مؤسسات التعليم العالي في العراق إلى التدمير والتخريب والنهب منذ بدء الإحتلال الأمريكي عام2003 ، وإن عمليات إعادة الاعمار الجارية تشمل (40%) فقط من مؤسسات التعليم العالي واستمرت هجرة العقول العلمية بعد الاحتلال نتيجة الإعتداءات وحالات الإختطاف والإغتيال التي تطال الأكاديميين وأساتذة الجامعات والتفجيرات الإرهابية ، ولا زالت نسبة الدوام الدراسي للطلبة المسجلين يبلغ (55%) وان (74%) فقط من الذين تتراوح أعمارهم بين (15 - 24) قادرون على القراءة والكتابة . [1] وكان للفساد في هذا القطاع محط قدم حيث شهدت الآونة الأخيرة ظهور العديد من حالات التزوير للشهادات العراقية المدنية ، إذ قام بعض الأفراد الذين لم يحصلوا على شهادة الإعدادية أو المعهد أو الجامعة بتزوير شهادات لهم لغرض التعيين أو الهجرة أو اللجوء .... الخ . وهذا النوع من التزوير يتم بطريقتين : [2]

(1) تزوير دون علم الجهات الرسمية : وهو قيام الأفراد المزورين بإعداد شهادات مزورة من تلقاء أنفسهم ، بالإعتماد على شبكات تزوير الشهادات المنتشرة في العراق ، وعمل نسخة مطابقة للنسخ التي تصدرها المدارس والمعاهد والجامعات العراقية .

(2) تزوير شهادات بعلم الجهات الرسمية : إذ قام عدد من الأفراد المتمكنين مادياً أو لهم معارف في الدوائر الرسمية المعنية بإصدار الشهادات مقابل أموال (رشوة) ، ويتم تسجيلها بشكل رسمي بحيث يصعب التعرف عليها أو كشف المزور لأنه يمتلك مستمسكاً رسمياً ، وتم ذلك لبعض الذين تم قبولهم في دوائر الدولة كموظفين ومحافظين وأعضاء برلمان وسفراء.

ب- المصارف : يتكون القطاع المصرفي في العراق من : - [3]

(2) مصرف حكومي

(5) مصارف حكومية متخصصة

(19) مصرف خاص

---

1 مديرية إحصاءات التنمية البشرية ، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للالفية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، العراق ، 2005 ، ص 6 .

2 جميل عودة ، ظاهرة الشهادات الجامعية .. التزوير والتصدير ، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ،مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية ، واشنطن ، 2005 ، ص 1 .

3 نبيل جعفر عبدالرضا ، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، مصدر سابق ، ص 118 .

(8) مصارف عربية وأجنبية حصلت على ترخيص مصرفي للعمل في العراق وكما مبين في الجدول (8) .

جدول (8)

هيكل المصارف العراقية لغاية 31 / 12 /2003

ت	البنك	سنة التأسيس	رأس المال المدفوع مليون دينار	الفروع	المنتسبون	كفاية رأس المال	السيولة النقدية
1	البنك المركزي العراقي	1947	500	4	1986	صفر	صفر
2	الرافدين	1941	4000	*151	6472	33	20
3	الرشيد	1988	2000	161	6124	13	99
4	الزراعي	1955	600	25	864	17	65

5	الصناعي	1935	1000	5	183	45	54
6	العقاري	1948	1100	18	715	صفر	صفر
7	الإشتراكي	1990	1000	5	122	17	47
8	بغداد	1992	2640	18	500	28	77
9	التجاري	1992	3427	9	347	47	85
10	الإسلامي	1993	505	10	205	31	77
11	الشرق الأوسط	1993	3240	12	448	39	82
12	البصرة	1993	1750	10	311	28	56
13	الإستثمار	1993	1920	17	475	15	61
14	المتحد	1994	1500	7	189	57	66
15	الأهلي	1995	937	4	72	39	57
16	الإئتمان	1998	1600	10	281	19	77
17	دار السلام	1999	1200	14	233	25	79
18	بابل	1999	1250	5	71	38	84
19	سومر	1999	800	5	167	84	85
20	الإقتصاد	1999	1357	17	231	15	64
21	الوركاء	1999	1000	3	130	29	66
22	الخليج	1999	1320	8	234	37	67
23	البركة	2000	1357	6	191	16	557-
24	الموصل	2001	1000	4	100	64	94
25	الإتحاد الصناعي	2004	2000	1	30	صفر	صفر
26	الشمال	2004	2500	1	30	صفر	صفر

المصدر : حيدر جواد كاظم المرشدي ، امكانات الإصلاح الإقتصادي في العراق – دراسة للمدة من عام 1988 إلى 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية مجلس الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2006 ، ص137 .

* (8) فروع منها خارج العراق .

وفي الوقت الذي تضاعف فيه عدد المصارف الخاصة ، توسعت أعمال المضاربة على غرار شركات الأموال الوهمية ولكن هذه المرة تحت طائلة القانون ، إذ لا يوجد إلزام حكومي على المصارف للالتزام بمعايير العمل المالي والمصرفي كمعايير (بازل 2) والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، وفيما إستحوذ القطاع الحكومي على (90%) من النشاط المصرفي ، عانى القطاع المصرفي العراقي من تفشي لمظاهر الفساد الإداري والمالي مما أدى إلى

إرتفاع في نسبة الائتمان النقدي الممنوح للمستثمرين الذين هم على صلة مباشرة بمجالس إدارة المصارف إلى (50%) من إجمالي الائتمان الممنوح .[1]

ج- الجهات الامنية : وتتمثل بالآتي :

(1) وزارة الداخلية :

على الرغم من حدوث تغيرات ملحوظة في هيكل وزارة الداخلية العام بعد سقوط النظام السابق والتي طالت كبار الموظفين في الوزارة ، وتطور الآليات العامة للتعامل مع الإرهاب والجريمة والجريمة المنظمة ، إلا أنها ما زالت تعد من أهم مراكز الفساد الإداري والمالي والمتحرك في أكثر من إتجاه ، فهناك عمليات إختلاس ورشاوى وإستغلال للنفوذ من قبل قيادات مدنية وعسكرية ذات مناصب رفيعة المستوى في الوزارة وقد يصل الحال إلى تعذيب السجناء سواء ثبتت الجريمة المنسوبة إليهم أم لم تثبت ، وفي بعض الأحيان يبقى المتهم مدة طويلة من غير أحالة اوراقه إلى المحكمة المختصة بمحاكمته أو قد تحول ويؤخر تقديمه للمحاكمة لفترة أطول من مدة سجنه ، وقد يضطر أهل المتهمين إلى دفع الرشاوى لتخليص أبنائهم من براثن السجون.[2] وقد تقوم بعض قوات الشرطة بسرقة الأموال العامة من خلال إخفائها للمسروقات التي تضبطها في حوزة المتهمين[3] وقد تسرق هذه الأموال عندما ترسل إلى المسؤولين الذين بيدهم تقرير مصير هذه المسروقات مما أدى إلى تحويل الكثير من المسروقات النقدية وغير النقدية إلى حسابات شخصية لبعض المسؤولين ، بالإضافة إلى إستيلاء البعض منهم على الأموال عن طريق تسجيل أسماء لمنتسبين وهميين وتقاضي الرواتب بأسمهم ،مما أدى إلى تكون الثروات غير المشروعة في فترات زمنية قصيرة جداً .[4] وإستطاع الإرهاب أن يقتحم هذا الجهاز وينفذ العمليات الإرهابية ضد المواطنين بزي الشرطة وسياراتها من خلال دفع بعض الأموال (رشوة) للشرطة المرتشين المتسترين على هذه العصابات المنظمة .[5]

أما مديريات المرور العامة فبالرغم من شيوع الفساد الإداري والمالي في أوساط منتسبيها في النظام السابق إلا أنه إستشري اليوم في ظل النظام الديمقراطي الجديد ، إذ إنتشرت مظاهر الفساد من رشوة وتزوير الأوراق الرسمية للمركبات الحديثة والقديمة والإبتزاز وتعطيل المراجعين وإفساد معاملاتهم وغيرها ، على الرغم من التحسن الملحوظ في الرواتب والإمتيازات التي حظي

1 نبيل جعفر عبدالرضا ، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، مصدرسابق ، ص118 .

2 هيئة النزاهة العامة ، مصدر سابق ، ص 164 -179 .

3 أحمد باهض تقي ،هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ، ص 16.

4 هيئة النزاهة ، مصدر سابق ، ص 166 .

5 أحمد باهض تقي ،هدى زوير الدعمي ، مصدر سابق ، ص16 .

بها منتسبو هذه المديريات ، كما أن بعض من ضباط المرور حصلوا على الرتب العالية بدون أن تكون لديهم شهادات أكاديمية أو يدخلوا الكليات العسكرية .[1]

(2) وزارة الدفاع :-

إتسمت عملية تكوين الجيش الجديد بعد حل وزارة الدفاع والجيش السابق بالعشوائية والفوضوية في التعيين ، إذ إنضم لهذا الجيش الجديد ضباط عرفوا بقسوتهم وشراستهم وولائهم للنظام السابق ممن كانوا في وحدات الحرس الجمهوري والحرس الخاص .وتزامن تطوع عدد من الشباب العاطلين عن العمل في سلك الحرس الوطني والقبض على الإرهابيين سواء كانوا عراقيين أم عرب قادمين من الخارج والإرتباط المباشر مع قوات التحالف المنتشرة على الحدود العراقية للمحافظات وغياب الرقابة على قوات الحرس الوطني مما نجم عنه فوضى تخللتها الرشاوى والواسطة في التعيينات فأعطيت الرتب العسكرية من خلال تزوير الشهادات العسكرية لمن لا يحمل شهادات أكاديمية أو تخرج من دورات عسكرية قانونية سريعة أو حتى شهادة ابتدائية ، فازدادت السرقات لبعض الممتلكات العامة والخاصة من قبل بعض وحدات الطوارئ في الحرس الوطني عند قيامها ببعض عمليات الاقتحام المفاجئ . بالإضافة إلى صرف مئات الدولارات المخصصة للوزارة على أمور غير ضرورية فيما تحول الكثير منها إلى جيوب بعض الضباط ونوابهم .[2] ونقلهم للبنزين والنفط إلى بيوتهم وبدون رقابة ولا مساءلة .[3]

والجدول (9) يوضح عدد من قضايا الفساد الإداري والمالي في العراق .

جدول (9)

قضايا الفساد الاداري والمالي في بعض الوزارات العراقية لغاية 2005/12/31

ت	الجهة المعنية بالقضية	العدد الكلي	الرشوة	التزوير	الاختلاس	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	اخرى	غيرمعروضة على قاضي التحقيق	
								حفظ التحقيق	قيد التحقيق
1	وزارة الداخلية	360	67	12	40	69	172	40	320

1 مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للفساد في العراق ، رؤية إصلاحية وشرعية، تحرير جميل عودة ، واشنطن ، 2006 ، ص 7 .

2 هيئة النزاهة العامة ، مصدر سابق ،ص ص 178 -179 .

3 مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، مصدر سابق ، ص 8 .

2	وزارة الدفاع	330	14	10	55	19	232	9	321
3	وزارة التجارة	155	5	8	23	38	81	12	143
4	وزارة الصحة	143	10	9	28	33	63	29	114
5	وزارة المالية	134	16	6	22	30	60	33	101
6	وزارة البلديات والاشغال	128	8	5	25	19	71	19	109
7	وزارة التعليم العالي	128	10	13	20	25	60	19	109
8	وزارة التربية	107	18	10	10	36	33	29	78
9	وزارة النفط	87	8	3	25	16	35	12	75

المصدر: هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2005 ، هيئة النزاهة العامة، بغداد ، 2005 ، ص ص138 - 139 .

من الجدول السابق نجد أن أكثر الوزارات التي يعشعش فيها الفساد الإداري والمالي هي الوزارات الأمنية (الداخلية(360)،الدفاع (330)) إذ يغذي الفساد فيها العناصر الإجرامية والإرهابية ويعزز العنف في المجتمع العراقي ، تليها وزارات التجارة (155) والصحة (143) والمالية (134) حيث تسلب الأموال المخصصة لقوت الشعب ورفاهيته وصحته وتذهب إلى جيوب المسؤولين ، ثم وزارة البلديات والأشغال العامة بالموازات مع التعليم العالي (128) مما يؤدي إلى إعطاء الوظائف إلى من هم لا يملكون شهادات مؤهلة للعمل في المجالات التي من المفروض أن تشغل من قبل حاملي الشهادات الموثقة وليس المزورة وأصحاب الكفاءات وليس الرشوات .... الخ . (انظر الملحق(2)).

لقد وصل الفساد الإداري والمالي في العراق إلى مديات خطيرة حيث تصدر قائمة الدول الأكثر فساداً في العالم محتلاً المرتبة الأولى في قائمة منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن مؤشر الفساد لعام 2007 من أصل (163) دولة . [1]

ونرى أن إتساع حجم الفساد الإداري والمالي في العراق حالياً ناجم عن عدة عوامل :

1- التراث الفاسد لأنظمة الحكم في العراق وما خلفته قراراتها الجاحفة بحق الشعب العراقي من فقر وسوء معيشة وحاجة ساهمت في انحراف أعداد كبيرة من أبنائه عن القيم السامية

1 http: // WWW.Transparency.org/cpi/index.htm1#cpi

والأخلاق الوظيفية التي تعد منار لتقدم المجتمعات وتطورها ، وكما يقال (الشعوب على دين ملوكهم)، فعندما تفسد الحكومات تفسد الشعوب .

2- قدم وبطئ الأنظمة والتعليمات الموضوعة لمعالجة الفساد مقارنة بحجم وسرعة إنتشاره في العراق ، فضلاً عن أن القوانين الموضوعة لمحاربة الفساد في العراق حالياً لا تطال مفسدي أنظمة الحكم في الولايات المتحدة وبريطانيا والمسؤولين عن ضياع الكثير من الأموال العراقية .

3- عدم وجود مشاركة فعلية حقيقية للتخفيف من حجم هذه الظاهرة من قبل طرفي المعالجة وهما:

أ- **سلطة القانون :** والتي تتمثل بالقوانين والجهات الحكومية المنفذة لها .

ب- **سلطة المجتمع :** والتي تتمثل بثقافة المجتمع والقيم والعادات و الاعراف ، وأجهزة الإعلام ، وحرية التعبير والرقابة الشعبية والسلطة المنتخبة من الشعب.

فعندما يحاول القانون لوحده التخفيف من الفساد الإداري والمالي نجد أن سلطة المجتمع تقف عائقاً أمامه بشكل يقضي في بعض الأحيان حتى على إمكانية تطبيق هذه القوانين فتصبح حبراً على ورق ، خاصة في مجتمع تعد فيه الواسطة نخوة وشهامة والرشوة هدية ويعمل وفق مبدأ الاقربون أولى بالمعروف . وعندما يحدث العكس أي محاولة سلطة المجتمع أن تخفف هذه الظاهرة نجد أن القوانين تستخدم للحيلولة دون ذلك ، فتغلق أجهزة الإعلام الكاشفة للفساد بقانون ، وتحارب الصحافة الفاضحة له بقانون وتقيد الحريات المطالبة بأجتثاثه بقانون، لتصبح القوانين الموضوعة مشرعة للفساد بدلاً من ان تقضي عليه .

4- إن جزءاً كبيراً من هذا الحجم الواسع الإنتشار للفساد الإداري والمالي في العراق ناجم عن مرض نفسي تراكم أثره لدى الموظف الحكومي . فبالرغم من تحسن الأجور والرواتب إلا أنه ما زال يمارس الفساد الإداري والمالي بدون توقف ، وهذا برأينا يعود إلى رؤيته التالية : يتخذ الموظف الحكومي القطاع العام نفسه كقطاع خاص به ، فالموظفون الفاسدون يرون أن التوازن المالي يتحقق عندهم من خلال الآلية الاتية : ((المدخولات غير المشروعة التي تأتي من الرشوة أو الهدية .... الخ هي مقابل الجهد المبذول من قبلهم وبالتالي هي أجر خاص "مقابل عملهم " وبهذا يكون القطاع العام هو قطاع خاص بنفس الوقت . أما المدخولات التي تأتي كراتب حكومي " أجر حكومي " فهو حصة هذا المواطن من ثروة بلده)) وبذلك يتحقق التوازن المالي المطلوب لديه .

ثانياً : أسباب الظاهرة

هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد الإداري والمالي في العراق والتي تتمثل بالاتي:

1- **الأسباب السياسية :-** وهي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ،وضعف مؤسسات المجتمع المدني وضعف فاعلية رقابته، وغياب الأحزاب السياسية أو ضعفها وفساد الطبقة السياسية ، وهشاشة الحس الوطني ، وتداخل العلاقات والمجالات بين السياسة والمال ، والإفتقار إلى وسائل إعلام فعالة .[1]

2- **الأسباب الإجتماعية :-** وتتمثل في ما تخلفه الحروب من آثار ونتائج على المجتمع ، والتدخلات الخارجية والطائفية والقبلية والعشائرية والمحسوبيات والحالة النفسية التي تولدت لدى المجتمع العراقي الناجمة عن عدم الإستقرار والخوف من المجهول القادم ،إذ يسعى كل من تتوفر له الفرصة إلى إغتنامها بجمع أكبر قدر ممكن من المال كأجراء إحتياطي للمستقبل بالإضافة إلى الفقر إذ (بلغت نسبة الأسر الفقيرة في العراق عام 2003 (54%)) . [2] والجهل والظلم وغياب ثقافة النزاهة وسيطرة القيم المادية وضعف تأثير الأسرة والمجتمع .[3]

3- **الأسباب الإقتصادية :-** وتشمل الحاجة المادية وضعف الرواتب الحكومية ،وعدم تناسب أجور العاملين مع الجهد المبذول من قبلهم ،والتباين في المزايا المادية الممنوحة للعاملين في القطاعين العام والخاص وضعف الوعي الإقتصادي ، وقلة الإلمام بأخلاقيات الوظيفة العامة .[4]

4- **الأسباب التشريعية والإدارية والتنظيمية :-** وتتمثل بسوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وغموض النصوص القانونية وإتساع حجم البيروقراطية في الأجهزة الحكومية ،وعدم تناسب الصلاحيات الممنوحة للعاملين مع المسؤوليات ،والإختيار غير السليم للعاملين وضعف الأجهزة الرقابية وعدم إستغلالها ، وضعف العقوبات التأديبية بحق العاملين المخالفين.[5]

ونحن نرى بأنه بالاضافة إلى الأسباب السابقة الذكر فأن الفساد الإداري والمالي في العراق يعود بعضه إلى أسباب داخلية فيما يعود البعض الأخر إلى أسباب خارجية .

والأسباب الداخلية تتمثل بالآتي :

1- طبيعة الحكم القائم في العراق سواء كان دكتاتورياً أم ديمقراطياً ، فكلاهما ساهما في وجود الفساد وإستفحاله ، فالأول جعل من الفساد الإداري والمالي منتشراً على الصعيد المحلي ،

1 هيئة النزاهة العامة ، مصدر سابق ، ص12 .

2 مديرية إحصاءات التنمية البشرية ، مصدر سابق ، ص 3 .

3 إلهام عطا حطحوط ، مصدر سابق ، ص 7 .

4 المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

5 هيئة النزاهة العامة ،مصدر سابق ، ص 13 .

أما الثاني فساهم في ربط الفساد المحلي بالفساد الدولي ، وكلاهما مشتركان في كون الفساد الإداري والمالي في العراق من النوع الكبير والواسع والمتشابك .

2- إنتشار الجهل والفقر .

3- إنتشار البطالة بشكل غير مسبوق .

4- الطائفية وفقدان الشفافية .

5- إنعدام الخدمات الأساسية ذات التماس المباشر بحياة المواطنين.

6- إتساع نطاق البيروقراطية في الأجهزة الحكومية .

أما الأسباب الخارجية : فتتمثل بالإستعمار والإستثمار الأجنبي والقروض والمساعدات الخارجية وغيرها من القوى الدولية ، وفيما يلي توضيح لهذه الفقرات :

1- **الإستعمار :** كان للإستعمار اليد الطولى في إنتشار الفساد الإداري والمالي منذ الإنتداب البريطاني ما قبل عام 1920 مروراً بالإحتلال الأمريكي عام 2003 وحتى الآن ، عبر سياساته التي سمحت بالفساد تارة وشجعت عليه تارة أخرى .

2- **الإستثمار الأجنبي :** والذي ساهم بشكل كبير أيضاً في تنامي هذه الظاهرة من خلال ترسية العقود بسرية وبدون مناقصات على مجموعة من الشركات المرتبطة بأصحاب القرار ومراكز السلطة .

3- **القروض والمساعدات الخارجية :** حيث عملت على تراكم الديون العراقية، وللتخلص منها خضع الشعب العراقي لاجراءات مفاجئة اتسمت بالقسوة نتيجة لتطبيق قوانين نادي باريس والثالوث الرأسمالي العولماتي المتمثل بـ (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين) المطالب بدفع العراق سريعاً بعيداً عن الإتجاه المخطط الذي ألفه منذ عقود نحو إقتصاد السوق .

ثالثاً : تأثيرات الظاهرة

1- التأثيرات الإقتصادية :

شهدت التنمية في العراق تفاوتاً خلال الفترة (1921-2003) رغم التحسن خلال الفترة (1958-1973) والتسارع بعد هذا التاريخ بسبب التوسع في إنتاج النفط العراقي وزيادة عوائده ، إلا إنها تلكأت في عقد الثمانينات أبان الحرب العراقية الإيرانية ، ثم تراجعت أكثر في عقد التسعينات بسبب غزو الكويت والعقوبات الاقتصادية.[1] وإن هذه التراجعات ناجمة عن سوء إدارة النظام السابق وقراراته غير المدروسة ، إذ كانت العوائد النفطية تدار بقرارات فردية وتسخر للحروب العبثية والتي خسّرت الإقتصاد العراقي مليارات الدولارات وحرمته من إستغلال وإستثمار عوائده النفطية في تحقيق التنمية

1 عبدالحسين جليل الغالبي ، مصدر سابق ، ص 46 .

الإقتصادية ، فتراجع الإقتصاد العراقي بمختلف قطاعاته الإنتاجية وخاصة الصناعية منها والزراعية، نتيجة لإنخفاض مساهمة هذه القطاعات في توليد الناتج المحلي الإجمالي .[1] وكما مبين في الجدول التالي :

جدول (10)

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي للعامين 1990 – 2000

القطاع	عام 1990(%)	عام 2000(%)
الزراعة	8.4	5.5
التعدين والمقالع	62.9	82.1
الصناعة التحويلية	3.7	0.1
الكهرباء	0.4	0.1
البناء والتشييد	3.0	0.2

المصدر: حيدر جواد كاظم المرشدي ، إمكانات الإصلاح الإقتصادي في العراق- دراسة للمدة من عام 1988 إلى 2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2006 ، ص 58.

إن السياسة الحربية وعسكرة المؤسسات أحالت العراق إلى تخلف وجهل وأمية وصلت إلى (70%) ،[2] وبطالة واسعة بلغت حتى نهاية 2003 (50%) ،[3] إذ وصل معد لها بين أوساط الشباب إلى (37%) ،[4] وتراجع في الخدمات الصحية نجم عنه تزايد كبير للأمراض وسوء التغذية مازال مستمراً حتى الآن ،[5] وذلك كله في ظل معدلات مرتفعة من التضخم ، إذ تبين نتائج مسح الإنفاق العائلي على السلع الإستهلاكية والخدمات أن التضخم للأسعار الإستهلاكية خلال الفترة (1993 - 2002) بلغ (196%) بمقياس عام 1993 . كما تواصلت التغيرات خلال الفترة ما بين (2002 - 2003) بإرتفاع قدره (33.6%) لعام 2003 قياساً بعام 2002 . [6]

1 حاكم محسن محمد ، مصدر سابق ، ص86 .

2 نعمة العبادي , مصدر سابق، ص53 .

3 رفعت لازم الخميسي وآخرون ، التجارب العالمية في مجال الإحصاء الإقتصادي ، نشر في كتاب الشفافية في النشاط الإقتصادي العراقي ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص226 .

4 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، مصدر سابق ، ص1.

5 المصدر نفسه ، ص 40 .

6 رفعت لازم الخميسي وآخرون ،مصدر سابق ،ص 227 .

وعلى الرغم من زوال النظام السابق في عام 2003 إلا أن تأثيرات الفساد لم يخف وطئها على الشعب العراقي ، وذلك لأن العملية التنموية فيه شهدت فساداً إدارياً ومالياً كبيراً ونهباً منظماً للأموال العامة ترك تأثيره السلبي على مجمل حياة المجتمع العراقي سواء على نطاق العمل أو السوق أو النخب السياسية ، إذ أصبحت المناورة وإستخدام الأساليب غير السليمة للحصول على العقود (مثل عقود المشتريات) ، وإستخدام المحسوبية والمنسوبية في الحصول على المعاملات التفضيلية في مجال الأعمال والتهريب الضريبي هي السائدة في الإقتصاد العراقي .[1] مما أدى إلى أن يشكل الفساد الإداري والمالي عقبة كبيرة تضع القيود على تفكير أي مستثمر أجنبي للدخول إلى العراق ، وذلك لأن الأخير يعاني بشكل كبير من التخلف الواضح والقصور الكبير في العناصر الأساسية التي يتكون منها مناخ الإستثمار.(انظر الملحق (3)).وهو يصنف أيضاً ضمن مجموعة الدول ذات المخاطر المرتفعة جداً حسب مؤشر (اليوروميني للمخاطر القطرية) * ، كما وصنف أيضاً ضمن أعلى درجات المخاطرة في عام 2005 وفق مؤشر (دان أند براد ستريت) ** (انظر الملحق (4)).

اليوم يهدد الفساد الإداري والمالي العلاقات الإقتصادية المتوازنة ويؤدي إلى تشويه إقتصاد العراق وتحطيم مرتكزاته الأساسية . وما إنتشاره إلا دليل على فشل الإجراءات الحكومية وتفشي الظواهر السلبية في الإقتصاد ، مما يعيق من العمل الصحيح الذي يمثل أساس التنمية والتطور ،وهذا بدوره يعمل على إنهيار البنية التحتية وضعف الخدمات العامة ، فيشكل بذلك عائقاً أمام التنمية . [2]

2- التأثيرات الإجتماعية : وتتمثل بالاتي :[3]

أ- يؤثر الفساد الإداري والمالي في إستقلال السلطة القضائية في العمل دون تأثير في أصحاب المصالح ، ويؤثر في مسؤوليتها ومسائلتها ،وفعالية القواعد والرقابة في العراق.

ب- يحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة ،وأحياناً حتى الحق في المحاكمة على الإطلاق .

ج- يؤدي إلى إنهيار شديد في البيئة الإجتماعية والثقافية والأخلاقية عندما يتقبل المواطن العراقي الفساد الإداري والمالي كأسلوب في العمل ووسيلة للحصول على مزايا في المجتمع مما أدى إلى بدء إنهيار النسيج الأخلاقي للمجتمع .

---

1 نعمة العبادي ،مصدر سابق ، ص 54 .

* هو مؤشر يقيس قدرة الدولة على الإيفاء بألتزاماتها المالية كخدمة الديون الأجنبية وتسديد قيمة الواردات والسماح بتحويل الأرباح . ويغطي هذا المؤشر (185) دولة .

** مؤشر يرتبط بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود ، يغطي هذا المؤشر (122) دولة بضمنها (17) دولة عربية .

2 حيدر نعمة الفريجي ، (الإستثمار الأجنبي في العراق الفرص والتحديات)، الملتقى ، السنة (1) ، العدد(4)، 2006 ، ص 109.

3 موسى اللوزي ، التنمية الإدارية ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، الاردن ،2002 ،ص ص 165 -166 .

د- كرس التفاوت الإجتماعي وأثر سلبياً على التماسك الإجتماعي نتيجة للتوزيع غير العادل للدخول والثروات مما أدى إلى تفكيك المجتمع العراقي وزيادة مشاكله الإجتماعية .

3- **التأثيرات السياسية : -** [1]

أ- أدى إلى عدم الإستقرار السياسي في العراق .

ب- عرض شرعية النظام السياسي للتآكل بشكل مستمر .

ج- ترتب عليه ظهور اللامبالاة والإستهتار بالمصالح العامة وبرموز الدولة .

د- أضعف مكانة السلطة السياسية والإدارية محلياً وعالمياً .

وعليه نرى بأن الفساد الإداري والمالي في العراق كانت له تأثيرات شملت كافة الأصعدة وكما يأتي :-

1- ضياع الأموال العامة التي كان من الممكن إستخدامها في بناء مشاريع تخدم المواطن العراقي مما أدى إلى تلكأ الخدمات تارة وتوقفها تارة أخرى .

2- هروب الأموال إلى خارج العراق فقلل بذلك فرص الإستثمار المحلي والأجنبي فيه مما قلص فرص التشغيل وتوسعت بذلك ظاهرة البطالة والفقر التي أصبحت مرتعاً للإرهاب.

3- هجرة أصحاب الشهادات والكفاءات فحرم العراق من موارده البشرية اللازمة للتنمية .

4- أدى إلى زعزعة القيم الأخلاقية وساهم في انعدام المهنية في العمل وقلة المسؤولية لدى المواطن العراقي .

5- شجع على إنتشار الجرائم التقليدية والمستحدثة في الشارع العراقي بسبب غياب القيم وعدم التكافؤ في الفرص والفقر والشعور بالظلم مما أدى إلى الإحتقان الإجتماعي والحقد الطبقي وإتساع حجم الجماعات المهمشة .

6- قضى على الثقة والمصداقية بمؤسسات الدولة وبالتالي القضاء على مبدأ الحكم الرشيد والمحاسبة والشفافية .

7- عمل على إيجاد الخلافات والصراعات داخل أجهزة الدولة والأحزاب الحاكمة .

8- قوض الديمقراطية من خلال سيطرة الأحزاب الحاكمة والموالية لها فأدى إلى فساد الإنتخابات.

9- أدى إلى إخضاع أجهزة الإعلام إلى المسؤولين والحكومين الفاسدين وخدمة مصالحهم مما ساهم في تقليل وإلغاء دور هذه الأجهزة في التوعية والكشف عن حالات الفساد ومحاربته ، فأضعف بذلك الحس الوطن لدى المجتمع العراقي .

10-أدى إلى جعل العراق بلداً محتلاً تحت الوصاية الأمريكية .

11-إشاعة الأمراض الإجتماعية كالإحباط واليأس وإنتشار المخدرات لتسقط القوى البشرية الشابة في

1 جاسم محمد الذهبي ، الفساد الإداري في العراق تكلفته الإقتصادية والإجتماعية ،مصدر سابق ، ص 230 .

براثن الضياع .

رابعاً : معالجة الظاهرة

إن مسألة معالجة الفساد الاداري والمالي ليست مستحيلة وإنما صعبة ، وخاصة في الوقت الحاضر بسبب غياب الوعاء المؤسسي للدولة في ظل الاحتلال ، مما أفقد قدرة الدولة على تقييد الفساد،[1] على الرغم من تشكيل الحكومة ثلاث مؤسسات أو جهات رقابية تقع على عاتقها مسؤولية مكافحة الفساد الإداري والمالي وهي :

1- هيئة النزاهة العامة : -

وهي جهاز حكومي مستقل انشئ بموجب الأمر (55) لعام 2004 ، يتولى تنفيذ وتطبيق القانون وبشكل نظامي عن طريق :[2]

أ- التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها منتسبو الحكومة العراقية.

ب- وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الإلتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة والقطاع المختلط كشرط للتعيين .

ج- إعتماد معايير شفافة لكشف المصالح المالية لكبار مسؤولي الدولة .

د- القيام بإعداد برامج وندوات شعبية واسعة ومتكررة لتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة عادلة ونزيهة تخضع للمحاسبة .

هـ- إقتراح تشريعات أو تعديلات للقوانين النافذة لتعزيز بناء دولة القانون .

و- إتخاذ إجراءات أخرى حسب الظروف والحاجة لإجتثاث الفساد وتبني ثقافة مبنية على النزاهة والشفافية * والتعامل العادل والشعور بالمسؤولية داخل الحكومة .

---

1 سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 824 .

2 قانون هيئة النزاهة العامة في العراق ، الأمر (55) ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3981) ، مارس ، 2004، ص ص 57 -71.

* وتعني وضوح التشريعات وسهولة فهمها وإستقرارها وإنسجامها مع بعضها ، وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر ، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع . للمزيد انظر: موسى اللوزي ،مصدر سابق، ص 132 .

2- المفتشون العموميون : -

انشأت مكاتب المفتشين العموميين بموجب الأمر (57) لعام 2004 في الوزارات كافة لإخضاعها لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف على الوزارات وكذلك منع وقوع حالات التبذير وإساءة إستخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف على الأعمال المخالفة للقانون والتعاون مع هيئة النزاهة العامة عن طريق رفع تقارير عن حالات الفساد في الوزارة المعنية .[1]

3- ديوان الرقابة المالية :-

وهي المؤسسة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق ، والتي أعيد تفعيلها بقانون جديد لديوان الرقابة المالية بأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (77) لعام 2004 ، وهي تعمل على تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الموضوعية حول العمليات الحكومية والأوضاع المالية وتعزيز الإقتصاد والكفاءة من خلال القيام بمهام التدقيق المالي والأدائي وتقييم البرامج ، كما تعمل كحارس عام للتعرف على الاحتيال والتبديد وإساءة الاستعمال من خلال تعزيز مكافحة الفساد والأمانة في الحكومة العراقية [2].
ويمكن بيان التداخل بين هذه المؤسسات من خلال الشكل التالي :

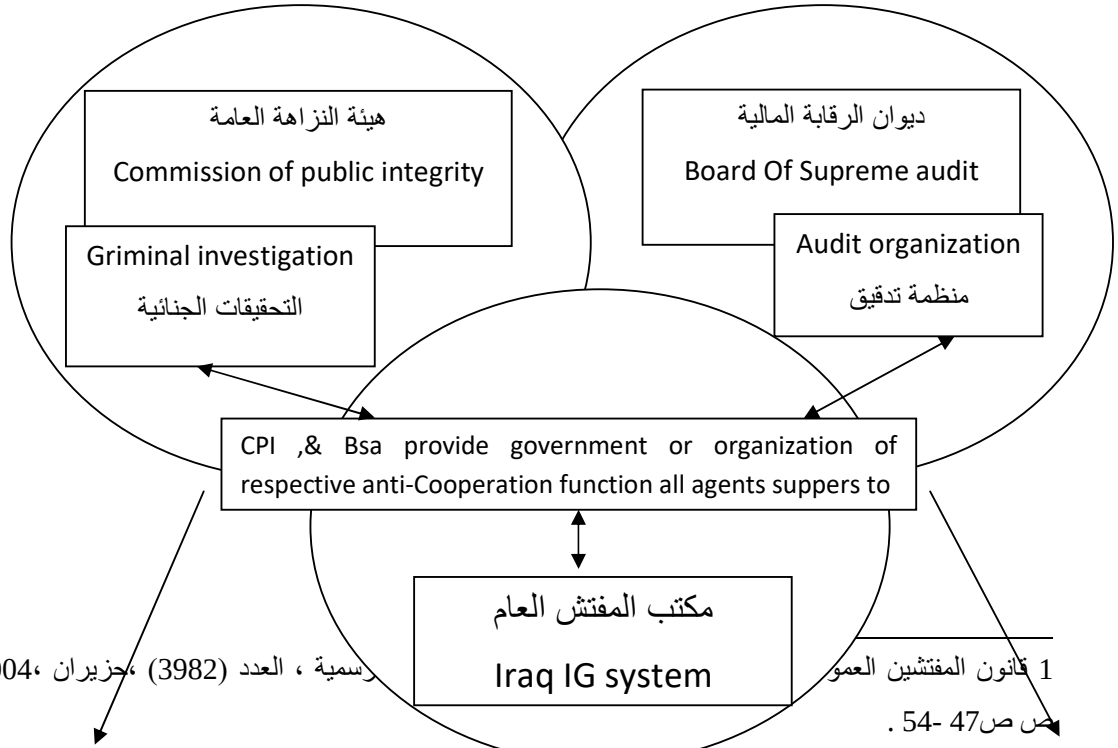

1 قانون المفتشين العمو رسمية ، العدد (3982) ،حزيران ،2004 ، ص ص47 -54 .

2 قانون ديوان الرقابة المالية ، الأمر (77) ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (3983) ، حزيران ، 2004 ، ص 47 -54 .

شكل (6)

الأعمدة العراقية لمكافحة الفساد الإداري و المالي

المصدر : إلهام عطا حطحوط الموسوي ، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة القانونية مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 113 .

ومما جاء في تقرير السفارة الأمريكية في بغداد بشأن الفساد في العراق ، أن الأخير غير مؤهل حالياً حتى لتطبيق قوانين مكافحة الفساد تطبيقاً بدائياً وأن لجنة النزاهة هي في الوقت الحاضر وكالة استقصائية غير فعالة أكثر مما هي وكالة حقيقية ، فالوضع الأمني والصفة العنيفة للعناصر الإجرامية مجتمعين ضمن الوزارات يجعلان مسألة التحقيق في الفساد الإداري والمالي بالغ الخطورة. في حين يشتكي المفتشون العموميون ضمن الوزارات من أن مكافحة الفساد منظور لها بأنها وظيفة أولئك المفتشين وليست شأناً خارج هذه الوزارة أو تلك. وقد سمح غياب هذا الدعم من الحكومة العراقية أن يكون الفساد هو القاعدة في كثير من الوزارات . ولما كان المفتشون العموميون غير مسلحين في المنطقة الخضراء فأن التقارير الصادرة عنهم لا يمكن الوثوق بأنها تكشف حقيقة عن عمل إجرامي يرتكبه أي شخص محمي من قبل من يمارسون العنف أو يملكون النفوذ . في حين مازالت المحاكم العراقية ضعيفة وعرضة للترهيب والضغط السياسي ومعوقة بقضايا ثانوية .[1]

تقوم لجنة النزاهة الوطنية وديوان الرقابة المالية بمهمة الإشراف الحكومي على مكافحة الفساد

تقوم الهيئات الثلاث بالدعم المتبادل لعمليات مكافحة المخالفات القانونية وإهدار المال العام وإستغلال النفوذ

1 مركز دراسات الوحدة العربية ، (تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية) ، مجلة المستقبل العربي، بيروت, السنة (30) ، العدد (345) ، نوفمبر ، 2007 ، ص 91 .

ويتوصل التقرير إلى نتيجة مفادها أن الحكومة العراقية تحقق تقدماً شحيحاً في القدرة على التحقيق في الفساد ومقاضاته في العراق ، وأن قوى تطبيق إجراءات مكافحة الفساد قد بلغت حداً من الضعف في الوقت الحاضر جعلها لا توفر قوى للمنخرطين في حصانة ضد الفساد .[1] وبالتالي فان هناك طرفين يمنعان أو يعيقان وضع ستراتيجية لمكافحة الفساد هما :[2]

الطرف الأول : غياب الدولة ومؤسساتها .

الطرف الثاني : وجود الاحتلال وآلياته ، الذي وضع القيود الأيديولوجية على الإدارة الصالحة في العراق.

ونحن نرى بأنه لكي تكون هناك معالجة جادة للفساد الإداري والمالي في العراق يجب أن تتوفر الإرادات الثلاثة التالية :

1- **إرادة سياسية حقيقية :** وتتمثل بالاتي :

أ- إيجاد القوانين الشفافة وإعادة النظر بكثرة القوانين التي قد تدفع المواطن للفساد كقوانين الضرائب .

ب- إيجاد الرقابة والمسألة الفعالة على جميع المستويات .

ج- التطبيق العملي لمفهوم الديمقراطية بحذافيرها .

د- إستخدام الأساليب الحديثة في الأعمال الحكومية كالإدارة الالكترونية ، إذ أن إنتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يحسم الكثير من المشاكل الحكومية مما يعمل على تقدم آليات الإرتقاء بخدمة المواطنين .

هـ- رفع المستوى المعيشي بتحسين الإجور وتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين بأستمرار .

و- العمل وفق مبدأ الثواب والعقاب .

2- **إرادة شعبية قوية :** وتتمثل بالاتي :

أ- التمسك بتعاليم الدين الإسلامي لما لها من دور كبير في تعزيز الرقابة الذاتية .

ب- الإهتمام بالتربية الأسرية لما لها من دور كبير في بناء الشخصية السليمة والقويمة للفرد .

ج- إحترام القوانين والناس وإطاعة الأوامر والحفاظ على الممتلكات العامة وتنمية عامل الولاء والإنتماء للوطن .

د- تجنب السلبية في مواجهة الفساد في المجتمع بحجة عدم الإنتماء لأي من طرفي الفساد (الراشي والمرتشي).

3- **إرادة دولية صادقة :** وتتمثل بالاتي :

---

1 المصدر نفسه ، ص 93 .

2 سالم توفيق النجفي ، مصدر سابق ، ص 824 .

أ- تطبيق القوانين الدولية لمكافحة الفساد على الجميع دون إستثناء ، والمحاسبة الدولية للمسؤولين الفاسدين والشركات الدولية لما لهم من دور بارز في إنتشار الفساد في العراق ووضع تعاملات هذه الشركات في العراق تحت الرقابة الدولية .

ب- الضغط على الحكومة العراقية لتطبيق قوانين مكافحة الفساد الدولية وتهيئة كل متطلبات المكافحة ،ومطالبتها برفع تقارير دولية تبين فيها مستويات مكافحتها للفساد في العراق وذلك لإشعارها بأن هناك مستويات أعلى في المساءلة والمحاسبة .

المبحث الثاني

واقع الفساد الإداري والمالي في نيجيريا

تمثل نيجيريا إحدى الدول الأفريقية التي عانت ومازالت من وطأة الشعور بتنامي الفساد الإداري والمالي وتزايد الإحساس بأهمية معالجته ، نظراً لمخاطره التي تركت بصماتها الواضحة على حاضر ومستقبل نيجيريا الإقتصادي والإجتماعي والسياسي ، حتى صار هماً عاماً يؤرق المواطن العادي في حياته اليومية ، ومأزقاً حرجاً للحكومة التي تسعى لمواجهته والحد من تأثيراته المدمرة على بنية التنمية . وسيتناول هذا المبحث الحجم الذي وصل إليه الفساد الإداري والمالي في نيجيريا وبيان أسبابه وتأثيراته ومعالجته .

أولا : حجم الظاهرة

في الوقت الذي تعد فيه أفريقيا حالياً مشكلة العالم الإنمائي العليا ،تعد فيها نيجيريا من الدول الأفريقية الغنية المنتجة للنفط .[1] والتي تقع في الجزء الغربي من القارة الأفريقية ، يحدها من الغرب المحيط

1 سوزان روز اكرمان ، الإقتصاد السياسي للفساد ، نشر في كتاب الفساد والإقتصاد العالمي ، مصدر سابق ، ص69 .

الأطلسي ومن الشرق تشاد ومن الشمال النيجر ومن الجنوب الكامرون ، وهي حكومة فيدرالية ذات تعقيدات عرقية دينية وسياسية .[1] ويبلغ عدد سكانها (144.72) مليون نسمة .[2]

لقد بين إستطلاع منظمة الشفافية الدولية لعام 1996 أن نيجيريا احتلت المرتبة (54) من أصل (54) دولة،[3] وبدرجة (0.69) .[4] ثم تقدمت نقطة واحدة في عام2003 لتحتل المرتبة (132) من أصل (133) دولة شملها الاستطلاع وبدرجة (1.3) .[5] إلا إن الفساد ما زال يشكل مصدر خطر على العملية التنموية فيها ودليلاً على ذلك حصولها على الدرجات الدنيا في مؤشر الفساد انظرالملحق (1) .إلا أن هذا النجاح البسيط كان مفتاحه القيادة التي جلبت إليها نوعاً من الإستقرار السياسي والسلم .وقد يسر ذلك الشروع في سلسلة من البرامج والسياسات من أجل إقتصاد هذه الدولة وحياتها السياسية وأسلوب حكمها والعمل على تنفيذها ، مما سهل قيام الديمقراطية والنظام الدستوري عام 1999 بعد حوالي (16) عاماً من الحكم العسكري المباشر وحوالي (4) عقود من الفشل الإقتصادي والسياسي ، إلا انه وبالرغم من هذا التقدم مازال الفساد أحد المشاكل التي تعوق تنمية نيجيريا السريعة .[6]

وقد كان للفساد الإداري والمالي الدور الكبير في تعاقب الإنقلابات العسكرية والحكومات المدنية في نيجيريا من خلال إستخدام وإستغلال أحزاب المعارضة لفضائح الفساد التي قد تخترعها أو تبالغ فيها لتقويض التأييد الذي تحظى به الإصلاحات التي تؤثر على الجماهير النيجيرية ، أو قد تستخدمها لإكتساب قوة تتمكن من خلالها من المشاركة في العمل السياسي .[7]

وفيما يلي توضيح لبعض حالات الفساد الإداري والمالي في بعض القطاعات النيجيرية .

1- الفساد في قطاع الإنشاءات :-

أدى الفساد الإداري والمالي لكبار المسؤولين النيجيريين إلى عقد صفقات تفتقر إلى المنطقية والجدوى الإقتصادية مما أدى إلى تمرير الإستثمارات الرأسمالية بغض النظر عن تفسيراتها الإقتصادية . ومن الأمثلة على ذلك قيام الحكومة العسكرية عام 1975 بطلب كميات من الإسمنت تعادل ثلثي ما تطلبه

---

1 حسن نوري الياسري ، الخصخصة دراسة لتجارب عالمية وآفاق تطبيقها في العراق ، نشر في كتاب الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ، مصدر سابق ، ص193 .

2 IMF, International Financial Statistics, November , 2007 , IMF, Washington , 2007 , p. 846.

3 George Moody – Stuart , Op.cit, p. 5 .

4 ماجد عبدالله المنيف ، مصدر سابق ، ص 56 .

5 http ://WWW.Transparency.org/cpi/index. htm 1#cpi .

6 محمد عبدالجبار الشبوط ، هل تنكفي الموجه الديمقراطية الثالثة ؟ ،معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، 2007، ص 3 .

7 كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص 267 .

قارة أفريقيا وتزيد عن القدرة الإنتاجية لكل من أوربا الغربية والاتحاد السوفيتي معاً . فضلاً عن تجاوز أسعار كميات الإسمنت أسعار السوق بهامش كبير ، وكان السبب في ذلك هو إفساح المجال للرشاوى والدفعات ، كما وقبضت شركة النقل والتحميل تعويضات على إضطرارها للانتظار في ميناء (لاغوس) المزدحم . وكلفت هذه العملية (200) مليار دولار وهو ما يعادل ربع دخل النفط عام 1975 .[1]

فيما يوضح تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) وهي إحدى منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم كيفية تعرض الموارد التي تم ضخها في خزائن الحكومات المحلية النيجيرية خلال السنوات الأخيرة إلى سوء توزيع شديد وإلى السرقة المباشرة أحياناً , إذ أغدقت حكومات محلية الكثير من الأموال على المقرات الحكومية الجديدة وغيرها من المشاريع الإنشائية الكبيرة والتي فاقت نفقاتها ما يتم إنفاقه على قطاعات حيوية أخرى أضعافاً مضاعفة .[2]

كما إن الموارد النيجيرية تضيع بفعل السرقات الواضحة للعيان، فقد أنفق احد رؤساء الحكومات المحلية مبالغ ضخمة على سلسلة مشاريع لا وجود لها كان من بينها بركة لعرض الأسماك من غير ماء ولا أسماك ، ومدرسة لكرة القدم لم يتم بناؤها أبداً ، وقام غيره بتخصيص مبالغ من موازنة الحكومة من أجل دفع أجور أكثر من (100) لجنة وظيفية لم يتم توضيح مهامها أبداً وان كان لها مهام أصلاً ،وتجاوز مجموع رواتب هؤلاء ما يتقاضاه جميع العاملين في القطاع الصحي والحكومي. وكشف تحقيق قضائي عن قيام احد رؤساء الحكومات المحلية على نحو غير قانوني بمنح نفسه عقود صيانة مربحة جداً وغيرها من العقود وذلك مقابل خدمات إمتنع عن تقديمها أحياناً .[3]

2- الفساد في القطاع النفطي :-

قد تكون نعمة وهبتها الطبيعة كالنفط تميل إلى أن تتحول إلى محنة إقتصادية عندما يتعلق ذلك بسوء أداء الحكومات ذات الموارد الغنية .[4] فقد شهدت نيجيريا عمليات تهريب كبيرة قام بها مسؤولين حكوميين مما أدى إلى تبديد الموارد النفطية التي كان بوسعها تأمين الخدمات الأساسية للفقراء في هذه الدولة.إذ من المتوقع في الدول التي ينتشر فيها الفساد عندما تقدم الحكومة بضائع، وخدمات مجانية أو تبيعها بأسعار أقل من أسعار السوق ستنشأ في هذه الحالة ثنائية في الأسعار : سعر حكومي متدني وسعر سوقي مرتفع مما يدفع الشركات إلى رشوة المسؤولين الحكوميين للحصول على تلك البضائع.

1 سوزان روزاكرمان ، الفساد والحكم الأسباب ، العواقب ، و الإصلاح ، مصدر سابق ،ص 65 .

2 منظمة هيومن رايتس ووتش ، تقرير هيومن رايتس ووتش " تبديد الأموال : أثر فساد الحكومة المحلية وسوء إدارتها على حقوق الإنسان في ولاية ريفرز بنيجيريا " ، جمعية مراقبة حقوق الإنسان، نيويورك ، 2007، ص 2 .

3 منظمة هيومن رايتس ووتش ، مصدر سابق ، ص 3 .

4 أيان بانون ، بول كوليير ، الموارد الطبيعية والنزاعات ما الذي يمكننا عمله ؟، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، مصدر سابق ، ص46 .

وهذا ما حدث في نيجيريا عندما قامت الدولة بمنح جارتها (بنين) أسعار مصطنعة ومتدنية للنفط مقارنة بسعرالسوق مما أدى إلى إزدهار التهريب نتيجة للفسادالإداري والمالي الذي خلقه هذا الوضع ، إذ كان الفرق في السعر يغطي منافع المهربين والمسؤولين الفاسدين لغض النظر عن هذه التجارة غير القانونية .[1]

وفي ظل تقلب الأسعار وإرتفاع الإيرادات النفطية وعدم الأمان الوظيفي الناجم عن التقلبات السياسية ، قام السياسيون وأطراف أخرى غيرهم بمحاولة الإستفادة بأكبر قدر ممكن من المكاسب المؤقتة للموارد وتحويلها لحسابهم الخاص مما أوجد حوافز لدى الحكومات للتخفيف من شفافية تدفقات هذه الأموال .[2]

3- الفساد في قطاعي التعليم والصحة :-

أدى إعتماد نيجيريا على الصادرات التعدينية إلى خلق مستويات فقر عالية وغير طبيعية . ويتعلق أحد أسباب هذا النمط بسوء أداء حكوماتها في مجالات التعليم والصحة العامة بالنسبة لمواطنيها. إذ أن هناك علاقة قوية بين الإعتماد المتزايد على النفط والصادرات التعدينية وبين تزايد إرتفاع معدلات وفيات الأطفال فزيادة (5) نقاط على مؤشر إزدياد الإعتماد على الموارد تؤدي إلى إرتفاع معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة إلى (12.7) لكل ألف طفل .وزيادة (5) نقاط في الاعتماد على النفط ترفع معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة إلى (3.8) لكل ألف طفل .[3]

وقد جاء في تقرير منظمة (هيومن رايتس ووتش) أن الكثير من المسؤولين الحكوميين المحليين في نيجيريا يبددون ويسرقون الموارد النفطية المتنامية التي بوسعها تأمين الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم لفقراء البلاد مما تركها في حالة بالغة من التدهور ،فمنذ عام1999 إزدادت إيرادات (33) حكومة محلية في ولاية ريفرز أكثر من (4) أضعاف ، وفي عام2006 بلغت موازنة حكومة ولاية ريفرز لوحدها (1.3) مليار دولار وهذا ما يفوق موازنات عدد من بلدان غرب أفريقيا لكن الحكومات المحلية لم تقم بتحويل هذه الثروة المفاجئة إلى مساعٍ لتحسين التعليم الأساسي وأنظمة الرعاية الصحية التي تقف على حافة الإنهيار منذ سنوات كثيرة على الرغم من أن القانون الدولي يلزم نيجيريا بضمان حقي الصحة والتعليم الأساسيين للنيجيريين على نحو متزايد وبأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، فضلاً عن ذلك تعمل الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات على وضع السياسات وتقديم أشكال أخرى من الدعم إلا أن كثيراً من الحكومات المحلية والبالغة (774)حكومة تتجاهل هذه المسؤولية تجاهلاً تاماً ،[4] فهي تغدق الكثير من الأموال على مقراتها الحكومية الجديدة وغيرها من المشاريع

1 سوزان روز اكرمان ، الفساد والحكم الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق، ص 31 .

2 أيان بانون ،بول كوليير ، مصدر سابق ، ص93 .

3 أيان بانون ،بول كوليير ، مصدر سابق ، ص47 .

4 منظمة هيومن رايتس ووتش ، مصدر سابق ، ص 1 .

الإنشائية الضخمة التي فاقت ما يتم إنفاقه على الصحة والتعليم أضعافاً مضاعفة ، وخصصت إحدى الحكومات المحلية (2.4%) من إيراداتها للإنفاق على البنية التحتية لمدارس التعليم الابتدائي المتداعية في حين أنفقت (30%) من موازنتها على رواتب رئيسها ومستشاريها التشريعيين ونفقات مكاتبهم ، كما خصص بعض رؤساء الحكومات المحلية لأسفارهم ونفقاتهم النثرية من المال أكثر مما خصصوه للمدارس والمراكز الصحية التي تقع مسؤولية تشغيلها عليهم .[1]

ومما جاء في تقرير هذه المنظمة أيضاً أن الأموال التي يتم تخصيصها في موازنات الحكومات المحلية للتعليم والرعاية الصحية لا تصل إلى وجهتها أبداً فضلاًعن تأخر سداد رواتب الكثير من العاملين الصحيين شهوراً كثيرة رغم وجود مخصصات لهم في الموازنة ، مما أدى إلى إنتشار الرشوة وسوء إستخدام السلطة لخدمة المصالح الشخصية ،إذ يعمل أفراد الهيئات الطبية على تسريب الأدوية الحكومية لبيعها لحسابهم الشخصي فأدى بدوره إلى حصول المرضى على جرعات مبخوسة من الأدوية تعطي لبعض الجراثيم القدرة على مقاومة تلك الأدوية وتخلق الكثير من الحالات المزمنة .[2]

وهذا كله تسبب في زيادة معاناة المواطنين ، إذ يموت واحد من كل (5) أطفال نيجيريين قبل بلوغ الخامسة من العمر , وهذا يعني وفاة أكثر من مليون طفل سنوياً ، فيما يقع كثير من الناس فريسة أمراض تسهل الوقاية منها من خلال البنية الصحية الأساسية التي تقع مهمة تأمينها على عاتق الحكومات المحلية , أما نظام المدارس الإبتدائية العامة الذي كان من بين أفضل الأنظمة في أفريقيا ذات يوم فقد تردى إلى حالة مخيفة من الإهمال وعدم القدرة على العمل في معظم أنحاء نيجيريا .[3]

4- الفساد في القطاع المصرفي :-

تستخدم البنوك والمصارف النيجيرية كملجأ لعمليات غسيل الأموال الناجمة عن إعادة شحن كميات هائلة من المخدرات إذ أصبحت نيجيريا قاعدة لمافيات تهريب الهروين المنتج في جنوب شرق وجنوب غرب آسيا إلى الولايات المتحدة وأوربا بالرغم من أنها ليست مركزاً مالياً دولياً أو إقليمياً، ومن ثم يعاد ضخ هذه الأموال إلى الإقتصاد وغسلها لإعادة إستخدامها في دول أخرى .[4] وتستخدم لذلك وسائل مختلفة كالفواتير المزورة والودائع وشركات الأعمال الدولية أو الإعتماد على قانون حماية سرية الحسابات في البنوك ، وإعادة استثمار الأموال غير القانونية في أعمال قانونية .... الخ .[5]

---

1 المصدرنفسه ، ص4 .

2 كيمبر لي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص 187 .

3 منظمة هيومن رايتس ووتش ، مصدر سابق ، ص5 .

4 علي يوسف الشكري ،(تطوير وسائل التعاون الدولي للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار فيها)، مجلة الغري ،كلية الادارة والاقتصاد,جامعة الكوفة, السنة (2) ، المجلد (1) ، العدد (4) ، 2006 ، ص 62.

5 كورين كروسين وآخرون ، مصدر سابق ، ص 238 .

وتأسيساً على ذلك نرى إن الفساد الإداري والمالي في نيجيريا هو من الحجم الكبير والمتشعب والبالغ الإنتشار،و قد كان له الدورالخطير في لعبة الكراسي السياسية ،إذ مثل تحالفات للأطراف المنتفعة منه، مما أدى إلى إحداث أضراراً أصابت المجتمع .وإذا كان الظاهر من هذا الفساد بحجم هذه الأضرار فأن المستتر الذي لا يتم الكشف عنه يعد أكبر من ذلك لأن الأطراف المتورطة بالفساد تصنع لنفسها حماية تجعل ممارستها في مأمن .

ثانياً : أسباب الظاهرة

1- الأسباب السياسية : وتتمثل بالاتي :- [1]

ضعف الحكومة وإمتناعها عن تولي مسؤولياتها في توفير الخدمات العامة وإصلاح النظام السياسي ، وضعف العملية الديمقراطية نتيجة التداخل بين السياسة والمال والجريمة المنظمة ، وقلة المؤسسات المدنية وعدم فعاليتها.

2- الأسباب الإجتماعية :وتتمثل بالاتي : -

الجهل والتخلف والنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي حدثت في بيافرا خلال الفترة (1967-1970) ،[2] وانتهاك الشركات المتعدية الجنسية لحقوق الإنسان داخل وحول مناطق عملها الرئيسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . [3]

3- الأسباب الإقتصادية : وتتمثل بالاتي : -

الفقر والبطالة وتدني الرواتب وعدم انتظامها، [4] وتقلب العائدات النفطية .[5]

4- الأسباب التشريعية والإدارية والتنظيمية : وتتمثل بالاتي :-

ضعف القوانين وعدم فاعليتها ، والفشل في تطوير البيروقراطية ، وقلة المحاسبة والمسألة وضعف الرقابة الإدارية وهشاشة وسائلها ،والإختيار غير الموفق لموظفي القطاع العام ، وغياب الإلتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة وغياب الشفافية .[6]

ونضيف هنا إلى هذه الأسباب النقطة التالية :

1 المصدر نفسه،ص ص 236 - 238.

2 أيان بانون ، بول كولبير ، مصدر سابق ، ص 570 .

3 جون براي ، مصدر سابق ، ص 440 .

4 منظمة هيومن رايتس ووتش ، مصدر سابق ، ص 3 .

5 أيان بانون ، بول كولبير ، مصدر سابق ، ص 93 .

6 كورين كروسين وآخرون ، مصدر سابق ، ص ص 201 -204 .

غياب الوازع الديني لدى المجتمع النيجيري الذي يعمل على إيجاد رقابة ذاتية للفرد تسمح في ظل إيمانه الشخصي بإيجاد حصانة ضد الفساد .

ثالثاً : تأثير الظاهرة

1- التأثيرات الإقتصادية :

أ- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تبذير إقتصادي وعدم كفاءة في تخصيص الموارد المتاحة ، إذ يتسبب في توزيع تمييزي للخدمات الحكومية وتشويه الإقتصاد من خلال سوء تخصيص الموارد وتبذيرها مما يؤدي إلى عرقلة التنمية الإقتصادية وبالتالي تخفيض رفاهية المواطن النيجيري نتيجة لتضخم الأسعار الناجم عن الأنشطة الفاسدة للقادة السياسيين الذين يعملون على رفع أسعار السلع والخدمات من خلال الرشاوى والعمولات . [1]

ب- يساهم الفساد في إدامة وزيادة التخلف والفقر وانعدام الخدمات الأساسية في نيجيريا فخلال الفترة (1974 - 1984) التي شهدت إزدهاراً نفطياً ، لم يشهد متوسط نصيب الفرد العادي من الدخل أي زيادة عما كان عليه الحال قبل عشر سنوات، وخلال الثمانينات تدهور الإقتصاد النيجيري بمعدل (0.4%)سنوياً ، وأدى إلى إحتلال نيجيريا في عام 1990 المرتبة(17) من بين أفقر دول العالم ، إذ كان متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل إقل من مثيله في كل من الهند وكينيا .[2] وبلغ خلال الفترة (1993 - 1998) حوالي (319) دولار ، في حين بقي متوسط معدل النمو السنوي للدخل الفردي خلال الفترة (1985 - 1997) ثابتاً بنسبة (1.2 %).[3]

ج- يعمل الفساد على أعاقة أو تراجع الاستثمار الأجنبي والمساعدات الخارجية ،[4] وجذب المغامرين أو المنبوذين أو الفاشلين في مجتمعاتهم، وأبعد المستثمرين الأكثر إحتراماً والذين يبحثون عن الدول التي تعيش في ظروف مستقرة ويمكن التنبؤ بها وليس الدول التي تشتهر بالعنف والخطف إذ يستعصي إحصاء الفساد . وبالمثل قلت المعونات الأجنبية بالتدريج لان الدول المانحة لن تستمر في القاء أموال دافعي ضرائبهم في حفرة لا قاع لها .[5]

د- يشوه الفساد القرارات الرسمية للحكومة النيجيرية ،اذ أهملت الاولويات الانمائية للبلد نتيجة لتفضيل المسؤولون والراشون لمشاريع يجدونها اجزى من الناحية الشخصية ، مما أدى إلى

1 كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق ،ص 188 .

2 سوزان روزاكرمان ، الإقتصاد السياسي للفساد ،مصدر سابق ، ص 70 .

3 عبدالرحمن يسري احمد ، قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص3 .

4 كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في بلدان آسيوية مختارة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007 ،ص53.

5 كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص189

كثرة المشاريع غير المنجزة أوالتي لم تستكمل بتاتاً أو التي كان ينبغي ألا تقام في المقام الأول وكل ذلك تحت ذرائع وحجج زائفة كحماية الصناعات الوليدة أو الحاجة إلى الإستقلال الإقتصادي أو المصالح الوطنية مما نتج عنه إهمال القطاعات الإقتصادية الأخرى كالزراعة .[1]

2- التاثيرات الإجتماعية :-

يؤثرالفسادعلى أنماط التوظيف والترقية مما يحول دون إشغال ذوي الشهادات والكفاءات.ويتجنب الموظفون الأنشطة ذات القيمة الإجتماعية الأكبر مفضلين المجالات التي يتسير فيها الفساد الإداري و المالي ، كما أصيب المسؤولون المقتدرون مهنياً بالإحباط وفي بعض الأحيان كانوا يكرهون بالترهيب والترويع على التزام الصمت تجاه الممارسات الفاسدة مما أدى إلى هروب هذه القدرات وإستنزافها من بين أكثر الناس تأهيلاً الذين سعوا إلى أماكن يستطيعون أن يعملوا فيها بأرتياح وبتقدير وكرامة .[2]

3- التأثيرات السياسية :-

أ- يقوض الفساد الإداري والمالي شرعية القادة السياسيين والمؤسسات السياسية ويضعف من ثقة المجتمع بالنظام السياسي ، مما يؤدي إلى فقدان الحكومة لتعاون المواطنين وتأييدهم لها ، مما يدفعها إلى إستخدام القوة والتدابير القسرية للمحافظة على النظام العام في نيجيريا .[3]

ب- يعوق الديمقراطية لأنه يخرب عملية الانتخابات الديمقراطية والإدارة الحكومية ويحيد القوانين والسلطة القضائية عن مسارها الصحيح مما يؤدي إلى قلاقل سياسية وإضطرابات إجتماعية ناجمة عن ردود فعل عنيفة ، فقد تمكن نظام أباشا(وهو رئيس عسكري نيجيري اتصف حكمه بالدكتاتورية) من المحافظة على السلطة ومواجهة التحديات بشكل جزئي من خلال ضمان وصول عائدات النفط إلى تلك الفئات من العسكريين الذين ساعدوه على البقاء في السلطة .[4]

<u>وبرأينا أنه فضلاً عن التأثيرات السابقة للفساد الإداري والمالي في نيجيريا ، فأنه ترك أيضاً على الصعيدين المحلي والدولي التأثيرات التالية :-</u>

<u>1- التأثيرات على الصعيد المحلي :-</u>

1 جون براي،مصدر سابق ،ص392 .

2 كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص187 .

3 كيمبرلي آن اليوت ، مصدر سابق ، ص190.

4 كورين كروسين وآخرون ، مصدر سابق ، ص237 .

أفقد المواطن النيجيري الثقة بحكوماته وبات يشعر بأن الفساد هو شر لابد منه ولا يمكن إزالته ، مما أدى إلى تقبل هذه الظاهرة إجتماعياً سواء كان بقناعة أم بأضطرار ، فشاعت روح اليأس لدى الشعب النيجيري بإمكانية معالجته على الرغم من الإجراءات التي اتخذت لمكافحة هذه الظاهرة .

2- التأثيرات على الصعيد الدولي :-

ترك الفساد الإداري والمالي إنطباعاً سيئاً عن هذه الدولة وجعلها من الدول المنتقدة دائماً من قبل (العديد من المنظمات والشخصيات الدولية المعنية بالشؤون الإجتماعية والسياسية والأعمال والمجتمع المدني ورؤساء الشركات العالمية) في مجال إستشراء الفساد والحروب الأهلية ، وإنتكاسات حقوق الإنسان وعدم الإستقرار السياسي وإبرازهم أثر ذلك في هروب وإبتعاد رؤوس الأموال والمستثمرين عن نيجيريا.

رابعاً : معالجة الظاهرة

اتخذت مسألة معالجة الفساد الإداري والمالي في نيجيريا الخطوات التالية :

1- الخطوة الأولى : وتتمثل بالمعالجة في فترة الثمانينات :-

لقد رفض النظام الحاكم في أوائل الثمانينات وقاوم فكرة الإصلاح ومثال على ذلك مقاومته كل أساس لإصلاح التجارة الحرة التي حظيت بالدعم الظاهري لصندوق النقد الدولي (IMF) وذلك لأن نظام منح رخص الإستيراد كان مصدراً رئيسياً للرشاوى والإمتيازات .

وفي أواخر عام 1980 أصبح هذا النظام مفضوحاً لدرجة دفعت الحكومة إلى الغائه ،وذلك لأن نقابة الصناعيين في نيجيريا التي إستمر أعضاؤها بدفع الرشاوى بدون أي معارضة في الأعوام الأولى ، رأت أنها ستكون أفضل حالاً بدون مثل هذا النظام ، وفي نفس الوقت الذي الغي فيه نظام رخص الإستيراد قامت الدولة بإدخال أنظمة تسمح بظهور فرص جديدة للفساد . [1]

2- الخطوة الثانية :- وتتمثل بالمعالجة في فترة التسعينات وحتى الآن :-

أ- **الخصخصة :-** في عام 1965 عدت نيجيريا دولة ذات مقومات عالية للنمو بسبب مواردها الطبيعية والبشرية والجغرافية . وتعززت هذه الفكرة في السبعينيات في ظل الزيادات الكبيرة في الإيرادات الناجمة عن الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط مما دفعها إلى إقتراض مبالغ كبيرة بضمان عائداتها النفطية ، إلا أن هذه الأموال لم يتم إستثمارها لخدمة التنمية في نيجيريا وإنما أستخدمت لخدمة المصالح الخاصة للمسؤولين الحكوميين المحليين من خلال سرقتها أو تبديدها أو إساءة استخدامها ، وإزداد الأمر سوءاً أثر هبوط أسعار النفط في التسعينات مما أدى إلى أن تواجه هذه الدولة صعوبات جمة في الإيفاء بديونها ،وبالتالي شهدت عمليتها التنموية تعثراً ملحوظاً مما ترك القطاع العام متخلفاً ومتدهوراً ،الأمر الذي دفع الحكومة إلى

1 سوزان روزاكرمان ، الفساد والحكم الأسباب ، العواقب ، والإصلاح ، مصدر سابق ، ص ص 33 -34 .

إيجاد السبل للحد من الإنتشار الكبير للفساد الإداري والمالي الذي قاد إلى هذا التدهور التنموي، فعمل على التحول التدريجي نحو الخصخصة ،الذي بدأ منذ عام 1988 وتكثف عام 1999 والذي كان هدفه إصلاح الإقتصاد بسبب عدم جدية القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية وتدني مستوى الأداء الإقتصادي والإداري والسياسي [1] .

ب- **الديمقراطية :** طبقت الديمقراطية لأول مرة في عام 1999 من خلال الإنتخاب النيجيري الأول لرئيسهم وشهدت هذه الخطوة انتكاسة بطريقة أثارت قلق المراقبين على مستقبل الديمقراطية في أفريقيا وبقية أنحاء العالم النامي، فبذهاب النيجيريين إلى صناديق الإقتراع في عام 2007 خسرت الديمقراطية جولتها في نيجيريا عندما فاز الحزب الحاكم بإنتخابات عدّها المراقبون أسوأ إنتخابات في هذه الدولة .[2] إذ يقول فريدمان في كتابه (العالم مسطح)عن لعنة النفط " لم يساهم شيء في تأخير ظهور إطار ديمقراطي في أماكن مثل فنزويلا ونيجيريا وإيران أكثر من لعنة النفط ، وطالما أن بوسع حكام هذه الدول النفطية الحصول على الثروة بأستخراج مواردهم الطبيعية مقابل إستخراج المواهب الطبيعية لشعوبهم وطاقاتهم - فأن بوسعهم البقاء في السلطة إلى الأبد . فبإمكانهم إستخدام أموال النفط لاحتكار كل أدوات السلطة (الجيش والشرطة والإستخبارات) دون أن يكون عليهم إدخال شفافية حقيقية أو تشارك السلطة . فما عليهم سوى الإحتفاظ بالسيطرة على حنفية النفط ...لن ينتهج قادة الشرق الأوسط الإصلاح إلا عندما يجبرهم هبوط أسعار النفط على تغير الأطر ".[3] وبذلك يؤسس فريدمان معادلته القائلة أن حركة سعر النفط الخام وحركة الديمقراطية تميلان باتجاهين متعاكسين .

ج - لجنة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية (EFCC) :-

وهي لجنة مستقلة بعيدة عن التأثيرات الحكومية تشكلت عام 2002 برئاسة (نهو ريبادو)* من مهامها :- [4]

(1) التحقيق بالجرائم الإقتصادية والمالية من خلال مساءلة الأشخاص سواء كانوا (سياسيين أقوياء ،رجال أعمال ،مسؤولون في الحكومة وجهاز الشرطة ،محتالين عبر الانترنيت .. الخ).

(2) استعادة الأموال المنهوبة .

---

1 حسن نوري الياسري ، مصدر سابق ، ص 193 .

2 محمد عبدالجبار الشبوط ، مصدر سابق ،ص3

3 محمد عبدالجبار الشبوط ، مصدر سابق ، ص4

* وهو مثقف يبلغ من العمر (46) عاماً معروف في نيجيريا بأسم "رسول الأمل" ، ويوصف بأنه " بطل على الخطوط الأمامية ".

4 http://go.World Bank . org .

(3) فرض سيادة القانون والمساءلة.

(4) معاقبة الفاسدين وفقاً للتعديل الذي طرأ على القانون النيجيري والذي مكن المحاكم العالمية بتعيين قضاة خصوصيين بلغ عددهم حتى الآن (14) قاضياً لنظر القضايا التي ترفعها لجنة مكافحة الجرائم الإقتصادية والمالية ، ومن أبرز النجاحات التي حققتها هذه اللجنة : - [1]

(1) إستعادة أكثر من (5) بليون دولار أمريكي من الأموال العامة المسروقة وإعادتها إلى أصحابها وهم في معظم الأحيان (الحكومة الفيدرالية ، حكومة الولايات ، البنوك ،.... الخ).

(2) إصدار أكثر من (150) حكماً بالإدانة مقابل لا شيء قبل تشكيل اللجنة .

(3) إستطاعت من خلال تشكيلها لوحدة معلومات (تحريات) مالية من كشف طريقة جديدة لارتكاب جرائم الاحتيال وذلك من خلال إرسال آلاف من الرسائل البريدية التي ترسل من نيجيريا سواء عبر مكاتب البريد الحكومية أو الشركات الخاصة ، وقد عثر في كثير من الطرود على مستندات مالية ووثائق إثبات هوية مزورة مخبئة باتقان داخل ورقة كربون بإستخدام أجهزة الماسح الضوئي ، كما تم إعتراض أكثر من (15) ألف شيك مزور منها (7) آلاف شيك على بياض ... وغيرها.

(4) تحقيق شعبية لدى الجمهور النيجيري بعد أن تحدت هذه اللجنة مصالح سياسية قوية تسيطر (6) مصالح منها على (80%) من وسائل الإعلام.

د - المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني : -

(1) البنك الدولي : -

كان للبنك الدولي والمانحين الآخرين دور بارز في دعم لجنة مكافحة الجرائم الإقتصادية والمالية من خلال :-

(أ) المطالبة بالتركيز على نظام الإدارة العامة ومحاربة الفساد.

(ب) إستعراض لإدارة شؤون الإنفاق العام والخاص مستهدفة بذلك ضمان توجيه الموازنة الإضافية والشاملة للأموال المعادة وغيرها في مساندة القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة..الخ، وتخفيض أعداد الفقراء وبرامج خلق فرص العمل ومساندة الرعاية الصحية والإجتماعية وكل ما له علاقة بتحسين حياة الشعب النيجيري .

(ج) الدعم المالي ، حيث قدم البنك الدولي في عام 2005 منحة قيمتها (500) مليار دولار أمريكي ساعدت بها اللجنة على البقاء والإستمرار بعد أن حرمت من التمويل لأنها تحدت مصالح سياسية معينة .

(2) منظمة الشفافية الدولية : -

1 المصدر نفسه .

إتخذت الحكومة النيجيرية هذه الخطوة لدعم قضية الشفافية، فسمحت لمنظمة الشفافية الدولية بفتح فروع تابعة لها في نيجيريا ، إذ تقوم هذه الفروع بحملات تدعو إلى حرية الاطلاع على المعلومات وبتدقيق من قبلها ومن قبل منظمات أخرى في المجتمع المدني والتي بدأت بتنظيم نفسها بشكل أكثر فعالية حيث تساهم في قضية منع الفساد . وتمكن النيجيريون من خلال حملات هذه الفروع التي تعمل على إعادة المدخرات المسلوبة التي سرقها الدكتاتوريون السابقون التي أودعوها على شكل حسابات خاصة في بنوك لندن وزوريخ ونيويورك والليشتنشتاين من إستعادة أموال بقيمة (1.2) مليار دولار كان قد سرقها الديكتاتور (ساني أباشا) ، مع إن هذا الأمر إستدعى إسقاط التهمة بالسرقة وتبييض الأموال عن ابن أباشا واحد معاونيه .[1]

رغم تلك الخطوات الإصلاحية لمحاولة معالجة الفساد الإداري والمالي ، الذي أدى إلى تدهور الإقتصاد النيجيري والعملية التنموية برمتها ، وإن كانت قد ساعدت على تخفيضه حسب ما بينته تقارير منظمة الشفافية الدولية وما أوضحه مؤشر الشفافية ، إلا أنها في رأينا متلكئة وبطيئة ولا ترقى إلى السرعة التي ينتشر فيها الفساد الإداري والمالي ، و عليه نرى أنه يقع على الحكومة بالدرجة الأولى مسؤولية معالجة الفساد بشكل أسرع من خلال العمل على تخفيض حقيقي وملموس لهذه الظاهرة التي تركت تأثيرها السلبي على التنمية في نيجيريا ، ونطرح هنا إقتراحاتنا في هذا الجانب:

1- تحقيق زيادة جذرية في مستوى أمانة الحكومة وكفاءتها ونزاهتها وشرعيتها السياسية .
2- العمل بضراوة من قبل الحكومة والمواطنين على تجنب خلق ثقافة مخالفة للقانون ، وذلك بعدم التسامح مع أي من الممارسات الفاسدة سواء من قبل المسؤولين الحكوميين المتنفذين أو من قبل المواطنين العاديين، وإنشاء منظمات حكومية ومدنية يقع على عاتقها مسؤولية الكشف عن هذه الممارسات والمحاسبة الجادة للمتورطين فيها .
3- إنشاء قنوات إعلامية وصحفية مستقلة تعمل على فضح الفساد ومحاربته .
4- العمل على تحقيق نوع من العدالة في توزيع الثروات قدر الإمكان للتقليل من التفاوت الطبقي ورفع المستوى المعيشي للأفراد .
5- خلق نظام حوافز مادية ومعنوية يعمل على تقوية الثقة لدى الأفراد بالحكومة وتقوية روح المواطنة والعمل المؤثر الجاد النافع للناس.

1 بيتر آيغن ، تقديم التقرير العالمي للفساد عام 2003 ، على الموقع : cadwan@inco.com.Ib

المبحث الثالث

واقع الفساد الإداري والمالي في سنغافورة

تعد سنغافورة من دول جنوب شرقي آسيا التي حققت المعجزة الآسيوية من خلال ما شهدتها إقتصاداتها من نمو سريع أدى إلى إزدهار إقتصادي وتنمية كان للدولة الدور البارز فيها ، والداعم للقطاع الخاص الذي بنى دعائم هذه التنمية .

وما كان لهذا أن يحدث لولا إدراك الدولة لأهمية التخلص من كل ما يمكن أن يؤخر هذا التقدم والإزهار ،فكان من أولى أولوياتها هو تخفيض الفساد الإداري والمالي إلى ادني حد ممكن الأمر الذي ترك تأثيرات إيجابية ملموسة قادت الدولة إلى مرتبات أعلى في المنافسة الدولية . وسنتطرق في هذا المبحث إلى حجم هذه الظاهرة والأسباب التي أدت إلى إنخفاضها وتأثيرات هذا الانخفاض وما هي المعالجة التي أوصلت سنغافورة إلى المستويات العليا في مكافحة الفساد .

أولاً: حجم الظاهرة

تقع سنغافورة في جزيرة على قمة شبه جزيرة الملايا ، بين المحيط الهندي غرباً وبحر جنوب الصين شرقاً ، [1] وتشغل عدداً من الجزر أكبرها جزيرة سنغافورة ، إذ تتمتع بموقع جغرافي متميز مستفيدة منه كوسيط بين مجموعة دول جنوب شرق آسيا والعالم الخارجي .إذ يعد ميناء سنغافورة الميناء الأول

1 محمود عبدالفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية:الدروس المستفادة ، ط1 ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ،ص 27.

في العالم فيما يتعلق بعمليات تموين وخدمة السفن . [1] وبلغ عدد سكانها عام 2006 (4.38) مليون نسمة .[2] في حين تبلغ مساحتها (618) كم[2] .[3]

وتعد سنغافورة إحدى دول المعجزة الإقتصادية الآسيوية ، التي بلغ فيها الفساد الإداري والمالي مستويات ضعيفة ، نتيجة إتخاذ الدولة الخطوات الايجابية الفعالة في مكافحته. ولمعرفة حقيقة حجم الفساد الإداري والمالي فيها أوضحت إستطلاعات منظمة الشفافية الدولية لعام1995 أن سنغافورة إحتلت المرتبة (7) من أصل (54) دولة وبدرجة (9.26)، [4] ، وفي عام1996 حصلت على المرتبة (7) أيضا من أصل (54) دولة وبدرجة (8.80) ،[5] ثم تقدمت نقطتين في عام 2003 لتحتل المرتبة (5) من أصل (133) وبدرجة (9.4) ،[6] ، الأمر الذي جعلها من أحسن دول العالم في مقياس الفساد . [7] (انظر الملحق (1)).

وجاء في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2006 أن سنغافورة حافظت على المرتبة (5) من أصل (163) دولة ، وصنفها التقرير ضمن الدول التي حصلت على أحسن درجات مكافحة الفساد .[8]

وفيما تعد سنغافورة من الدول التي لا تتمتع بموارد طبيعية ، إلا أنها تعد إحدى الدول الصناعية (انظر جدول (11)) التي حققت درجات مرتفعة في مكافحة الفساد ، رغم ذلك فهي لا تخلو تماماً من ممارساته التي أخذت فيها منحى آخر ،حيث شهد القطاع الخاص قضايا فساد وإفساد من خلال القيام بعمليات غير مشروعة في تعامله مع الدول الفقيرة ، إذ تم دفع رشاوى إلى جهات رسمية وغير رسمية في تلك الدول التي تغيب فيها سلطة القانون ويضعف القضاء ولا يكترث أو لا يهتم فيها المواطنين بالفساد ومقاومته وتغدو ممارساته أمراً طبيعياً ، مما أدى إلى تعزيز الفساد فيها . إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن كل شركات ومؤسسات القطاع الخاص والإدارات الحكومية تمارس الفساد

1 نبيل جعفر عبدالرضا ، تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمور الآسيوية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002 ، ص 7 .

2 IMF , Op.cit , p. 996 .

3 نبيل جعفر عبدالرضا ، تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمو الآسيوية ، مصدر سابق ، ص 7 .

4 Georg Moody- Stuart, Op.cit , p . 5 .

5 ماجد عبدالله المنيف ، مصدر سابق ، ص 56 .

6 http :// WWW.Transparency.org/cpi/index.htm1#cpi .

7 بشير مصيطفي ،مصدر سابق ، ص 125 .

8 http://WWW.Transparency.org.

في تعاملاتها ، فهناك أيضاً شركات وإدارات حكومية ومؤسساتها تحافظ على مبادئ تحرض على مقاومة الفساد وممارساته غير الشرعية وتتقيد بها .[1]

جدول (11)

نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1965-2006)

القطاع	1965	1990	2000	2006
الزراعة	3	0.4	0.1	0.1
الصناعة	24	32.5	33.5	33.0
الصناعات التحويلية	15	25.7	26.2	27.7
الخدمات	73	67.2	66.4	66.9

Sources:

1- The World Bank, World Development Report 1992 ,Oxford university press, Washington , 1992, p . 265.

2- Asian Development Bank, Asian Development Out Look , 2007 ,ADB, China , 2007, p.135 .

فقد بينت مسوحات مجموعة ضبط المخاطر التي أجريت للعامين 1999 و 2002 حول مواقف الشركات من الفساد بأن المسؤولين المتنفذين الدوليين قلقين من معدلات التقيد غير المتساوية بين الشركات الموجودة في مختلف الدول ،وقد أظهرت نتيجة هذه المسوحات إن الشركات التي تنتمي إلى دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية بأنها شركات على درجة عالية نسبياً من التقيد بتشريعات مكافحة الفساد[2] ،ومن بين شركات الدول خارج المنظمة سجلت سنغافورة درجة عالية من التقيد بتشريعات مكافحة الفساد . والجدولان (12) و(13) يوضحان ذلك .

جدول (12)

معايير التقيد لدى الشركات من بين اكبر عشر دول في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية للعامين 1999 و 2002

الدولة	المعدل عام 1999	المعدل عام2002

1 زهير عبدالكريم الكايد ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2003 ، ص 225 .

2 جون براي ، مصدر سابق ، ص 421 .

كندا	1.6	1.81
المانيا	1.9	1.82
هولندا	1.8	1.86
المملكة المتحدة	1.7	1.95
الولايات المتحدة	1.8	2.03
بلجيكا و لكسمبورغ	2	2.09
اليابان	2.3	2.26
فرنسا	2.2	2.38
ايطاليا	2.7	2.96
كوريا الجنوبية	2.7	2.94

المصدر :جون براي ، جذب الشركات ذات السمعة الجيدة إلى المناطق الخطرة شركات النفط والتعدين، نشر في كتاب الموارد الطبيعة والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ، ترجمة فؤاد سروجي ، ط1،الاهلية للنشر، الاردن،2005 ، ص422.

جدول (13)

معايير التقيد بين الشركات من دول مختارة لا تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية

الدولة	معدل عام 1999	معدل عام 2002
سنغافورة	2.3	2.11
هونغ كونغ (الصين)	-	2.47
ماليزيا	-	3.10
جنوب أفريقيا	2.6	3.10
الصين	2.9	3.19
الهند	-	3.29
البرازيل	3.1	3.41

- = غير متوفر

المصدر : جون براي ،جذب الشركات ذات السمعة الجيدة إلى المناطق الخطرة شركات النفط والتعدين، نشر في كتاب الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة خيارات وتحركات ،ترجمة فؤاد سروجي ، ط1 ،الأهلية للنشر، الأردن ، 2005 ، ص422.

وعليه نرى أن حجم الفساد الإداري والمالي أخذ بالإنخفاض مع مرور الزمن ، وعلى الرغم من وجود بعض التجاوزات التي تقوم بها الشركات الخاصة (القطاع الخاص) إلا أنها تبدو بسيطة بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول الأخرى . وبأعتقادنا أنها نابعة من وجود التنافس على الأسواق الخارجية التي تتواجد في أغلب الأحيان في دول تكاد تكون الرشوة فيها أمراً طبيعياً .

ثانياً :- أسباب انخفاض الظاهرة

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى إنخفاض حجم الفساد الإداري والمالي في سنغافورة هي :-

1- الأسباب السياسية وتتمثل بالاتي :-[1]

أ- إستقرار النظام السياسي .

ب- نزاهة الطبقة السياسية .

ج- وجود نظام ديمقراطي .

د- الشفافية .

هـ - الإعانات والمساعدات الحكومية كالعقد الإجتماعي الذي شكل عنصر التوازن والإستقرار الإجتماعي في هذه الدولة .ويتكون من شقين:-[2]

الشق الاول :- مشروعات الإسكان الحكومي منخفضة الإيجار والمكفولة لجميع المواطنين.

الشق الثاني :- نظام التأمينات الإجتماعية وصندوق الحقوق التقاعدية والتي تعد من أفضل نظم التأمينات في الدول النامية .

2- الاسباب الإجتماعية : وتشمل :- [3]

أ- ثقافة المجتمع وتماسكه .

ب- إشاعة السلوك التعاوني.

ج- وجود منظومة القيم والمبادئ المناهضة للفساد والتي تترجم إلى قوانين يلتزم بها جميع الإفراد.

---

1 عاطف قبرص ،(إعادة نظرة في دور الدولة في التنمية الإجتماعية - الإقتصادية) ، مجلة المستقبل العربي، بيروت , العدد (52)،2002 ، ص ص17-18 .

2 محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية : الدروس المستفادة ، مصدر سابق ، ص37 .

3 سيكي هين ، دور مهم للتعليم والإدراك العام في مكافحة الفساد ، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد بقارة آسيا ، قطر ، خلال الفترة 9-11 يونيو ، 2008 ، ص1 .

هـ- الإهتمام بالتعليم (كماً و نوعاً) ،مما خلف تراكماً رأسمالياً بشرياً في فترة قصيرة ، إذ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997 (3%). [1] والجدول الاتي يوضح بعض مؤشرات هذا القطاع .

جدول (14)

بعض مؤشرات قطاع التعليم (سنوات مختارة)

الجنس	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 15 سنة فما فوق %		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 15-24 سنة %		معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتدائية %		معدل الإلتحاق بالمدارس الثانوية %		معدل الإلتحاق بالمدارس ما بعد الثانوية %	
	1990	2004-2000	1990	2004-2000	1990	2004-2000	1991	1996	1991	1997
انثى	83	89	99	100	99	100	65	73	20	40
ذكر	95	97	99	99	99	99	70	75	24	47

Source:

Asian Development Bank, Asian Development Out Look , 2007, ADB , China , 2007, pp.120-122.

3- الأسباب الإقتصادية :- وتتمثل بالاتي :-[2]

أ- الاجور الجيدة وتناسبها مع الاداء المقدم من قبل العاملين في القطاعين العام والخاص ، كما موضح في الجدول الاتي .

جدول (15)

تطور متوسط الدخول الحقيقية الشهرية للعمال للمدة (1978 - 1993)

(100= 1988)

السنوات	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
الدخول الحقيقية	57.9	60.5	63.3	63.3	70.8	77.1	83.2	89.4
السنوات	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**

1 United Nations Development Programme , Human Development Report , 1999 , Oxford university press, New York , 1999 , p.189 .

2 عاطف قبرصي ،مصدر سابق ، ص ص64 - 65 .

الدخول الحقيقية	91.4	93.8	100	107.3	113.3	119.6	126.5	131.3

المصدر : نبيل جعفر عبد الرضا ، العرب والتجربة الآسيوية :الدروس المستفادة ،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000،ص32.

ب- نظام خدمة مستند إلى الكفاءة.

ج- إستخدام مبدأ التعويضات للعاملين (الأمن الوظيفي) مما يضمن مستوى معيشي لائق .

د- الإستقرار الإقتصادي الكلي .

هـ- توزيع الموارد على نحو أكثر عدالة .

و- تفضيل القطاعات التي تخلق فرص عمل جيدة وتزيد الإنتاجية (قطاع الخدمات).[1] وكما موضح في الجدول (16) .

جدول (16)

العمالة في القطاعات الإنتاجية للعامين (1990- 2006)

السنة	السكان (مليون نسمة)	السكان النشطين إقتصاديا (كنسبة من السكان في سن العمل)		العمالة		
		انثى	ذكر	زراعة	صناعة	خدمات
1990	3.0	48.8	77.5	0	26	74
2006	4.5	54.3	76.2	0	17	83

Source:

Asian Development Bank, Asian Development Out Look, 2007, ADB, China, 2007, pp.128 - 130 .

4- الأسباب التشريعية والإدارية والتنظيمية : وتشمل الاتي :- [2]

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1996 ، جامعة أكسفورد ، نيويورك ،1996 ، ص7.

2 سيكي هين ، مصدر سابق ، ص 1 .

أ- قوانين صارمة ترتكز على سلسلة من الإجراءات العقابية وهياكل قوية ومنظمة .

ب- أجهزة بيروقراطية مستندة إلى الكفاءة .

ج- إدارة ذات أداء عالي تقدم الفرص بالتساوي بين جميع الأطراف .

د- إيجاد نظام حوافز يوفر الإطار الملائم للعمل بالنسبة للموظفين ، كالمراجعة الدورية لسلم الأجور وغيرها من الإجراءات المحفزة .

وتأسيساً على ما سبق نرى أن الأسباب التي أدت إلى إنخفاض الفساد الإداري والمالي في سنغافورة تنبع من داخل الدولة نفسها ، فهي من هيئ الأجواء الملائمة لمناهضة هذه الظاهرة من مستويات معيشية جيدة ، وثقافة راسخة ، وقوانين قوية رادعة ، الأمر الذي عزز روح المواطنة لدى أبناء هذه الدولة وولد لديهم الشعور بالحرص على ما عندهم وما منحته إياهم هذه الدولة والرغبة في إستمرارية هذا الرخاء والأمن الذي لا يختلف عما هو كائن في إقتصاديات دول العالم الأول الآسيوية .

ثالثاً : تأثيرات إنخفاض الظاهرة

1- التأثيرات الإقتصادية : وتتمثل بالاتي :-

أ- أدى إنخفاض الفساد الإداري والمالي إلى تخصيص أمثل للأموال نحو الصناعات والنشاطات التي تبنت التقانات الحديثة وتكييفها على نحو مناسب ، كما موضح في الجدول (17) .

جدول (17)

تطور تركيبة فروع الصناعات عالية التقنية للمدة (1991 - 1995)

فروع الصناعة	1991	1992	1993	1994	1995
الصناعات الخفيفة	14.4	13.8	13.4	12.6	12.5
الكيمياويات	33.1	33.2	33.8	33.6	32.6
انظمة التصنيع	13.1	13.3	13.5	13.3	13.0
الالكترونيات	26.0	26.7	26.9	28.3	30.2
الانظمة الهندسية	8.1	8.1	8.1	8.2	8.0

المصدر: محمود عبدالفضيل ، العرب والتجربة الآسيوية : الدروس المستفادة ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،2000 ، ص148 .

الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الصادرات من (10.8%) للفترة من (1980 - 1990) إلى (13.3%) للفترة (1990-1997)، فأدى ذلك إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من (6.6%) خلال الفترة (1980-1990) إلى (8.5%) للفترة (1990-1997) مما عمل على

تحقيق زيادة في النمو وخلق نهضة إقتصادية وصفت بالمعجزة .[1] أدى إلى أن يضعها المنتدى الإقتصادي العالمي في المرتبة (5) من بين (125) من أكثر الإقتصادات تنافسية في العالم عام 2006 .[2]

ب- ساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد العادي من الناتج المحلي الإجمالي، إذ شهدت الأعوام 1970, 1980 , 1990 , 1999 زيادة في هذا المتوسط بمقدار (2761 ، 5581 ، 12105 ، 27024) دولار على التوالي .[3] مما مكن سنغافورة من إحتلال المرتبة الثانية في آسيا بعد اليابان من جهة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني ،وجعل عدد من يمكن وصفهم بالفقراء فيها لا يتجاوز (120) ألف من أصل (4.3) مليون نسمة بعد أن كان (5%) عام 1998 ، وان (8%) من عدد السكان فقط يحصلون على دخول شهرية تقل عن ألف دولار أمريكي ، وان (3%) من السكان فقط يعشيون في مساكن مكونة من غرفتين ، وقد ساهم ذلك كله في زيادة التعليم إذ تبلغ نسبة العمالة الوطنية الحاصلة على الأقل على مؤهلات ما بعد الدراسة الثانوية (40%) .[4]

وفيما يعد أكثر من (80%) من السنغافوريين أنفسهم في عداد الطبقة الوسطى ، فإن الإحصائيات المصرفية تؤكد نمو أعداد الأثرياء بإضطراد ، بدليل وصول عدد من يملكون مليون دولار في عام 2004 إلى (50) ألف مواطن بزيادة قدرها (22%) عن عام 2003 ، فيما إنخفضت نسبة البطالة إلى إقل من (3.5%) .[5]

ج- أدى إنخفاض الفساد إلى إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة مما أدى إلى زيادة الإدخار المحلي من (44%) عام 1990 إلى (50.5%) عام 2006 ، [6] وبالتالي زيادة الإستثمار المحلي وإن تلكأ قليلاً نتيجة للازمة المالية التي تعرضت لها الإقتصادات الآسيوية عام 1997 إلا أن معدلاته بقيت مرتفعة نسبياً ،فقد بلغ الإستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-1996) (35%) لينخفض إلى (33%)عام 1999 .[7]

---

1 عبدالرحمن يسري أحمد ، مصدر سابق ، ص 147 .

2 WWW.asharqalawast.com.

3 نبيل جعفر عبدالرضا ، تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمور الآسيوية ،مصدر سابق ، ص 54 .

4 Asian Development Bank, Op.cit , deferent paper . 100 , 110 , 120 , 121.

5 عبدالله المدني ، سنغافورة ... نموذج لمجتمع غير مسيس ، معهد الإمام الشيرازي الدولي ، واشنطن ، 2005 ، ص3.

6 Asian Development Bank, Op.cit , p . 139.

7 نبيل جعفر عبدالرضا ، تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمور الآسيوية ،مصدر سابق ، ص 63 .

كما شجع أيضاً على تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) التي لعبت دوراً مهماً في مسيرتها التنموية ، فقد طورت قدراتها الإنتاجية ولا سيما قطاع الصناعات التحويلية والتي لعبت فيها الشركات المتعدية الجنسية دوراً حيوياً .[1] والجدول (18) يوضح حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة من وإلى سنغافورة .

جدول (18)

تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الداخلة والخارجة للمدة (1982 - 1999)

مليون دولار

FDI	1987-1982	1993-1988	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الداخلة	1605	3982	8550	7206	8984	8085	5493	6984
الخارجة	178	1171	4577	6281	6935	8859	1525	3943

المصدر : نبيل جعفر عبد الرضا ،تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمور الآسيوية ،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والإقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002، ص 86 و ص 88 .

فيما أرتفع حجم هذه الإستثمارات في العقود الأخيرة إذ بلغت عام 2005 حوالي (109) مليار دولار .[2]

د- إنخفاض معدلات الفقر والبطالة حتى الازمة الاسيوية عام 1997، والإرتفاع الذي حدث بعد ذلك كان نتيجة للازمة المالية التي شهدتها كافة دول النمور الاسيوية والتضخم العالمي ،وكما هو موضح في الجدول الآتي .

1 UNCTAD , World Investment Report 1997 ,United Nations , New York and Geneva , 1997 , p . 2.

2 عبدالله المدني ، مصدر سابق ، ص 3.

جدول(19)

معدلات البطالة والتضخم للمدة (1996 - 2006)

المادة	1996	1998	2000	2001	2002	2003	2006
البطالة	3	3.2	4.4	3.4	5.2	5.4	-
التضخم	1.9	0.3-	1.3	1.0	0.4 -	0.5	1.0

Sources:

(1) IMF , World Ecenomic Out Look , October 1998 ,IMF , Washington , 1998 , p.101 .

(2) International Labour office, year Book of Lab our Statistics, ILO, Geneva, 2000 , p. 446.

(3) IMF , International Financial Statistics , November 2007 ,IMF , Washington , 2007 ,p.994.

2- التأثيرات الاجتماعية : وتتمثل بالاتي : - [1]

أ- أدى التعليم العالي إلى توظيف ذوي الشهادات والكفاءات في أمر تولي إدارة الحاجات المتنامية للصناعة والحكومة .

ب- حصول أفراد المجتمع على العدالة الإقتصادية والإجتماعية والقانونية .

ج- سلامة البيئة الإجتماعية والثقافية والأخلاقية مما أدى إلى تماسك النسيج الأخلاقي في المجتمع السنغافوري.

د- توازن العلاقات التي تحكم الشؤون الحضرية – الريفية وعلاقات رأس المال والقوة العاملة .

3- التأثيرات السياسية : وتتمثل بالاتي :- [2]

أ- إستمرارية الإستقرار السياسي .

ب- عزز مكانة السلطة السياسية محلياً ودولياً .

ج- قوى شرعية النظام السياسي بفعل الديمقراطية .

ويمكننا أن نضيف لما سبق الاتي :-

4- التأثيرات المحلية والدولية :-

أ- **محلياً :-** زاد من ثقة المواطنين بالدولة .

ب- **دولياً :-** إظهر من جديد مفهوم القدوة .

1 عاطف قبرصي ، مصدر سابق ، ص ص 68 -69 .

2 عبدالله المدني ، مصدر سابق ، ص 2 .

رابعاً : معالجة الظاهرة

ركزت سنغافورة على تخفيض الفساد الإداري والمالي إلى أدنى حد ,وأنشات لذلك مكتب مكافحة الفساد الذي سن قانون مكافحة الفساد في سنة 1960والذي جرى عليه بعض التعديلات عام 1999 لإعطاء المكتب مجال أكبر في مكافحة الفساد وهو ما أهل سنغافورة لإحتلال أعلى المراتب في مجال مكافحة الفساد والشفافية، وإعتمد بذلك على ستراتيجية تمثلت بالاتي :- [1]

1- **سياسة قوية تحارب الفساد في جميع المجالات** :- إستخدمت لذلك أحدث أساليب تقنيات المعلومات والإتصالات كالحكومة الالكترونية التي يمكن توضيح الإطارالشمولي لها بالشكل (7) الذي يبين الحقائق الاتية:-[2]

أ- تتكون الحكومة المحلية من مستويات متعددة مثل المحافظة / الولاية ، البلدية ، المنطقة، المجلس القروي وغيرها من المسميات ولا بد من عملية ربط الكتروني لجميع المستويات لضمان سهولة ويسر إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات للمستهدفين .

ب- هناك سلسلة طويلة من الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية الالكترونية مثل طلبات وعمليات الدفع الالكتروني للضرائب والرسوم ، وعمليات الإقتراع والإنتخاب والحصول على المعلومات والبيانات المختلفة ، وتقبل الشكاوى.

ج- تتيح الحكومة الالكترونية قنوات متعددة للتواصل مع المستفيدين ، كالهاتف والفاكس والكشك الالكتروني والحاسوب والتلفزيون .

د- تعدد وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة الالكترونية كالانترنيت ، والخدمات الالكترونية الصوتية ، الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب)، والشبكة العنكبوتية للهواتف المحمولة (الواب).

هـ- تقدم الخدمات الالكترونية لمجموعة من المستفيدين كالمواطنين والمستثمرين (القطاع الخاص) ، ودوائر الحكومة المركزية المختلفة والمحليات الأخرى .

وتتمثل الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحققها الحكومة الالكترونية بالاتي : - [3]

(1)سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها .

(2)نقل الوثائق اليكترونياً بشكل أكثر فعالية .

---

1 سيكي هين ،مصدر سابق ، ص 2 .

2 محمد محمود الطعامنة ، سمير محمد عبدالوهاب ،الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 2005 ،ص322 .

3 عبدالحميد عبدالفتاح المغربي ، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها ، المؤتمر العلمي السنوي العشرون ، صناعة الخدمات في الوطن العربي ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ، 20 - 22 ابريل، 2004 ، ص 5 .

(3) تقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وتخفيض وقت الأداء.

(4) تقليل الحاجة إلى العاملين القائمين بأداء الخدمة وخاصة ما يتعلق بالمعاملات الورقية .

(5) التقييم الموضعي لأداء العاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين.

(6) تخفيض الأخطاء إلى أقل ما يمكن فالنظام الالكتروني أقل عرضة للأخطاء .

(7) تقليص المخالفات نظراً لسهولة ويسر النظام ودقته.

(8) الوضوح وسهولة الفهم من قبل المستفيدين لما هو مطلوب منهم من وثائق .

(9) تخفيض الإستثمارات الخاصة بالمباني والعقارات وما إليها .

(10) تقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال .

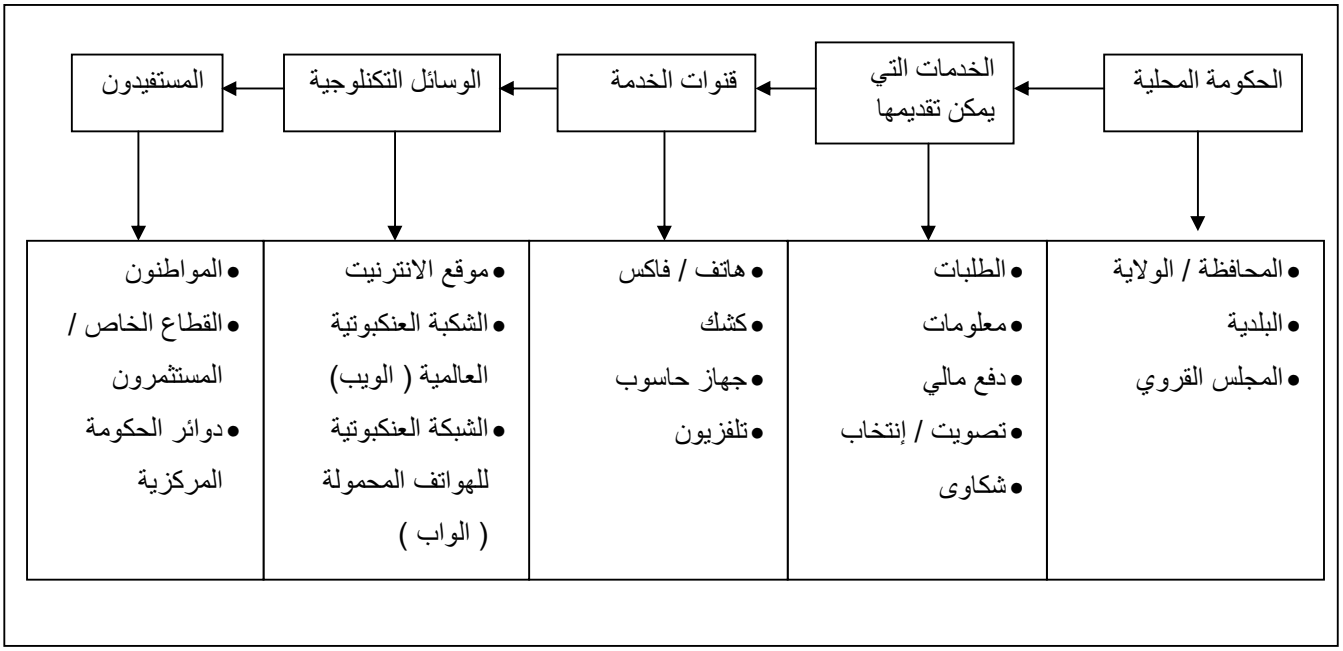

شكل (7)

الإطار الشمولي لمفهوم الإدارة الالكترونية المحلية

المصدر : محمد محمود الطعامنة ، الحكومة الالكترونية مدخل معاصر لتحديث وتطوير الإدارة العامة في الاردن ، المؤتمر العلمي الأول للإدارة العامة جامعة مؤتة ، الاردن ، 20 - 22 ابريل، 2004 ، ص4.

2- **قوانين صارمة مبنية على سلسلة من الإجراءات العقابية الرادعة للفساد** :- يمكن توضيح بعضها كالاتي :-[1]

أ- للشركات ضوابط داخلية تسير عملها على سبيل المثال تفرض بورصة سنغافورة على الشركات المدرجة فيها نشر تقرير لنتائجها وأدائها لكل ربع سنة بقصد تعزيز الشفافية.

ب- إجراءات يتخذها القطاع العام من أجل وضع معايير تضبط العلاقة بينه وبين مختلف الأطراف المتعاملة معه مثل :

(1) لا يقترض موظف القطاع العام أموالاً من أي مراجع له مصلحة في مكان العمل .

(2) يجب أن لا يتجاوز الدخل الثانوي لموظف القطاع العام ثلاث مرات دخله الشهري .

(3) على الموظف العام أن لا يستعمل المعلومات الرسمية لمصلحته الخاصة .

(4) على الموظف العام أن يعلن عن جملة الأصول التي يملكها عند بداية ونهاية العام .

3- **هياكل قوية ومنظمة :** -[2] على سبيل المثال الجهود المبذولة في القطاع التعليمي والإجراءات الوقائية التي ساعدت على مكافحة الفساد، وإقتضى ذلك وجود عنصرين أساسيين هما : -

(1) وضع معايير محددة تتعلق بالسلوكيات المقبولة .

(2) وضع معايير تتعلق بالتنفيذ .

4- **التوعية :** - التركيز على أهمية التوعية بمخاطر الفساد والتي قام بها مكتب مكافحة الفساد من خلال تدريب القيادات العاملة بالخدمات العامة على غرار الشرطة والدفاع المدني وموظفي السجون والإصلاح بالإضافة إلى البرامج التعليمية والتثقيفية الخاصة التي يقدمها المكتب للعديد من الجهات .[3]

5- **التقييم :** - إعادة تقييم البرامج المعتمدة في مجال مكافحة الفساد لإكتشاف مواطن الخلل وطرق معالجتها من أجل أن يبقى مكتب مكافحة الفساد على أتم الإستعداد لتنفيذ مهامه .[4]

وعليه نرى بأن الطريقة التي إتبعتها سنغافورة في معالجة الفساد الإداري والمالي صحيحة وناجحة إلا أنها تتطلب مستويات عالية من الثقافة والتقنية والإرادة السياسية من إجل إجتثاث هذه الظاهرة من جذورها . مدركة بذلك أن هناك ثلاث محاور أساسية للمعالجة وهي :-

1- المادة (الأجر ، الراتب ، ..... الخ)

2- الثقافة (التعليم ، التدريب، ..... الخ)

---

1 سيكي هين ، مصدر سابق ، ص 2 .

2 سيكي هين ، مصدر سابق ، ص2 .

3 المصدرنفسه ، نفس الصفحة .

4 المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

3- القانون

الاستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات التي يمكن عرضها كالاتي :-

1- للفساد الإداري والمالي جذور تاريخية عميقة ومتفرعة ، تعدت اليوم نطاق المحلية نحو العالمية، وإرتبطت بما حولها من تطورات دولية كانت بمثابة العامل المساعد الذي حفز على إنتشارها عالمياً ، فإزدادت تشابكاتها وعمقت تأثيراتها ، فأضحى الفساد بآلياته المختلفة لغة وطريقة تفاهم في هذا العصر وإن تباين ذلك بين دولة وأخرى.

2- يظهر الفساد الإداري والمالي في القطاعين العام والخاص ولكن بنسب متباينة ، فهو منتشر في القطاع الأول أكثر من الثاني لاسيما في الدول النامية التي تتمتع بثروات طبيعية وذلك لأسباب داخلية وخارجية .

3- إن تأثيرات وتكاليف الفساد الإداري والمالي باهضة جداً ، لاسيما على الدول النامية التي عدت مرتعاً خصباً للفساد الاداري والمالي، لما تحتويه من عناصر وفرت الظروف الملائمة لظهوره ونموه وإنتشاره على المدى الواسع .

4- الفساد يحرم المجتمعات حقها في المساواة في كل شيء ويزيد من حجم ومعاناة الطبقة الفقيرة ويقلص حجم الطبقة المتوسطة، مما يترك تأثيرات سلبية على البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

5- قد تصبح الثروات لعنة على الدول عندما يشيع الفساد فيها ، وخاصة عندما تكون هذه الدول نامية، فبدلاً من أن تكون تلك الثروات عمود بنائها تصبح أساس بلائها.

6- وجود التشريعات والهيئات والقوانين في الدول النامية ذات الثروات (الموارد) الطبيعية لم يمنع إهدار مليارات الدولارات نتيجة الأشكال المتعددة للفساد ،ولم يقلص من حجم هذا المرض الذي يؤذي اقتصاداتها ويساهم في هروب المستثمرين ويغذي العنف ويؤثر سلباً على منظومة القيم والاخلاق، التي تتحول لتصبح عامل اعاقة للعملية التنموية .

7- ممكن للتعليم (كماً ونوعاً) أن يخلق ثقافة مناهضة للفساد على كافة المستويات في الدولة التي يغيب عنها الوازع الديني ، فيشكل بذلك قاعدة أساسية للتعامل على الصعيدين المحلي والدولي.

التوصيات

توصلنا من خلال ما تضمنته هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها :-

1- مراجعة الحكومات للأوضاع الأساسية للنزاهة في الخدمة العامة :-

أ- القوانين والضمانات الخاصة بالإستقلال والتعيين والترقية (بناءاً على الكفاءة والجدارة) ونظم الأجور ونظم إدارة الأداء المعمول بها .

ب- الأجهزة الرقابية (المالية والحسابية) وقواعد الشراء .

ج- شفافية الإجراءات والعلاقة بالمواطنة والتبسيط الإداري .

2- بما أن القطاع العام هو الأكبر في أغلب الدول النامية ، وبما أن الفساد ينتشر فيه بدرجة أكبر من القطاع الخاص ، لذا على الحكومات أن تحارب هذه الظاهرة لدى موظفي القطاع العام من خلال التفتيش عن الموظف النظيف (النزيه) وتقديم الدعم له بنوعيه المادي والمعنوي وذلك من خلال منحه وسام يحمل إسم (وسام شرف المهنة) يمثل درجة عالية لها مميزاتها في سلم الرواتب بالإضافة إلى تأثيرها المعنوي ، وذلك لتشجيع القضاء على هذه الظاهرة المرضية .

3- جعل المؤيدين لمكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسة خاصة بهم لها علاقة عملية قوية بالسلطة لتكون بذلك بذرة المراقبة الشعبية الحقيقية .

4- ضرورة قيام الحكومات في الدول النامية التي تشيع فيها ظاهرة الفساد بالعمل على إتجاهين :-

الاتجاه الاول : تحطيم ثقافة الفساد ، بأن لا يقابل الفساد العلني وإن كان صغيراً بالصمت مما يشجع على عدم الإبلاغ عن الأكبر منه بكونه ثقافة .

الاتجاه الثاني : تعزيز ثقافة النزاهة من خلال ضمان فهم المعايير الأخلاقية الجوهرية وتنمية المهارات المتعلقة بتطبيق تلك المعايير بإستمرار عن طريق التعليم (كماً ونوعاً) والتدريب وإعطاء المشورة، مستفيدة بذلك من تجارب الدول التي نجحت في تخفيض حجم هذه الظاهرة بشكل ملموس كالتجربة السنغافورية .

5- الإستفادة من وسائل الإعلام لنشر إنجازات ونجاحات مكافحة الفساد أو نجاحات المراقبة الشعبية في فضح الفساد .

6- يجب أن تكون المراكز القيادية مراكز إدارية مهنية بعيداً عن الحزبية .

7- المحاسبة الجادة (بدون إستثناء) لكبار المفسدين وصغارهم ليدلل على جدية العمل وخلق مصداقية جماهيرية .

8- إصدار قانون محلي في كل دولة يحمل إسم (قانون مكافحة الفساد) يخضع لقانون دولي خاص يمنع الفساد الإداري والمالي ويسمى بـ (القانون الدولي لمكافحة الفساد الإداري والمالي) وإنشاء محاكم متخصصة لتطبق هذا القانون .

الملاحق

ملحق (1)

مؤشر مدركات الفساد لعام 2003

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
1	فنلندا	9.7	8	0.3	10.0-9.2
2	ايسلندا	9.6	7	0.3	10.0-9.2
3	الدنمارك	9.5	9	0.4	9.9-8.8
	نيوزندا	9.5	8	0.2	9.6-9.2
5	سنغافورة	9.4	12	0.1	9.5-9.2
6	السويد	9.3	11	0.2	9.6-8.8
7	هولندا	8.9	9	0.3	9.3-8.5
8	النرويج	8.8	8	0.5	9.3-8.0
	سويسرا	8.8	9	0.8	9.4-6.9
	استراليا	8.8	12	0.9	9.5-6.7
11	كندا	8.7	12	0.9	9.4-6.5
	لوكسمبورغ	8.7	6	0.4	9.2-8.0
	المملكة المتحدة	8.7	13	0.5	9.2-7.8
14	النمسا	8	9	0.7	9.3-7.3
	هونغ كونغ	8	11	1.1	9.3-5.6
16	المانيا	7.7	11	1.2	9.2-4.9

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
17	شيلي	7.6	9	0.9	9.2-6.6
18	ايرلندا	7.5	9	0.7	8.8-6.5
	الولايات المتحدة الامريكية	7.5	13	1.2	9.2-4.9
20	تشيلي	7.4	12	0.9	8.8-5.6
21	اسرائيل	7	10	1.2	8.1-4.7
22	اليابان	7	13	1.1	8.8-5.5
23	فرنسا	6.9	12	1.1	9.0-4.8
	اسبانيا	6.9	11	0.8	7.8-5.2
25	البرتغال	6.6	9	1.2	8.1-4.9
26	عمان	6.3	4	0.9	7.3-5.5
27	البحرين	6.1	3	1.1	7.4-5.5
	قبرص	6.1	3	1.6	7.8-4.7
29	سلوفانيا	5.9	12	1.2	8.8-4.7
30	بوتسوانا	5.7	6	0.9	7.3-4.7
	تايوان	5.7	13	1	7.8-3.6
32	قطر	5.6	3	0.1	5.7-5.5

ملحق (1)

مؤشر مدركات الفساد عام 2003

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الانحراف	الادنى – الاعلى مرتبة
33	تونيا	5.5	0.6	6.6-4.7
	الاورغواي	5.5	1.1	7.4-4.1
35	ايطاليا	5.3	1.1	7.3-3.3
	الكويت	5.3	1.7	7.4-3.3
37	ماليزيا	5.2	1.1	8.0-3.6
	الامارات العربية	5.2	0.5	5.6-4.6
39	تونس	4.9	0.7	5.6-3.6
40	الامجر	4.8	0.6	5.6-4.0
41	بتوانيا	4.7	1.6	7.7-3.0
	نامبيا	4.7	1.3	6.6-3.6
43	كوبا	4.6	1	5.5-3.6
	الاردن	4.6	1.1	6.5-3.6
	ترينيداد وتوباغو	4.6	1.3	6.9-3.4
46	بليز	4.5	0.9	5.5-3.6
	المملكة العربية السعودية	4.5	2	7.4-2.8

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الالتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
48	موريتانيا	4.4	5	0.7	5.5-3.6
	جنوب افريقيا	4.4	12	0.6	5.5-3.6
50	كوستاريكا	4.3	8	0.7	5.5-3.5
	ايونان	4.3	9	0.8	5.6-3.7
	كوريا الجنوبية	4.3	12	1	5.6-2.0
53	بيلاروس	4.2	5	1.8	5.8-2.0
54	البرازيل	3.9	12	0.5	4.7-3.3
	بلغاريا	3.9	10	0.9	5.7-2.8
	جمهورية التشيك	3.9	12	0.9	5.6-2.6
57	جامايكا	3.8	5	0.4	4.3-3.3
	لاتفيا	3.8	7	0.4	4.7-3.4
59	كولومبيا	3.7	11	0.5	4.4-2.7
	كرواتيا	3.7	8	0.6	4.7-2.6
	السلفادور	3.7	7	1.5	6.3-2.0
	البيرو	3.7	9	0.6	4.9-2.7

ملحق (1)

مؤشر مدركات الفساد لعام 2003

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
	ايران	3	4	1	3.6-1.5
	لبنان	3	4	0.8	3.6-2.1
	ماي	3	3	1.8	5.0-1.4
	فلسطين	3	3	1.2	4.3-2.0
83	الهند	2.8	14	0.4	3.6-2.1
	مالاوي	2.8	4	1.2	4.4-2.0
	رومانيا	2.8	12	1	5.0-1.6
86	الموزامبيك	2.7	5	0.7	3.6-2.0
	رو يا	2.7	16	0.8	4.9-1.4
88	الجزائر	2.6	4	0.5	3.0-2.0
	مدغشقر	2.6	3	1.8	4.7-1.2
	نيكاريغوا	2.6	7	0.5	3.3-2.0
	اليمن	2.6	4	0.7	3.4-2.0
92	البانيا	2.6	7	0.5	3.3-2.0
	الار جنتين	2.5	12	0.5	3.2-1.6
	اثيو يا	2.5	5	0.8	3.6-1.5

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
	لوفاكيا	3.7	11	0.7	4.7-2.9
64	المكسيك	3.6	12	0.6	4.9-2.4
	وندا	3.6	14	1.1	5.6-2.4
66	الصين	3.4	13	1	5.5-2.0
	اناما	3.4	7	0.8	5.0-2.7
	ريلانكا	3.4	7	0.7	4.4-2.4
	وريا	3.4	4	1.3	5.0-2.0
70	و نيا ، هرز غوفينا	3.3	6	0.7	3.9-2.2
	الدومنيك	3.3	6	0.4	3.8-2.7
	مصر	3.3	9	1.3	5.3-1.8
	غانا	3.3	6	0.9	5.0-2.7
	المغرب	3.3	5	1.3	5.5-2.4
	تايلندا	3.3	13	0.9	4.4-1.4
67	السنغال	3.2	6	1.2	5.5-2.2
77	تركيا	3.1	14	0.9	5.4-1.8
78	ارمينيا	3	5	0.8	4.1-2.2

ملحق (1)

مؤشر مدركات الفساد لعام 2003

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
	غامبيا	2.5	4	0.9	3.6-1.5
	باكستان	2.5	7	0.9	3.9-1.5
	الفلبين	2.5	12	0.5	3.6-1.6
	تانزانيا	2.5	6	0.6	3.3-2.0
	زامبيا	2.5	5	0.6	3.3-2.0
100	غواتيمالا	2.4	8	0.6	3.4-1.5
	كزاخستنا	2.4	7	0.9	3.8-1.6
	مولدوفا	2.4	5	0.8	3.6-1.6
	اوزبكستان	2.4	6	0.5	3.3-2.0
	فنزويلا	2.4	12	0.5	3.1-1.4
	فيتنام	2.4	8	0.8	3.6-1.4
106	بوليفيا	2.3	6	0.4	2.9-1.9
	الهندوراس	2.3	7	0.6	3.3-1.4
	مقدونيا	2.3	5	0.3	2.7-2.0
	صربيا،مونتي نيغرو	2.3	5	0.5	3.2-2.0
	السودان	2.3	4	0.3	2.7-2.0

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الاتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
	اوكرانيا	2.3	10	0.6	3.8 -1.6
	زيمبواي	2.3	7	0.3	2.7-2.0
113	جمهورية الكونغو	2.2	3	0.5	2.8-2.0
	الاكوادور	2.2	8	0.3	2.6-1.8
	العراق	2.2	3	1.1	3.4-1.2
	بربايون	2.2	3	0.5	2.8-2.0
	اوغندا	2.2	6	0.7	8.5-1.8
118	شائ العاج	2.1	5	0.5	2.7-1.5
	كيرجيخسان	2.1	5	0.4	2.7-1.6
	ليبيا	2.1	3	0.5	2.7-1.7
	غينيا الجديدة	2.1	3	0.6	2.7-1.5
122	اندونيسيا	1.9	13	0.5	2.9-0.7
	كينيا	1.9	7	0.3	2.4-1.5
124	انغولا	1.8	3	0.3	2.0-1.4
	اذربيجان	1.8	7	0.3	2.3-1.4
	الكاميرون	1.8	5	0.2	2.0-1.4

ملحق (1)

مؤشر مدركات الفساد لعام 2003

الترتيب	الدولة	مؤشر مدركات الفساد (النتيجة)	الامتمارات المستعملة	الانحراف	ادنى – اعلى مرتبة
	جورجيا	1.8	6	0.7	2.8-0.9
	تاجكستان	1.8	3	0.3	2.0-1.5
129	مينمار	1.6	3	0.3	2.0-1.4
	بارغواي	1.6	6	0.3	2.0-1.2
131	هايتي	1.5	5	0.6	2.3-0.7
132	نيجيريا	1.4	9	0.4	2.0-0.9
133	نغلادش	1.3	8	0.7	2.2-0.3

المصدر :

http:// WWW.Transparency.org/cpi/index.htm1#cpi .

- النتيجة في مؤشر مدركات الفساد 2003 : تتعلق مدركات درجة الفساد كما يراها رجال أعمال وأكاديميون ومحللو مخاطر ، وتتراوح هذه النتيجة بين (10) نظيف جداً و (0) فاسد جداً .

- الامتمارات التي استعملت : تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية التي قامت بتحليل أداء دولة ما . استعملت مجموعة من (17) دراسة إحصائية ضرتها (13) مؤسسة مستقلة . ويتطلب ترتيب دولة ما على المؤشر ثلاث دراسات على الأقل .

- الإنحراف : يشير إلى الفارقات في قيم المصادر فكلما زاد الإنحراف زادت الفارقات في مدركات دولة ما بالنسبة لمصادر.

- ترتيب ادنى – اعلى : يؤمن اعلى وادنى قيم لمصادر المختلفة .

ملحق(2)

عدد ومواقف قضايا الفساد الإداري والمالي في وزارات العراقية لغاية 2005/12/31

ت	الجهة المعنية بالقضية	العدد الكلي	الرشوة	التزوير	الاختلاس	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	اخرى	غير معروضة على قاضي التحقيق	
								حفظ التحقيق	قيد التحقيق
1	وزارة التربية	107	18	10	10	36	33	29	78
2	وزارة العدل	50	8	10	1	8	23	14	36
3	وزارة الاعمار والاسكان	53	6	7	8	12	20	12	41
4	وزارة العلوم والتكنلوجيا	16	-	-	2	2	12	7	9
5	وزارة المهجرين والمهاجرين	3	1	-	-	1	1	-	3
6	وزارة النقل	105	2	3	13	17	70	8	97
7	وزارة الزراعة	35	-	2	10	11	12	6	29
8	وزارة الثقافة	22	1	3	2	7	10	3	19
9	وزارة الكهرباء	102	7	1	15	21	58	24	78
10	وزارة الصناعة والمعادن	100	2	3	27	14	59	18	82
11	وزارة التجارة	155	5	8	23	38	81	12	143
12	وزارة المالية	134	16	6	22	30	60	33	101
13	البنك المركزي	19	3	-	7	1	8	3	16
14	وزارة النفط	87	8	3	25	16	35	12	75
15	وزارة البلديات والاشغال	128	8	5	25	19	71	19	109
16	وزارة التعليم العالي	128	10	13	20	25	60	19	109
17	وزارة الرياضة والشباب	27	-	-	4	7	16	8	19
18	وزارة حقوق الانسان	22	-	-	3	5	14	4	18
19	امانة بغداد	84	6	16	4	21	37	14	70
20	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	53	3	4	7	14	25	11	42

يتبع

متبوع

ت	الجهة المعنية بالقضية	العدد الكلي	الرشوة	التزوير	الاختلاس	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	اخرى	غير معروضة على قاضي التحقيق	
								حفظ التحقيق	قيد التحقيق
21	وزارة البيئة	18	-	-	-	4	14	3	15
22	وزارة التخطيط والتعاون الانمائي	17	-	1	2	3	11	3	14
23	وزارة الداخلية	360	67	12	40	69	172	40	320
24	دواوين الاوقاف	29	1	1	3	9	15	11	18
25	وزارة الصحة	143	10	9	28	33	63	29	114
26	وزارة الاتصالات	61	7	1	8	7	38	15	46
27	وزارة الموارد المائية	12	-	1	4	2	5	1	11
28	وزارة الدفاع	330	14	10	55	19	232	9	321
29	وزارة الخارجية	24	-	-	2	4	18	3	21
30	وزارة الدولة لشؤون المحافظات	4	-	1	-	-	3	1	3
31	دائرة المفتش العام	1	-	-	-	1	-	-	1
32	المنظمات غير الحكومية (CPA)	39	2	-	7	9	21	7	32
33	مجالس البلدية	10	1	-	1	3	5	6	4
34	الجمعية الوطنية	9	-	-	1	2	6	4	5
35	مجلس الوزراء	30	15	-	3	3	9	2	28
36	القطاع المختلط	4	-	-	1	1	2	1	3
37	مجلس القضاء الاعلى	12	2	-	-	6	4	7	5
38	المفوضية العليا للانتخابات	2	-	1	-	1	-	-	2

يتبع

متبوع

ت	الجهة المعنية بالقضية	العدد الكلي	الرشوة	التزوير	الاختلاس	تجاوز الموظفين حدود وظائفهم	اخرى	غير معروضة على قاضي التحقيق	
								حفظ التحقيق	قيد التحقيق
39	اللجنة الاولمبية	2	-	-	-	-	2	1	1
40	متفرقة	89	2	7	7	6	67	43	46
41	شبكة الاعلام العراقية	1	-	-	-	-	1	-	1
	المجموع العام	2627	225	138	390	487	1387	442	2185

المصدر: هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2005 ، هيئة النزاهة العامة، بغداد ، 2005 ، ص ص138 - 139 .

ملحق (3)

قاعدة بيانات أداء الأعمال

ترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال 155/114

قطر :عراق

تأسيس كيان العمل		حماية المستثمرين		التمويل والائتمان	
عدد الإجراءات	11	مؤشر الإفصاح (0-10)	4	ضمان حقوق (0-10)	4
عدد أيام عمل	77	مسؤولية الإدارة (0-10)	5	شمولية معلومات الإئتمانية (0-6)	0
كلفة (كنسبة من دخل فرد)	37.4	سهولة مقاضاة مساهمين لإدارة (0-10)	5	مدى تغطية معلومات(من كل 1000 شخص بالغ)	0.0
حد الأدنى في رأس مال :(كنسبة من دخل فرد)	31.6	مؤشر مدى قوة حماية مساهمين (0-10)	4.7	**مدى تغطية المعلومات (قطاع خاص) (من كل1000 شخص بالغ)**	0.0
التجارة عبر الحدود		**أنظمة العمل والعمال**		**تنفيذ الأحكام التجارية**	
عدد وثائق تصدير	10	صعوبة توظيف (0-100)	78	عدد الإجراءات	65
عدد توقيعات اللازمة لتصدير	70	عدم مرونة ساعات عمل (0-100)	80	وقت (بالأيام)	320
الأيام اللازمة لإجراء تصدير	105	صعوبة فصل عاملين (0-100)	50	كلفة (كنسبة من دين)	10.5
عدد وثائق الإستيراد	19	عدم مرونة عقود عمل (0-100)	69	**الضرائب**	
عدد توقيعات اللازمة لإستيراد	75	كلفة توظيف (كنسبة من راتب)	12	دفعات (عدد)	13
الأيام اللازمة لإجراء الإستيراد	135	**كلفة الفصل من العمل (عدد الرواتب الاسبوعية)**	4	وقت (ساعة بالسنة)	48
الحصول على ترخيص البناء		**تسجيل ملكية العقار**		إجمالي ضرائب (كنسبة من صافي ربح)	5.6
عدد الإجراءات	14	عدد الإجراءات	5	**تصفية الأعمال**	
عدد أيام عمل	210	عدد أيام عمل	8	وقت (بالسنوات)	-
كلفة (كنسبة من دخل فرد)	311.5	كلفة (كنسبة من قيمة ملكية)	7.7	كلفة (نسبة من ممتلكات)	-
				معدل الإسترداد (نسبة مئوية من مستحقات)	-

مصدر :مؤسسة عربية ضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار في دول عربية 2005 ،مؤسسة عربية ضمان الاستثمار ،كويت ، 2005 ، 146 .

- دليل بيانات أنظمة عمل وعمال : إرتفاع قيمة يعكس بيئة أكثر تعقيداً لأداء الأعمال .
- دليل بيانات حماية مستثمرين : إرتفاع قيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال .
- دليل تمويل والإئتمان : إرتفاع قيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال .

ملحق (1/4)
وضع الدول العربية في مؤشر مخاطر قطرية 2005

ت	الدولة	1		2		3		4		5	
		المؤشر المركب للمخاطر القطرية		مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية		مؤشر الاستيتوشنال فستور للتقويم القطري		دان د براد ستريت		الكوفاس	
		140دولة	140دولة	185دولة	185دولة	172دولة	173دولة	122دولة	122دولة	150دولة	163دولة
		2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2004	2005
1	الاردن	72.3	75.0	48.67	44.13	43.1	46.4	DB3b	DB3b	B	B
2	الامارات	84.3	84.8	74.19	73.72	69.7	72.3	DB1d	DB1d	A2	A2
3	البحرين	78.8	80.0	69.91	66.93	59.8	63.1	DB3a	DB3a	A3	A3
4	وس	73.8	72.8	56.84	55.78	55.1	57.2	DB2c	DB2c	A4	A4
5	الجزائر	75.5	77.3	44.95	41.8	40.2	47.5	DB5d	DB5a	B	A4
6	جيبوي	-	-	35.55	35.22	28	23.3	-	-	C	C
7	السعودية	80.5	82.3	66.59	64.49	56.5	61.8	DB3b	DB3a	A4	A4
8	السودان	56.3	57.0	27.04	26.28	12.4	12	DB6d	DB6d	D	D
9	سوريا	68.8	67.8	34.7	31.87	28.3	31.2	DB5b	DB5c	C	C
10	الصومال	43.3	15.8	18.91	16.77	8.2	9.6	-	-	D	D
11	العراق	23.5	41.0	7.13	2.88	12	9.7	DB7	DB7	D	D
12	سلطنة عمان	81.8	82.5	62.82	60.45	61.3	64.4	DB3a	DB3a	A3	A3
13	فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
14	قطر	78.5	79.5	78.79	74.96	67.3	70.8	DB2b	DB2a	A2	A2
15	الكويت	85	86.0	75.01	72.7	69	71.5	DB2a	DB2a	A2	A2
16	لبنان	59.3	58.0	38.8	35.09	26.9	30.6	DB4c	DB4c	C	C
17	ليبيا	77.3	80.0	24.21	22.66	38.5	41.3	DB5b	DB5b	C	C
18	مصر	69.3	68.8	49.4	47.45	44.4	48	DB3c	DB3b	B	B
19	المغرب	76.8	73.0	53.51	51.71	49.3	51.8	DB2c	DB2d	A4	A4
20	موريتانيا	-	-	28.12	29.86	21	19.5	-	-	C	C
21	اليمن	66.8	68.8	35.27	31.81	29	33.9	DB6a	DB6a	C	C
عدد الدول العربية في المؤشر		18		20		20		17		20	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الكويت ،2005 ، ص 135 .

ملحق (2/4)
مكونات و دليل مؤشرات مخاطر قطرية 2005

مؤشر	مكونات ودليل مؤشر
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	**مكونات مؤشر :** يتكون المؤشر المركب من (3) مؤشرات فرعية هي : 1- مؤشر تقويم المخاطر السياسية (يندرج فيه (12) متغير وهي درجة إستقرار الحكومة ، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية ، خريطة الإستثمار ، وجود نزاعات داخلية ، وجود نزاعات خارجية ، الفساد ، دور الجيش في السياسة ، دور الدين في السياسة ، سيادة القانون والنظام ، الإضطرابات العرقية ، مصداقية الممارسات الديمقراطية ، نوعية البيروقراطية) . 2- مؤشرتقويم المخاطرالإقتصادية (يندرج فيه (5)متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها إحتياطات الدولة ، إستقرار سعر الصرف). 3- مؤشر تقويم المخاطر المالية (يندرج فيه (5) متغيرات هي معدل دخل الفرد ، معدل النمو الإقتصادي الحقيقي ، معدل التضخم ، نسبة عجز /فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي). **دليل مؤشر :** يقسم المؤشر الدول إلى (4) مجموعات حسب درجة المخاطرة 0- 49.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة جداً 50.0 -59.5 نقطة درجة مخاطرة مرتفعة 60.0-69.5 نقطة درجة مخاطرة معتدلة 70.0 -79.5 نقطة درجة مخاطرة منخفضة 80.0-100.0 نقطة درجة مخاطرة منخفضة جداً
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	**مكونات مؤشر :** يتكون من (9) عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الإقتصادي ، مؤشر المديونية ، وضع الديون المبعثرة ، التقويم الإئتماني للقطر ، توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل ، توافر التمويل للمدى القصير ، توافر الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عن التنازل . **دليل مؤشر :** يتم تصنيف الدول وفق تدرج من (0-100) ،كلما إرتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية أقل .

مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري	**مكونات مؤشر :** يتم إحتساب المؤشر إستناداً إلى مسوح إستقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الإقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى . **دليل مؤشر :** يتم تصنيف الدول وفق تدرج من(0-100)، وكلما إرتفع رصيد الدولة دل ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة.
مؤشر وكالة دان أند براد ستريت للمخاطر القطرية	**مكونات مؤشر :** تركز الوكالة على تقويم المخاطر البينية المرتبطة بعمليات التبادل عبر الحدود وليس على قدرة سداد أصل الدين والفوائد لأدوات الدين في السندات والقروض ، وبذلك تكون متخصصة بتوفير معلومات عن المستوردين لصالح المصدرين وكذلك للمستثمرين الذين يرغبون بالحصول على معلومات عن شركة محلية يرغبون بالتعامل معها خارج أقطارهم . يعتمد المؤشر على(4) مجموعات تغطي المخاطر السياسية (البيئة المؤسسية /سياسة الدولة الداخلية /إستقرار الوضع السياسي والإجتماعي /السياسة الخارجية). المخاطر الإقتصادية الكلية (معدل النمو الإقتصادي للمدى القصير /هيكل أسعار الفائدة /الإصلاح الإقتصادي الهيكلي /معدل النمو الإقتصادي للمدى الطويل). المخاطر الخارجية (وضع التجارة الخارجية /وضع الحساب الجاري /وضع الحساب الرأسمالي /إحتمالات العجز عن سداد الديون / سعر صرف العملة المحلية). والمخاطر التجارية (الوضع الإئتماني الإجمالي / السياسة الضريبية / إستقرار القطاع المصرفي / الفساد). **دليل مؤشر :** تقسم المخاطر إلى (7) مجموعات من (DB1 – DB7) وبداخل المجموعة مستويات مخاطرة تتراوح بين (a – d) بحيث تكون الدول الحاصلة على (DB1) هي الأقل مخاطرة في حين تكون (DB7) الأعلى مخاطرة.
مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	**مكونات مؤشر :** يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الإلتزامات المالية للشركات بالإقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والإقتصادية ، بالإستناد إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية ، مخاطر نقص العملة الصعبة ، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية ، مخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي ، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى .

دليل المؤشر : درجة الإستثمار (A) وتقسم إلى (4) مستويات : (A1) : البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جداً . وإن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جداً. (A2) : إحتمال عدم السداد يبقى ضعيفاً جداً حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقراراً أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبياً عن الدول المصنفة ضمن (A1) . (A3) : بروز بعض الظروف السياسية والإقتصادية غير الملائمة قد يؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلاً لأن يصبح أكثر إنخفاضاً من الفئات السابقة ، رغم إستمرار إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد . (A4) : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ حالاً مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية ، ورغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جداً . درجة المضاربة وتقسم إلى (3) مستويات : (B) : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلاً . (C) : قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلاً. (D) : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جداً أكثر سوءاً .	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار في الدول العربية 2005 ، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، الكويت ، 2005 ، ص ص 135 - 136 .

المصادر

أولاً:- المصادر العربية

1- القرآن الكريم

2- الكتب

1- أحمد ، عبد الرحمن يسري ،قضايا إقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2000.

2- أكرمان ، سوزان روز ، الفساد والحكم ، الأسباب ، العواقب والإصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي، ط1 ، الدار الاهلية ، عمان ، 2003.

3- أوزلو ، اونر ، تنمية وإعادة بناء الإقتصاد العراقي ، ترجمة مركز العراق للأبحاث ، مركز العراق للأبحاث ، بغداد ،2006 .

4- آيغن ، بيتر ، شبكات الفساد والإفساد العالمي ، ترجمة محمد حديد ، قدمس ، دمشق ، 2005.

5- براي ، جون ,وأخرون ، المواردالطبيعية والنزاعات المسلحة ،ترجمة فؤاد سروجي، ط1،الأهلية للنشر، الاردن،2005 .

6- جالبرث ، جون كينيث ، تاريخ الفكر الإقتصادي الماضي صورة الحاضر ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، عالم المعرفة ، الكويت ، 2000 .

7- حنون ، نائل ، شريعة حمورابي ، الجزء الأول ،ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ،2003 .

8- خير الله ، داود ، وآخرون ,الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ، بيروت ، 2004 .

9- دوفسكي ، ميشيل شوسو ، عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ،ط1 ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2001 .

10- رشيد ، عبد الوهاب حميد ، العراق المعاصر ، دار المدى ، دمشق ، 2002 .

11- طاقة ،محمد ، العولمة الإقتصادية ، ط1 ، بغداد ، 2001 .

12- عبد الرضا، نبيل جعفر، الإقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط ، ط1 ، مؤسسة وارث الثقافية ، 2008 .

13- عبد الفضيل ، محمود ، العرب والتجربة الآسيوية ، الدروس المستفادة ،ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،2000 .

14- عبده , محمد, (نهج البلاغة) شرح نهج البلاغة للإمام علي(ع),القاهرة , دار الفجر للتراث ,2005 .

15-عطية ، عبد القادر محمد عبد القادر ،إتجاهات حديثة في التنمية ، دائر الجامعية ،الإسكندرية ، 2000.

16- عفيفي ، عفيفي كامل ، جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون دراسة مقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ،2003.

17- عبيد ، نايف علي ، القرية الكونية : واقع أم خيال ؟، نشر في كتاب العرب وثورة المعلومات، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ،2005.
18- غارودي ،وجيه ، حفار القبور الحضارة التي تحفر للإنسانية قبرها ،دار الشروق ،القاهرة ،2005.
19- غرايبة ،إبراهيم ،الاردن القادم :الممكن والواجب نحو ثقافة وطنية للإصلاح والتنمية ،ط1 ،أزمنة ، عمان ،2004.
20- قائم ،مهدي منتظر, وآخرون ، مدخل إلى الفكر السياسي في الإسلام (مجموعات مقالات)، ترجمة خليل العصامي ، ط1 ،مؤسسة الهدى ، إيران ،2001.
21- كاطع ،سناء كاظم ، الفكر الإسلامي المعاصر والعولمة ،ط1 ، دار الغدير، النجف الأشرف ،2005.
22- لوكيتز ، ليورا ، العراق ، البحث عن الهوية ، ترجمة دلشان ميران ، ديركراس ،أربيل، 2004.
23- مسافر ،محمود خالد ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ،الطبعة الاولى ، بيت الحكمة ، بغداد ،2002.
24- ميرلوحي ، السيد هاشم ،أمريكا بلاقناع ، ترجمة علاء الرضائي،ط1 ،الغدير ، بيروت ، 2003.
25- الأمير ، فؤاد قاسم ، مقالات سياسية إقتصادية في عراق ما بعد الإحتلال ، مؤسسة الغد ، بغداد ، 2005 .
26- الجرد ،هيام،المد والجزر بين السرية المصرفية وتبيض الأموال ، ط1 ، منشورات الحلبي ،بيروت ، 2004 .
27- الحسيني ، فلاح حسن ،التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 .
28- الحمش، منير ، الإقتصاد السياسي الفساد - الإصلاح -التنمية ، إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2006 .
29- الذهبي،جاسم محمد ، التطوير الإداري مداخيل ونظريات – عمليات و إستراتيجيات ، جامعة بغداد ، بغداد ، 2001 .
30- الذهبي ،جاسم محمد ،وآخرون, الإقتصاد العراقي بين الواقع والطموح ،الجزء الاول ، كلية الإدارة والإقتصاد ،جامعة بغداد ،2005 .
31- الربيعي ،عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية ، ط1 ،مكتب مدبولي ، القاهرة ،2004 .
32- الرشيدي ،جديع فهد الفيلة ، مكافحة عمليات غسيل الأموال المصرفية في القانون الكويتي رقم(35) لسنة 2002 ، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2005.

33- الشيرازي،محمد الحسيني ، فقه العولمة دارسة إسلامية معاصرة ، مؤسسة المجتبى ، ط1 ، بيروت ، 2002 .

34- الشيرازي،محمد الحسيني،لماذا يحاربون القران،ط1 ،مؤسسة الرسول الأكرم ، كربلاء ،1424 هـ .

35- الطعامنة ، محمد محمود ، سمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي في الوطن العربي وإتجاهات التطوير ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2005 .

36- الظفيري ، سعد عواد ، يعقوب السيد يوسف الرفاعي ،الإدارة الحكومية والتنمية ،ط1 ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1999.

37- العكري ، عبد النبي ، قضايا الإصلاح والديمقراطية والتنمية والحقوق ، ط1 ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ،2004.

38- الفارس ، الفارس عبد الرزاق ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 .

39- الكايد ، زهير عبد الكريم ، الحكمانية قضايا وتطبيقات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2002.

40- اللقماني ، سمير ، منظمة التجارة الدولية - آثارها السلبية والإيجابية على إعمالنا المستقبلية ، ط1، المكتبة الوطنية ، الرياض ، 2004 .

41- اللوزي ، موسى ، التنمية الإدارية ، ط2 ، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2002 .

42- المدرسي ، محمد تقي ، الإسلام حياة أفضل ، ط1 ، دار محبي الحسين (ع) ، كربلاء ، 2003 .

43- المعموري، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الإقتصادية ، الجزء الاول ، من البابليين إلى الطبيعيين ، مطبعة الميناء ، العراق ،2006 .

44- المعموري ، عبد علي كاظم ، تاريخ الأفكار الإقتصادية ، الجزء الثاني ، من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية ، ط1 ، مركز حمورابي ، العراق ، 2007.

45- المعموري ، محمد ، وآخرون ، الشفافية في النشاط الاقتصادي العراقي ، كلية الإدارة والإقتصاد ، بغداد ، 2005 .

46 - الناصر ، ناصر عبيد ، ظاهرة الفساد ، دار المدى ، دمشق ، 2002 .

47- النجار ، يحيى غني ، آمال عبد الأمير شلاش ، التنمية الإقتصادية نظريات ، مشاكل ، مبادئ ، وسياسات ، دار الكتب ، الموصل ، 1991 .

48- النوري ، قيس ، الإنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة ، ط1 ، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية ، الاردن ،2001 .

49- الوريكان ،عايد عواد ، نظريات علم الجريمة ، ط1 ، الشروق ، الاردن ،2004 .

50 - اليوت ، كيمبرلي آن , وآخرون، الفساد والإقتصاد العالمي ، ترجمة محمد جمال إمام ، ط1 ، مركز الأهرام ، القاهرة ، 2000.

3- الدوريات

1- أبو هات ، عبد الكريم كامل ، ظاهرة الفساد الإقتصادي " وجهة نظر " ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (8) ، العدد (1) ، 2006 .

2- باش ، عياد محمد علي ، الفساد الحكومي في الدول النامية ... أسبابه وآثاره الإقتصادية والإجتماعية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد (5) ، العدد(2) ، 2002 .

3- باش،عياد محمد علي، التكلفة الإقتصادية والإجتماعية للفساد الحكومي في البلدان النامية ،دليل الموظف النزيه نحو توعية شاملة لمكافحة الفساد الإداري مركز عشتارللتدريب الصحفي,بابل، ط2 ، 2007 .

4- بلقاسم ،زايري طوباش علي،طبيعة التجارة الالكترونية وتطبيقاتها ،مجلة المستقبل العربي,بيروت ، العدد(288)،شباط ،2003.

5- بينيس، فيليس ، دفع الثمن : النفقات المتصاعدة لحرب العراق :الإستنتاجات الأساسية ،مجلة المستقبل العربي ، بيروت,السنة (27) ، العدد(306) ،آب /أغسطس ،2004 .

6- حجازي، المرسي السيد ، التكاليف الإجتماعية للفساد ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت, السنة(23) ، العدد(226)، نيسان/ابريل،2001.

7- حسن ، يحيى أحمد ، معن عبود علي ،غسيل الأموال في دول مجلس التعاون الخليجي ومخاطره وإجراءات مكافحته ،مجلة الغري ، كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الكوفة, السنة (2) ، المجلد(1) ،العدد (4) ،2006.

8- حمودي ،همام، مصطلحات قرآنية "الإصلاح، التغيير" ، مجلة حوار الفكر ، العدد(3)،شباط ،2007.

9- خياط،عامر ،التقرير العالمي للفساد ،2005،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ,السنة (28) ،العدد (320) ، تشرين الاول/اكتوبر ،2005.

10- سعيد ،هبة ،خبراء يجيبون على هذا السؤال من يصنع الفساد في مصر ؟،مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953) ، 12يونيو ، 2006 .

11- صقر ، هدى ، الحكومة تحاصر الفساد ، مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953) ،12يونيو، 2006.

12- عبد العظيم ،محمود ، الفساد في بر مصر ، مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953) ، 12يونيو، 2006.

13- عبد الفضيل ،محمود، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت ,العدد (243) ،مايس ، 1999.
14- عبد الفضيل ،محمود ، مفهوم الفساد ومعاييره ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت , السنة (27) ، العدد (309)، نوفمبر 2004 .
15- عبد اللطيف ،عادل ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت, السنة (27) ، العدد (309)، تشرين الثاني /نوفمبر ،2004 .
16- عبد الله ، محمد كريم ، الفساد الإقتصادي الأسباب والمعالجات ،مجلة الملتقى ، السنة (1) ، العدد (4)، 2006 .
17- فرجاني ، نادر ، الحكم الصالح : رفعة العرب، في صلاح الحكم في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت , العدد (256) ، حزيران ،2000.
18- فرجاني ، نادر ، الأيام الأخيرة للإحتلال ، العربي،القاهرة ،العدد (911) ، يناير ، 2006 .
19- قبرص، عاطف ، إعادة نظر في دور الدولة في التنمية الإجتماعية - الإقتصادية ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت , العدد (52) ، 2002.
20- محمد ،حاكم محسن ، تفعيل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في العراق بالإدارة الكفؤة للعوائد النفطية ،أهل البيت ، العدد (3) ، 2005 .
21- مركز دراسات الوحدة العربية ، تقرير السفارة الامريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ,السنة (30) ، العدد (345) ،نوفمبر ،2007.
22- معهد الدراسات الستراتيجية القومية في واشنطن ، تحديات قرن العولمة تقرير عن مشروع العولمة والأمن القومي، مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ، العدد(24) ، مارس ،2002 .
23- منصوري ، غازي صالح محمد أحمد إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية وآثارها الإقتصادية على الدول النامية ، مجلة أفاق إقتصادية ، المجلد (25) ،العدد (97)،2004.
24- مصيطفي، بشير ، الفساد الإقتصادي : مدخل في المفهوم والتجليات ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ،السنة (13) ، العددان (36)و(37)،2006.
25- منظمة العفو الدولية ، العراق نيابة عن من ؟ حقوق الإنسان وعملية إعادة بناء الإقتصاد في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ,العدد (294)،2003 .
26- نافعة،حسن،دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد،مجلة المستقبل العربي ، بيروت ,العدد(310)، كانون الاول / ديسمبر ،2004 .

27 هاشم ،حنان عبد الخضر ، النوع الإجتماعي والتنمية البشرية في العراق (دراسة عن واقع مساهمة المرأة في التنمية البشرية في العراق) ،مجلة الغري ،كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,السنة (2)،المجلد (1) ، العدد (5) ، (2006.

28-هريدي ،حافظ ،فضائح الفساد في العراق ، العربي ، مصر ، العدد (956)، 2005 .

29- الأفندي ،نزيرة ، الشفافية تصادر الفساد وتدعم الإصلاح ، مجلة الإقتصادي ، مصر ، العدد (1953)، 12يونيو،2006.

30- المجالي ، فايز ،معنى الوساطة وأسبابها لدى الشباب في المجتمع الأردني : دراسة تحليلية من منظور علم اجتماعي ، مجلة مؤتة ، الأردن ، المجلد(21) ، العدد(3) ، 1996.

31 -الحلبوسي ، سعدون سلمان نجم ، العولمة من وجهة نظر إسلامية ، مجلة الأجيال ، العدد(1)،نيسان ، 2002.

32- الربيعي ، صاحب، ظاهرة تفشي الرشوة والفساد الإداري سياسة جديدة تتبعها الأنظمة الشمولية ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد (974)، 2تشرين الاول ، 2004.

33-الشكري ، علي يوسف ، تطوير وسائل التعاون الدولي للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والإتجار فيها ، مجلة الغري، كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , السنة (2) ، المجلد (1) ، العدد(4) ، 2006.

34- العبادي ،نعمة ،الحكم الصالح في ظل حاجات التنمية البشرية في العراق ،مجلة الغري، كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة, السنة (2) المجلد (19)،العدد (5) ، 2006 .

35- الغازي،سجاد، منك واليك عولمة ....تمارس القتل !،مجلة الحكمة ،بيت الحكمة ،بغداد ،العدد(24)، آذار ،2003.

36- الغالبي ، عبد الحسين جليل ،الحكم الصالح والتنمية وإتجاهات التغيير مع إشارة خاصة للوضع في العراق ،مجلة الغري ، كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,السنة (2) ، المجلد (1) ،العدد(5)، 2006.

27- الفريجي ،حيدر نعمة ،الإستثمار الأجنبي في العراق الفرص والتحديات ،الملتقى ، السنة (1)، العدد(4) ،2006.

28- المنيف ، ماجد عبد الله ،التحليل الإقتصادي للفساد وأثره على النمو ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية , العدد(12) ، 1998.

39-اليوسف ، يوسف خليفة ، الفساد الإداري والمالي: الأسباب والنتائج ،وطرق العلاج ،مجلة العلوم الإجتماعية ،المجلد(30)، العدد (2) ، 2002 .

4- التقارير

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية 1996 ،جامعة أكسفورد ،نيويورك ،1996.
2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم ،نيويورك ،13تشرين الثاني ، 1998.
3- برنامج المجتمع المدني العراقي، مقدمة حول مكافحة الفساد ،مركز عشتار للتدريب الصحفي , بابل , العراق ، 2006.
4- مديرية إحصاءات التنمية البشرية ،تقرير مؤشر رصد الأهداف الإنمائية للألفية ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،العراق , 2005.
5- منظمة هيومان رايتس ووتش ، تقرير هيومان رايتس ووتش " تبديد الأموال :أثر فساد الحكومة المحلية وسوء إدارتها على حقوق الإنسان في ولاية ريفرز نيجيريا"،جمعية مراقبة حقوق الإنسان ، نيويورك ،2007.
6- هيئة النزاهة العامة ، التقرير السنوي لهيئة النزاهة العامة لسنة 2005،هيئة النزاهة العامة ،بغداد 2005.
7- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، ستراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007،طبعة أولية، العراق، 2005.

5- الدراسات والبحوث

1- الدراسات

1-عبد الرضا ، نبيل جعفر ، تقييم التجربة التنموية في إقتصادات النمور الآسيوية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة البصرة ، 2002 .
2- علي، أحمد عبد الباقي ، دور الرقابة الخارجية في الحد من حالات الفساد الإداري ، أطروحة دبلوم عالي في مراقبة الحسابات ، جامعة بغداد ، 1997 .
3- الأعرجي ، كاظم سعد عبد الرضا ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الإقتصادية في بلدان آسيوية مختارة،أطروحة دكتوراه غيرمنشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2007 .
4- العيساوي ، عمار غالي عبد الكاظم ، المسؤولية الجنائية عن جريمة تبييض الأموال (دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون ،جامعة بابل،2004.
5-المحياوي ، صباح نوري ، دور التعليم المهني في التنمية الإقتصادية في العراق للمدة 1970-1995، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،2001.

6- المرشدي، حيدر جواد كاظم ، إمكانات الإصلاح الإقتصادي في العراق - دراسة للمدة من عام 1988 إلى 2004 - ،رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2006 .

7- الموسوي ، إلهام عطا حطحوط ، دور الرقابة المالية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية وبعض المؤسسات الحكومية العراقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة القانونية مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ،2005 .

8 -الموسوي ، ميسون محمد حسين ، الفكر الإبداعي في تراث الإمام علي عليه السلام نهج البلاغة أنموذجا ، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ،2005.

9- النصرواي ،شهلاء جمعة منجي ، التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) السنة (1982) (دراسة مقارنة)،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية القانون ،جامعة بابل،2003.

2- البحوث

1- باش،عياد محمد علي ،الآثار الإقتصادية والإجتماعية للفساد الإداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ،بحث مقدم في المؤتمر العلمي الضريبي الأول ، وزارة المالية، الهيئة العامة الضرائب ،الجزء الثالث ،العراق ،2001.

2- بيجو فيتش ،بوريس ، آراء في الفساد ....الأسباب و النتائج ،مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن ، 2004.

3- تقي ،أحمد باهض ،هدى زوير الدعمي ،أثر الفساد على التنمية الإقتصادية والإجتماعية :بالتركيز على العراق ،بحث غير منشور مقدم إلى كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء ،2005.

4- حنوش ،زكي ،مظاهر الفساد الإداري في السلوك اليومي للمواطن العربي الأسباب ووسائل العلاج (دراسة حالة)،بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية.

5- رشمى ،جواد،الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟،مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن ،2004.

6- عبد الفتاح ، إيمان صالح حسن ، التصدي للفساد الإداري من خلال التحول إلى الإدارة الالكترونية ، بحث مقدم في ندوة بعنوان تحديث وتطوير الإدارة بإستخدام تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ،14-18 مايو ،2006.

7- عودة ،جميل ،ظاهرة الشهادات الجامعية ...التزوير والتصدير ، مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، مؤسسة الإمام الشيرازي العالمية ، واشنطن ، 2005.

8- مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث ، الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية للفساد في العراق رؤية إصلاحية وشرعية،تحرير جميل عودة ، واشنطن ،2006.

9- هين ، سيكي، دور مهم للتعليم والإدراك العام في مكافحة الفساد ، المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد بقارة آسيا ، قطر ، خلال الفترة 9-11 يونيو ،2008.

10- الشبوط ،محمد عبد الجبار ، هل تنكفي الموجه الديمقراطية الثالثة ؟، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ، واشنطن ، 2007 .

11- الفقي ، مصطفى ، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات ، مركز المشرعات الدولية الخاصة ،غرفة التجارة الأمريكية ، واشنطن ، يونيو ،2003 .

12- المدني،عبدالله، سنغافورة ...نموذج لمجتمع غير مسيس ، معهد الإمام الشيرازي الدولي ، واشنطن ، 2005 .

13- المغربي ، عبد الحميد عبد الفتاح ،متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية لتقديم الخدمة واتجاهات العاملين نحوها،المؤتمر العلمي السنوي العشرون ، صناعة الخدمات في الوطن العربي ، رؤية مستقبلية ، القاهرة ،20-22 ابريل ، 2004.

6-القوانين

1-قانون ديوان الرقابة المالية،الأمر(77) ، جريدة الوقائع العراقية ،العدد (3983) ، حزيران، 2004.

2- قانون هيئة النزاهة العامة في العراق ، الأمر (55) ، جريدة الوقائع العراقية ،العدد (3981) ، مارس ،2004.

3- قانون المفتشين العموميين العراقيين ،الأمر (57)،جريدة الوقائع الرسمية ، العدد (3982) ، حزيران ، 2004.

7-**الانترنيت**

1- آيغن، بيتر ،تقديم التقرير العالمي للفساد عام 2003 ،على الموقع :

Cadwan @ inco.Com.Ib.

2- تقرير منظمة الشفافية الدولية ،ويكيبيديا،الموسوعة الحرة ،2007،على الموقع :

http://ar.Wikipedia.org.

3- ستاورت ،جورج مودي ،تكلفة الفساد ،مركز المشروعات الخاصة ،2003،على الموقع :
WWW.Cipe-arabia.org/pdfhelp.asp
4- منتديات متن الساحل ، الفساد والإصلاح ،على الموقع :
http://almaten.info.
5- منظمة الشفافية الدولية ،على الموقع :
http://WWW.Transparency.org
6- منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد 2003 ،على الموقع :
http://WWW.Transparacy.org/cpi/indexhtm1#cpi.
7- الذهبي ، جاسم محمد ، الفساد الإداري في العراق ،مركز المشروعات الدولية الخاصة ،على الموقع :
WWW.Cpie-arabia.org/pdfhelp.asp.
8-TransparencyInternational,Berlin,2004.

على الموقع : http://WWW.Transparancy org.
9- Transparency International [TI], Global Corruption Report, Pluto press, London,2004. على الموقع :
http:// WWW.global Corruption report.org.
8- WWW.World Bank.org/ Public sector/ anticorruption/ Cormac.htm.
9- http:// WWW.interpol.int/ public /THB/ people smuggling Bridge Default.asp.
12-WWW. A Sharq alawsat.Com.
13-http ://go.World Bank .org .

ثانياً : المصادر الانكليزية

1- Book

1- O.Beim, Devid,Charles W.Calomiris, Emerging Financial Markets, MC Graw-Hill Higher Education, Courier-west ford , Inc, New York , 2001.

2- Rooke, Peter, The UN Convention In against Corruption Transparency International , Global Corruption Report London and Sterling VA, Pluto press, Transparency International ,2004.

3- Transparency International [TI] ,Global Corruption Report 2005: Special Focus: Corruption in Construction and post – Conflict Reconstruction, Fore word by Francis Fukuyama,Pluto press,London,2005 .

2- Researches and Articles

1- Asian Development Bank, Asian Development Out Look , 2007 ,ADB, China , 2007 .

2- Begovic , Boris , Corruption :Concepts ,Types , Causes , and Conse quences , Center for International Private Enter prise , Washington ,D.C, 2005.

3- Better Governance for Development in the Middle East and North Africa: Enhancing Inclusiveness and Accountability ,MENA Development Report , D.C : World Bank , Washington , 2003 .

4- C. Gray and D. Kaufmann , Corruption and Economic Development , Finance and Development , March , 1998 .

5- International Labour office, Year Book of Labour Statistics , ILO , Geneva , 2000.

6- IMF , World Ecenomic Out Look , October 1998 , IMF , Washington , 1998.

7- IMF , International Financial Statistics , November 2007 ,IMF , Washington , 2007.

8- M. Luna, David , Fighting Corruption and Safeguarding Integrity : Ashared Responsibility Based on prevention and Transparency , Center for International private Enter prise, Washington , D . C , 2003.

9- Stuart ,Georg Moody, The costs of Grand Corruption ,Center for International Private Enter prise, Washington, 2003.

10- The World Bank, World Development Report 1992 ,Oxford university press, Washington , 1992.

11- The World Bank, world Development report, Oxford university press Washington D.C, 1997.

12- T.Mc Cord, Mark, The Role of Business Associations, Civilsociety and Media In Addressing Corruption, Center for International Private Enterprise , Washington , D.C , 2003.

13- UNCTAD , World Investment Report 1997 , United Nations , New York and Geneva,1997.

14- United Nations Development Programmer (UNDP),Human Development Report (HDR), 1997, New York, Oxford university press , 1997.

15- United Nations Development Programmer , Human Development Report 1999 , Oxford university press ,New York , 1999.

- Abstract -

The corruption managerial and financial and its effects economic and sociality in Selected Countries .

The corruption managerial and financial, is one of the phenomenon, which face au the societies , in the world , in the past and present time . Also all the political systems , is suffered , from this phenomenon. In the past days , the activities of the corruption managerial , obtain only , on exploit , the domination , and excess of using , the finance , and so on , of another acts.

But , nowadays , this phenomenons , stand behind multi idea , because of the effect of the present international development , and the existing of glopolization concepts , and soon . so that , nowaday , this disease , become as it were , international phenomenon . Therefore the corruption managerial and financial , effect the development planning , and smash' the interests of the human race , and exploit the people , also increase the violent , and the state of unstability , in all societies . so , the reasons of the managerial and financial , is economical managerial , social , and political , in addition of the internal and external reasons.

Therefore , all this reasons , conduct to make against , the stability and economic development.

So , all the international reports , try to find suitable solutions , as a first step , in order to break into the suitable path of the economic development.

Nowaday , our country , regard as one of the nations which is suffer from the corruption managerial and financial . so that , we can said , this phenomenon disturb , our background , and backward , our development of all side .

Nijeria , is the second country of our study , also suffer from this disease , for , in spite of the natural resources , but , make for the poorest countries nowaday.

But Singapore , the poor country , get rid of , this disease , so that become one of the advance countries .

The study fall in to three basic chapters .The first one , devoted to examine the study framework . The second chapter dealt with the effects and cost of the corruption managerial and financial on the economic development . The third chapter was devoted to analyses the corruption managerial and financial in selected countries.

The study ended with several conclusions and recommendations.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Management and Economics
Department of Economics

The corruption managerial and financial and its effects economic and sociality in Selected Countries

A Thesis

Submitted to

The council of the college of Administration And Economics/ university of Karbala in partial fulfillment of the Requirements for the degree of master of science in Economics

By

Eithaar Abbod Kadim AL-Fitly

Supervised by

Prof . Dr. Hashim Marzok AL-Shammary

2009 A.D 1430 A.H